شبكة التصوف السياسي

في

أبوظبي

وخطرها على أمن المملكة العربية السعودية



الفهرس

مقدمة ٤

الفصل الأول: ٦
الأبعاد المؤسسية لشبكة التصوف الإماراتية

- الزج بالصوفية الطرقية في معركة الاستقطاب السياسي ٧
- حشد الصوفية ضد الحركات الإسلامية: هل يحقق الأمن والاستقرار؟ ١١
- الإمارات: المخاطر الأمنية لتوظيف الدين في معركة الاستقطاب ١٤
- حكماء أبوظبي: تعزيز السلم الأهلي أم تأجيج الخلاف السياسي؟ ١٨
- «مجلس حكماء المسلمين»: دراسة تحليلية في إعلان التأسيس ٢١
- «مجلس الحكماء»: البيئة المنغلقة وتحديات الانفتاح ٢٦
- هل ينجح مجلس حكماء المسلمين في تأسيس مرجعية دينية جديدة؟ ٢٨
- كيف تعمل شبكة التصوف السياسي ٣٢
- مؤسسة «مؤمنون بلا حدود»: تحالف اليسار الإسلامي مع التصوف السياسي ٣٧
- مستقبل التصوف السياسي ٤٢

الفصل الثاني: ٤٦
الدور السياسي للدراويش الجدد

- الدكتور أحمد الطيب: أحلام المرجعية العالمية ٤٧
- عبد الله بن بيه: الفقيه المتصوف ٥٢
- استشهاد أوباما بكلام ابن بيه: ثمرة علاقة حميمة واتصالات لا تنقطع ٥٦
- علي الجفري: شبكة التصوف السياسي بين الواقع والطموح ٥٨
- علي جمعة: من مفتي مصر إلى مفتي العسكر ٦٢
- حمزة يوسف: تقاطعات الشبكة النقشبندية وحلفاؤها الجدد ٦٥
- الشيخ جهاد هاشم براون: الذراع الخارجية لشبكة «طابة» وأنشطتها الخارجية ٦٩
- زيد شاكر: صراع الهوية بين «الصوفية العلمية» و«التصوف السياسي» ٧٣
- عبد الحكيم مراد: الجناح الأوروبي لحركة التصوف السياسي ٧٦
- محمد هشام قباني: مواجهة خطاب الكراهية... بالكراهية والتحريض ٧٩
- موسى فوربير: ولوج سبل العرفان عبر مؤسسة طابة ٨٢

تتمة الفهرس...

الفصل الثالث:
مخاطر شبكة أبوظبي على أمن المملكة العربية السعودية

الفصل الثالث: مخاطر شبكة أبوظبي على أمن المملكة العربية السعودية ٨٤

- وصف الوهابية باليهودية: زلة لسان أم موقف رسمي؟ ٨٥
- تقاطعات الحملة ضد السعودية بين واشنطن وطهران ٨٨
- أبوظبي وتحولات الغرب تجاه معركة الهوية في العالم العربي ٩٢
- الوهابية من منظور أليستر كروك وحسن نصرالله ٩٧
- المؤسسة الدينية في السعودية وغياب الدور الإقليمي ١٠١
- صراع المرجعيات وغياب المشروع الوسطي الرشيد ١٠٦
- ما سر الموقف السعودي المتشنج تجاه الحركات الإسلامية؟ ١١٠
- الحوار الوطني في السعودية ومخاطر رهن الملف الديني بالخارج ١١٦

خاتمة ١١٩

العودة إلى الفهرس

مقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة متغيرات كبيرة منذ وفاة مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله عام ٢٠٠٤.

وتعزو المصادر كثيراً من التحولات التي شهدتها الدولة إلى ابنه محمد بن زايد الذي أصبح منذ وفاة والده ولياً لعهد أبوظبي ونائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيساً للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

ويعتبر منصب مستشار رئيس الدولة لشؤون الأمن القومي من أبرز المهام التي تولاها محمد بن زايد، حيث عمل خلال السنوات العشر الماضية (٢٠٠٤-٢٠١٤) على إدماج الشأن الديني في الأمن الوطني باعتبار المذهب المالكي والنهج الصوفي جزءاً من الهوية الوطنية لجميع إمارات الاتحاد.

ومن هذا المنطلق يصعب فصل الجانب الشخصي عن التناول الرسمي للملف الديني؛ فقد كان محمد بن زايد في الثالثة عشر من عمره عندما تم توقيع «اتفاقية جدة» في أغسطس ١٩٧٤ لحسم الخلاف الحدودي (١٩٧١-١٩٧٤) بين الرياض وأبوظبي، وبموجب هذه الاتفاقية احتفظت أبوظبي بقرى منطقة البريمي الست بما فيها العين قاعدة واحة البريمي ومعظم صحراء الظفرة، في مقابل حصول الرياض على منطقة ساحلية بطول ٢٥ كلم تقريبا، وتضم نحو ٨٠ بالمائة من آبار الشيبة التي تحتوي على احتياطي مثبت يبلغ حوالي ١٥ مليار برميل، كما يضم الحقل ٦٥٠ مليون متر مكعب من الغاز غير مستغلة حتى الآن.

ويتحدث مقربون من محمد بن زايد عن اعتقاده بأن «اتفاقية جدة» قد قامت على نوع من الغبن بسبب حاجة دولة الامارات الفتية حينها إلى الاعتراف السعودي بها، ويؤكدون اهتمامه بكتابة مادة تاريخية تثبت حق الإمارات في المنطقة وتوثيق «المظالم» التي وقعت بحق أبوظبي جراء هذه الاتفاقية، حيث أثيرت المسألة الحدودية في أول زيارة للشيخ خليفة بن زايد إلى الرياض عقب توليه السلطة عام ٢٠٠٤، الأمر الذي رد عليه السعوديون بأن أبرزوا له اتفاقية جدة التي تحمل بصمة والده، رافضين طرح موضوع الاتفاقية للنقاش الأمر الذي دفع بالحكم في أبوظبي لإصدار كتاب سنوي عام ٢٠٠٦ يتضمن خرائط تظهر فيها مناطق سعودية ضمن المياه الإقليمية الإماراتية، وتزايد التوتر بين البلدين إثر منع السلطات السعودية دخول المواطنين الإماراتيين إلى أراضيها باستخدام بطاقات الهوية احتجاجاً على قيام الإمارات بتغيير خريطتها الجغرافية الموجودة على بطاقات هوية مواطنيها عام ٢٠٠٩، ووصلت الأزمة بين البلدين إلى مرحلة حرجة عندما أطلق زورقان تابعان لقوات حرس الحدود الإماراتية في شهر مارس ٢٠١٠ النار على زورق سعودي، واحتجزوا اثنين من أفراد حرس الحدود السعودي.

وعلى الرغم من الهدوء الذي ساد بعد ذلك؛ إلا أن المصادر تؤكد نزعة ولي عهد أبوظبي إلى خلط الملف الديني بالسياسي؛ وتوجهه لتأسيس تحالف صوفي عالمي يجاهر أقطابه باستهداف المملكة العربية السعودية ومرجعيتها الدينية على حد سواء.

ولتحقيق هذا المخطط؛ دشنت أبوظبي مؤسسة «طابة» عام ٢٠٠٥ وجمعت فيها زعامات التصوف السياسي من الشام والمغرب واليمن ومصر في مشروع هجين لمناكفة: «الجيران الحنابلة من أتباع الإمام محمد بن عبدالوهاب».

وترشح من جلساء الشيخ محمد بن زايد بين الفينة والأخرة تسريبات تعكس مشاعر الاحتقان لديه، في حين تعمد مراكز الدراسات الإماراتية إلى تأجيج هذه النزعات العدائية من خلال نشر بحوث تطعن في نهج المملكة العربية السعودية واتهامها بدعم حركات التطرف والغلو.

وتتحدث المصادر عن رغبة الإمارات في تبني مشروع تشكيل «محور اعتدال إسلامي» يضم القاهرة وأبوظبي ويضم جماعات التصوف السني إلى رموز التصوف الشيعي مثل سيد حسين نصر وسيد حسن قزويني الذين يتمتعون بعلاقات وطيدة مع معهد الزيتونة برئاسة حمزة يوسف، فضلاً عن مؤسسة «طابة» وغيرها من المراكز الصوفية في أبوظبي.

ويأتي هذا الكتاب لتوضيح أبعاد مشروع التصوف السياسي الذي تتبناه مؤسسة الحكم في أبوظبي من خلال ثلاثة فصول، يتناول الأول منها الأبعاد الإقليمية والدولية لشبكة الصوفية الإماراتية وآليات عملها وارتباطها بالمشروع الأمريكي لمواجهة التيارات الإسلامية الفاعلة وخاصة في المملكة السعودية.

أما الفصل الثاني فيلقي الضوء على أهم الشخصيات الفاعلة في هذه الشبكة وخلفياتها العلمية وأطر عملها، ومشاريع إعادة بعث الطرقية الصوفية ومدارسها التقليدية في مختلف الدول العربية، والتركيز على البعد الغربي من خلال استقطاب شخصيات أوروبية وأمريكية ذات ارتباط بأجهزة الحكم ومؤسسات الأمن الغربية بهدف تعزيز مشروع التصوف السياسي والترويج له في الغرب.

ويتناول الفصل الثالث أبرز المهددات الأمنية لهذه الشبكة، وتوجهها نحو مناكفة المرجعية الدينية في المملكة، مع توجيه مراكز اتخاذ القرار في الرياض إلى ضرورة تبني سياسة ناضجة للتعامل مع الشأن الديني والتنبيه إلى النتائج الوخيمة لسوء إدارة هذا

.الملف على الصعيدين: الإقليمي والدولي

الفصل الأول:
الأبعاد المؤسسية لشبكة التصوف الإماراتية

الزج بالصوفية الطرقية في معركة الاستقطاب السياسي



مغريات التصوف: «الحقيقة» مقابل «الشريعة» وتربية النفس بديلاً عن «الجهاد»!

في شهر أكتوبر ٢٠٠٣ استضاف مركز نيكسون في واشنطن مؤتمر برنامج الأمن الدولي لاستكشاف مدى دور الصوفية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

كان الغرض من الاجتماع تعريف صناع القرار في الإدارة الأمريكية بالدور الذي يمكن أن تمارسه الطرق الصوفية في الحقل السياسي، إلا أن الحديث تحول إلى مناقشة آليات القضاء على الفكر: «الوهابي-السلفي الذي تمثله المملكة العربية السعودية» وذلك من خلال تنشيط الحركات الصوفية واستخدامها في مواجهة هذا الفكر الذي نسبت إليه جميع الحركات الإرهابية في العالم الإسلامي.

فقد أرجع زكي ساريتوبارك (محاضر في قسم الدراسات الدينية بجامعة جون كارول) سبب التوتر في العالم الإسلامي إلى الصراع المستمر بين الوهابية والصوفية، ورأى ضرورة التحالف مع الطرق الصوفية في معركتها ضد الحركات المتطرفة، وتمثل مصدر الإغراء بالنسبة له في سعي المتصوفة للوصول إلى «الحقيقة» في مقابل مطالبة العلماء التقليديين

بتطبيق «الشريعة» وهو ما يمثل نقطة التقاء مهمة مع الغرب، ورأى ساريتوبارك أن المكانة المرموقة للخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه لدى النقشبندية تساعد على إقامة علاقة وطيدة بين الشيعة والمتصوفة: «لأن شخصية علي مهمة جداً للمسلمين السنة والشيعة، ويمكن أن يمثل القاسم المشترك بخلاف السلفية التي تشن حرباً على المذهبين».

واعتبر أليكس ألكيسف (باحث رئيس بمركز الدراسات الأمنية) النظرة لمفهوم الجهاد أبرز ما يميز التصوف عن التيارات المتطرفة حيث ينظر إليه أتباع الطرق على أنه عمل روحاني يهدف إلى الرقي بالنفس في حين يعرفه الوهابيون على أنه قتال عالمي لنشر الإسلام في أصقاع العالم.

أما هدية مير أحمدي (المدير التنفيذي للمجلس الإسلامي الأمريكي) فقد اتهمت «الوهابية-السلفية» بالعمل على تحشيد المسلمين في معركة حضارية ضد الغرب، وذلك من خلال تقليص الثقافة واستهداف مفهوم «الروحانية» التي استبدلوها بنظريات متطرفة.

وأضافت مير أحمدي: «لقد جلبت الوهابية العنف والدماء إلى كل زاوية في العالم الإسلامي تقريباً، ففرقت بين الآباء والأبناء ومزقت العائلات بتبني جيل جديد نشأ على السلفية».

ولتحسين العلاقة بين المسلمين والغرب رأت مير أحمدي ضرورة تبني الإدارة الأمريكية مجموعة حوافز لنشر القيم عبر إعادة بناء أضرحة الأولياء وتمويل مراكز التصوف، ومساعدة الشباب على التحرر من عدائية الفكر الوهابي.

وأضاف محمد فاروغي (قسم الأديان بجامعة جورج واشنطن) بعداً آخر للحوار عندما حض المسؤولين الأمريكيين على دعم التصوف السياسي لكبح جماح «الوهابية»، مشيراً إلى دور التصوف في إدخال مفاهيم الديمقراطية في النظم الإسلامية. وثنى أليكس ألكيسف على ما ذكره فاروغي، مذكراً أن العنصر الأساسي في نشر الوهابية المتطرفة هو المال الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للحركات الإرهابية بسخاء، حيث أنفقت السعودية منذ السبعينيات زهاء ٨٠ مليار دولار لدعم الأنشطة الإسلامية في العالم، وقامت بإنشاء نحو ١٦٠ مسجداً «وهابياً» ومركزاً راديكالياً في مناطق كانت تصنف على أنها معتدلة، مدعياً أن جميع الحركات المتطرفة تحصل على تمويلها من الرياض!

«الصوفية العلمية» في مواجهة «الوهابية السعودية»!

كان ضيفا الشرف في هذه اللقاء: البروفسور برنارد لويس ومحمد هشام قباني نائب زعيم الجماعة الصوفية النقشبندية التي يتجاوز عدد أنصارها مليونا نصير في جميع أنحاء العالم، وتم تعريف قباني على أنه داعية وسطي يقف ضد الإرهاب، وأنه: «أول زعيم مسلم يحذر الولايات المتحدة من تهديد محتمل مخطط له من أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة الإرهابية».

وفي كلمته؛ شبه برنارد لويس الوهابية بحركة «كوكلكس كلان» المتطرفة في أمريكا، وعقد مقارنة بين الحركة المسيحية المتطرفة التي اضمحلت في أمريكا مقابل الوهابية التي تحولت إلى مذهب سائد في السعودية بعد أن هيمن أتباعها على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة وحصلوا على مصدر إمداد سخي في إيرادات النفط، مما أدى إلى: «تحويل أحد أكثر الأفكار جنوناً في تاريخ العالم الإسلامي إلى حركة مركزية فاعلة في قلب العالم الإسلامي»!

أما هشام قباني فقد أكد على أن «السلفية» لا وجود لها في الإسلام، بل هي مصطلح ابتدعه الملك الراحل فهد بن عبد العزيز في ثمانينيات القرن الماضي وانضوت تحته جميع الحركات المتطرفة في العالم الإسلامي، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية ترسل دعاتها لهدم المزارات والأضرحة في أنحاء العالم!

وطرح قباني سؤالاً محورياً: «هل نحن كأمريكيين (!) سنقف مع الصوفية أم سنعمل مع الوهابية؟» ثم أجاب بقوله: «إذا عملنا مع الوهابية فإننا سنخاطر بالتعامل مع الإرهابيين، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تمد الجسور مع المسلمين غير الوهابيين لتحقيق النصر في معركتها ضد الإرهاب».

يمكن الاطلاع على محضر اللقاء كاملاً في:

Zeyno Baran (2004)

"Understanding Sufism and its Potential Role in US Policy"

Nixon Centre Conference Report, March 2004

مغالطات تتحول إلى مشروع سياسي تموله بعض دول الجوار!

على الرغم مما تضمنه هذا اللقاء من نظرة أحادية ذات طابع عدائي؛ إلا أن المحاور التي تقدم بها المتحدثون قد تحولت إلى برنامج عمل خلال العقد الماضي (٢٠٠٤-٢٠١٤)، حيث يمكن سوق عشرات الأمثلة على قيام الإدارة الأمريكية بحشد التصوف السياسي في معركة

استقطاب ديني بغيض، مما يدفعنا لتوضيح جملة من المغالطات التي وردت في ذلك المؤتمر، وهي على النحو التالي:

١. الوهابية ليست مذهباً مستقلاً في الإسلام وليست هنالك حركة وهابية بالمعنى التنظيمي في العالم الإسلامي، بل مثلت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب حركة تجديدية في القرن الثامن عشر، ومن المؤسف أن يتم التعامل مع هذه الحركة الإصلاحية بهذا القدر من التشنج والعدائية وأن يتم توظيفها في الغرب بهدف عزل المسلمين في السعودية عن بقية العالم الإسلامي.

٢. لا يمكن إنكار دور الرياض في مواجهة فكر التطرف ومحاربة الحركات الإرهابية، إذ إن المملكة العربية السعودية قد قامت بدور محوري في مواجهة الإرهاب الدولي وكان بها إسهامات بارزة في تحقيق الأمن العالمي، ومن المؤسف أن يعمد بعض الباحثين المرموقين في الغرب إلى نفي هذه الحقائق الساطعة.

٣. من الإجحاف إنكار الدور السياسي الذي اضطلعت به بعض الحركات السلفية في تعزيز الديمقراطيات العربية المعاصرة، ومن ذلك مشاركتها في الانتخابات البلدية والنيابية في الملكيات العربية، ومساهمتها في تحقيق الاستقرار بالجمهوريات التي عصفت بها رياح: «الربيع العربي».

٤. لا يمكن تصور قيام علاقات إيجابية بين مختلف التيارات والحركات الإسلامية عبر استعداء طرف ضد آخر أو شن حملة كراهية وتشويه للمخالفين، بل يتعين إقامة علاقات إيجابية تقوم على مد الجسور وتعزيز التسامح وتغليب ثقافة الحوار، وعندئذ يمكن إنشاء جبهة موحدة ضد أفكار التطرف والغلو ومواجهتها بالفكر الإسلامي المستنير.

٥. استطاعت بعض الجهات الدينية المسيسة أن تحقق موطئ قدم في دول عربية مجاورة، وأن تنفذ من خلالها ذلك المشروع الأمريكي الهجين الذي أسس له هشام قباني عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال شبكة مؤسسات تحظى بتمويل دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويصعب في هذا الصدد التغاضي عن الدور المشبوه الذي تقوم به بعض مراكز البحث والدراسات الإماراتية من نسبة فكر التطرف وحركات التكفير إلى المملكة العربية السعودية تارة باسم السلفية وأخرى باسم الوهابية، وغيرها من المسميات والمغالطات التي تم التوافق على نشرها في اجتماع مركز نيكسون.

حشد الصوفية ضد الحركات الإسلامية: هل يحقق الأمن والاستقرار؟



مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة في تحول اهتمام الغرب نحو التصوف ودوره السياسي في المجتمعات الإسلامية؛ حيث بدأت تتعالى أصوات الباحثين الغربيين بضرورة إحياء التصوف للحد من تأثير «الإسلام السياسي»، وكان برنارد لويس ودانييل بايبس على رأس الداعين إلى عقد تحالف مع الطرق الصوفية لملء الساحة الدينية والسياسية وفق ضوابط فصل الدين عن الحياة.

وسار الباحث الأمريكي ستيفن شوارتز على نهج سابقيه حيث حض المسؤولين الأمريكيين على: «تعلم المزيد عن الصوفية، والتعامل مع شيوخها ومريديها، والتعرف على ميولها الأساسية»، مضيفاً: «يجب على أعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي في المدن الإسلامية من بريشتينا في كوسوفو إلى كشغر في غرب الصين، ومن فاس في المغرب إلى عاصمة إندونيسيا جاكرتا أن يضعوا الصوفيين المحليين على قائمة زياراتهم الدورية».

وفي صيف عام ٢٠٠٢، أصدرت مؤسسة «راند» دراسة دعت فيها إلى تأسيس تحالف إستراتيجي مع الصوفية لمواجهة التطرف الديني في العالم الإسلامي، تلاها استضافة نيكسون مؤتمر برنامج الأمن الدولي في واشنطن لاستكشاف دور الصوفية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

ومنذ ذلك الحين بدأت عملية التحشيد السياسي للطرق الصوفية العابرة للحدود، حيث عقد المؤتمر العالمي للطريقة الشاذلية في شهر أبريل ٢٠٠٣ بالتعاون مع منظمة اليونيسكو،

وأعلن في العراق تأسيس «الأمانة العليا للإفتاء والتدريس والبحوث والتصوف الإسلامي» (يناير ٢٠٠٤)، وعقد في شهر سبتمبر من العام نفسه المؤتمر الأول لمجموعة «سيدي شيكر العالمية للمنتسبين إلى التصوف» تحت رعاية الملك محمد السادس، تبعه «المؤتمر العالمي الأول للطرق الصوفية بغرب أفريقيا في شهر ديسمبر ٢٠٠٤، في حين أقامت الجماهيرية الليبية مؤتمراً دولياً (سبتمبر ٢٠٠٥) بعنوان: «الطرق الصوفية في أفريقيا: حاضرها ومستقبلها».

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتفق كل من توماس رايلي السفير الأمريكي في المغرب ونظيره في مصر فرانسيس ريتشارد دوني، على التقرب من رموز الطرق الصوفية عام ٢٠٠٦، حيث شارك دوني أهالي مدينة طنطا احتفالاتهم بمولد السيد البدوي، وفي الفترة نفسها حضر توماس رايلي احتفال المولد النبوي الذي أحيته الطريقة القادرية البودشيشية، والتي شهدت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة بين الأطر العليا في المغرب.

وتشير المصادر إلى أنه منذ تعيين أحمد توفيق، أحد مريدي الطريقة البوتشيشية، المقربين من شيخها على رأس وزارة الأوقاف المغربية والعمل جار على الترويج للطرق الصوفية، وقد تكثف دعم هذه الطرق منذ انتهاج الدولة سياسة ما يسمى بـ(إعادة تشكيل الحقل الديني) والتي تعتبر التصوف أحد أهم دعاماتها.

أما في الجزائر فقد عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التقرب من الطرق الصوفية في الانتخابات الرئاسية مؤكداً أن الحركة الصوفية يمكن أن تكون بديلاً للعمل السياسي الإسلامي في المنطقة العربية، وتتوجت هذه الجهود في شهر ديسمبر ٢٠١٣ بإعلان تأسيس الجمعية الجزائرية للزوايا والثقافة الصوفية بهدف: «استرجاع مكانة الزاوية كصرح ديني وثقافي».

وقد دفعت هذه التطورات بالمستشرق الفرنسي المسلم إريك جيوفروي (المختص في الصوفية بجامعة لوكسمبورغ، شمال فرنسا) ليؤكد أن المستقبل في العالم الإسلامي سيكون حتماً للتيار الصوفي، مشيراً إلى أن الأنظمة العربية قد عملت علي إدماج الصوفية في الحكم بهدف محاربة الظاهرة الإسلامية، فوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب أحمد توفيق صوفي، كما أن شيخ الأزهر أحمد الطيب في مصر صوفي أيضا.

وشهد شهر أكتوبر ٢٠١٣ تأسيس «المنظمة الصوفية العالمية» في فرنسا بمشاركة قادة الصوفية بتركيا وإيران وباكستان والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وقال أحمد التسقياني عضو «المجلس الصوفي الأعلى»: «إن المنظمة سوف يكون لها دور محوري في الدول الإسلامية كافة لأنها سوف تعمل على محاربة الأفكار المتطرفة التي انتجتها التيارات السلفية والإخوانية على مدار سنوات كاملة استغلت فيها هذه التيارات الجهل الذي يتمتع به غالبية

الشباب المسلم».

ومن المؤسف أن تؤول قيادة حملة تحشيد التصوف السياسي إلى دولة خليجية لا تملك الأهلية لخوض غمار التجاذب الإيديولوجي ولا تتوفر لديها كوادر وطنية لإدارة مثل هذه الصراعات المعقدة؛ فعمدت إلى استيراد شخصيات معروفة بخطابها العدائي لدول الجوار ووسم السلفية بالتطرف والغلو.

ويمكن تلمس خطاب شيطنة المخالفين في تصريحات المسؤولين ومقالات الكتاب العرب المحسوبين على هذه الدولة بصورة واضحة، وذلك ضمن مشروع إستراتيجي غربي لا ينسجم بالضرورة مع المتطلبات الأمنية للمنطقة في هذه المرحلة الحساسة من التحول السياسي والاجتماعي.

فهل يخدم استيراد شبكة التصوف السياسي من مصر واليمن والولايات المتحدة الأمريكية ضد دول الجوار أمن دول المجلس ويسهم في تحقيق الاستقرار فيها؟

الإمارات: المخاطر الأمنية لتوظيف الدين في معركة الاستقطاب



انتقد الباحث الإماراتي عبد الخالق عبدالله توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات مؤكداً أن: «هناك خشية من أن أبوظبي تضع ثقلها السياسي في غير محله، وتستثمر في عودة الدولة الأمنية».

وكتب عبد الله قائلاً: «ليس سراً أن أبوظبي استثمرت سياسياً في مصر بقوة، وتراهن على عودة الاستقرار، لكن السؤال هل هذا الرهان في محله؟»



والحقيقة هي أن عبد الله يعكس في كتاباته وتغريداته حالة تذمر تنتشر في صفوف المسؤولين الإماراتيين حيال توريط محمد بن زايد وأخيه عبد الله الاتحاد في مغامرات خارجية غير محمودة العواقب كدعم حفتر في ليبيا، والحوثيين في اليمن، ورموز نظام بشار في سوريا،

.ورهن مستقبل الدولة بظاهرة العسكرة والقمع في العالم العربي

وكان عبد الله (وهو من المقربين من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي) قد تساءل إن كانت بلاده قد درست قرار المشاركة في التحالف العسكري الأمريكي الجديد بالدرجة الكافية واستوعبت المخاطر المترتبة على وضع ثقلها بجانب أمريكا التي يصعب فهم نواياها وأجندتها من شن حرب طويلة الأمد في المنطقة، وما هو الثمن المتوقع منها دفعه إزاء هذه العمليات، مؤكداً أنه: «ستكون هناك كارثة ماحقة» لو أن بلاده لا تملك إجابات واضحة على هذه التساؤلات.



ويمكن تتبع مكامن القلق لدى عدد من المسؤولين والباحثين الإماراتيين إزاء السياسة الخارجية الإماراتية في الفترة الأخيرة، حيث عبر أحد المسؤولين عن قلقه من اضمحلال صورة الإمارات كنموذج ناجح للتطوير الاقتصادي والحركة المالية النشطة والتجارة الحرة، وإصرار البعض على تلطيخ سمعتها الدولية في تمويل أجهزة القمع والزج بمؤسساتها الأمنية في أدوار قذرة لم تعتد الدولة على ممارستها من قبل.

وإذا كانت أبوظبي تعيب على الحركات الإسلامية ولوغها في توظيف الدين لتحقيق مآرب سياسية، فإنه يحق لحكام إمارات الاتحاد الأخرى أن يعبروا عن قلقهم من مبادرة محمد وعبد الله ابني زايد لاستيراد شبكة صوفية هجينة بهدف تعزيز معركة الاستقطاب السياسي، خاصة وأن جميع رموز هذه الشبكة هم من غير الإماراتيين، ولديهم أجنداتهم السياسية الخاصة التي يعملون لأجل تحقيقها في بلدانهم.

وقد أثارت محاولة أبوظبي إنشاء مرجعية عالمية صوفية سخط عواصم خليجية عبرت عن

قلقها من مخاطر استبدال مشاريع الحركات الإسلامية بمشروع آخر يتزعمه دراويش مؤسسة «طابة»، وتأتي هذه المحاولة على خلفية تورط أبوظبي في إذكاء الحرب الباردة مع إسطنبول عبر دعم شبكة فتح الله غولن ذات التوجه الصوفي المعارض لحكم أردوغان.

قد تبدو الأرقام مغرية للوهلة الأولى، فجماعة غولن تمتلك نحو ألف مدرسة في أكثر من مائة دولة، منها نحو ٢٠٠ مدرسة ومركز تعليمي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ولديها مراكز حوارية وبحثية في ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تشرف على عدد من القنوات الفضائية والصحف والمجلات ومواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والأهم من ذلك كله هو أن الشبكة تدار من قبل مجموعة من «الحكماء»، وهو ما اعتبره البعض مصدر إلهام عبد الله بن زايد في مشروع تأسيس مجلس «حكماء المسلمين» في أبو ظبي.

وفي مؤشر على مستوى الدعم الذي حصلت عليه شبكة غولن من دولة الإمارات كتب مراسل صحيفة زمان (التابعة للجماعة) في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ مقالاً يعدد فيه أطر التعاون مع الحكم في أبو ظبي، ومن ذلك دعم «الإسلام الحداثي» وإمكانية تشكيل جبهة موحدة ضد الفكر الوهابي الذي تتبناه السعودية، والذي: «يدعم حركات التطرف، ويمثل تهديداً لأمن الشرق الأوسط» (!)، وأثنى الكاتب على جرأة أبوظبي في مواجهة الرياض، وتغلبها على المخاوف الخليجية التقليدية في انتقاد هذا الفكر ومواجهته (!)

(Zaman, Abdullah Bozkurt
"The Gulf's UAE is good match for Turkey",
21 October 2014)

ويأتي هذه المقال على خلفية الدبلوماسية النشطة التي تقودها أبوظبي بهدف إنشاء جبهة صوفية عالمية ضد ما تسميه الفكر «السلفي-الوهابي»، حيث تعمل من خلال مؤسسات الصوفية السياسية لديها (طابة-منتدى السلم الأهلي-مجلس حكماء المسلمين) لإنشاء مرجعية دينية هجينة في مواجهة المرجعيات الإسلامية الراسخة في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تتعرض لهجوم شديد في الفعاليات التي تنظمها مؤسسات هذه الشبكة.

ويجدر التنبيه إلى أن الثمن المترتب على مثل هذه التحالفات الهشة قد يجلب المتاعب إلى المنطقة، إذ تشير المصادر الأمنية الغربية إلى أن حركة غولن لا تعدو أن تكون شبكة غير متماسكة من المؤسسات التي تتباين في أدائها وتمويلها ووجهات نظر القائمين عليها.

ونظراً لضعف خبرة حكماء الجماعة في المجال السياسي؛ فقد تهاوت أمام حكومة أردوغان،

وأخذت تعاني من مشاكل خطيرة في بلد المنشأ وفي العديد من الدول الغربية التي تتوجس خيفة من مناهجها في التعليم الديني، ومن المثير للاستهجان أن تعمد أبوظبي إلى توسيع شبكة تحالفاتها الدينية قبل نضجها لتجلب متاعب جديدة للمنطقة وتورط دول مجلس التعاون في خصومات كانت في غنى عنها.

وبهذه الارتجالية المفرطة تكون أبوظبي قد فوتت فرصة تبني مشروع إسلامي رشيد يقوم على استثمار بنيتها المنفتحة وموقعها الوسيط لإدارة حوار ديني شامل يجمع شتات الأمة ولا يفرقها. ولا شك في أن هذه المخاطرة غير المحسوبة ستفقد الدولة قدرتها على إدارة الشأن الديني فيما يعزز الأمن ويسهم في إنشاء جبهة موحدة ضد أفكار التطرف وجماعات الغلو، وستضعها في موقع المواجهة مع جيرانها.

فهل تدرك أبوظبي مخاطر هذه المغامرات؟ أم أنها رهنت أمنها بيد الدراويش؟

سؤال يجيب عليه الدكتور عبد الخالق عبد الله في إحدى تغريداته بقوله: «ستكون هناك كارثة ماحقة لو أن الإمارات لا تعرف إجابات واضحة».

حكماء أبوظبي: تعزيز السلم الأهلي أم تأجيج الخلاف السياسي؟



عقدت في العاشر من شهر مارس ٢٠١٤ أعمال منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي، وأسفرت عن إصدار مجموعة توصيات أبرزها: «تأسيس مجلس إسلامي لتعزيز السلم في المجتمعات المسلمة يضم ثلة من ذوي الحكمة من علماء المسلمين وخبرائهم ووجهائهم ليسهموا في إطفاء حرائق الأمة قولاً وفعلاً».

إلا أن الإعلام الرسمي في الدولة المستضيفة لأعمال المنتدى كان يعمل على برنامج مغاير في «القول والفعل»(!)

فقد عمدت وسائل الإعلام الرسمي إلى توجيه رسائل سياسية عبر توجيه سهام نحو التيارات الإسلامية المغايرة ورموزها الذين أطلقت عليهم لقب: «دعاة الفتنة»، ووصفهم الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية في كلمة الافتتاح بأنهم: «أشباه العلماء الذين تصدروا مواقع الريادة ومنابر الفتوى واحتلوا وسائل الإعلام المتنوعة».

وشن الدكتور علي راشد النعيمي مدير جامعة الإمارات هجوماً على الجماعات الإسلامية بالتزامن مع تأكيد بعض المشاركين على أن توصية المنتدى بتأسيس مجلس للحكماء تهدف إلى تقديم بديل عن بعض الكيانات القائمة.

والحقيقة هي أن نبرة الهجوم على الجماعات الإسلامية لم تكن بالأمر المفاجئ؛ بل كانت المفاجأة في تهجم الخطاب الرسمي الإماراتي على التوجهات الدينية في الدول المجاورة، وعلى

رأسها المملكة العربية السعودية التي وُضعت داخل دائرة الاتهام وحملها بعض المتحدثين مسؤولية ظهور فكر الغلو والتكفير:

- فقد نقلت الصحف الإماراتية عن علي النعيمي رئيس جامعة الإمارات لمزاً لسياسة المملكة جاء فيه: «كانت المملكة العربية السعودية في الماضي هي الحاضنة للإخوان المسلمين في كل التداعيات والأزمات»، مؤكداً أن التحدي ليس في اتخاذ المملكة قرار تصنيف أعضاء الجماعة كإرهابيين، بل: «في آلية تطبيقه وتنفيذه على الأرض لأن هذه الجماعة تأصلت في مراكز التعليم والجمعيات الدينية والهيئات الإسلامية»!

- كما أكد أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر على أن: «اعتبار الحكومة السعودية جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً جاء لدعم الشعب المصري في مواجهة العنف»، وطالب المملكة ببذل المزيد من الضغوط على بقية عناصرها ومن يقف وراءهم ويصر على دعمهم وتمويلهم!

وإلى جانب هذه التصريحات؛ ساهم القائمون على المؤتمر في تعزيز حالة الاحتقان تجاه المؤسسات الدينية السعودية؛ حيث هاجم الشيخ عبد الله بن بيه مؤسستي الفتيا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية معتبراً أداء هذه المؤسسات سبباً في الانحرافات التي تغذي التطرف وبالأخص منها: «التفسير الخاطئ لمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كرخصة للتدخل وفرض سلوك شخصي إلى درجة تنفيذ القعاب البدني العنيف وغير الإنساني»، واتهم الشيخ بن بيه من يتصدر للفتيا بأنهم يجهلون: «الشروط والتخصصات ويفتقرون للمؤهلات اللازمة التي تتطلبها الشريعة الإسلامية لإصدار الآراء الدينية الموثوقة».

وعلى النسق نفسه؛ شنت الصحافة الرسمية هجوماً على السلفية بمختلف توجهاتها، فنشرت تقارير تتحدث عن توجه المؤتمر: «لمواجهة الطوفان الديني السلفي التكفيري المتزمت الذي ظل يتدفق علينا منذ نهاية الخمسينيات حاملاً معه طوابير طويلة من اليافعين العرب والمسلمين الذين لم يتوفر لهم تعليم عصري يفتح عيونهم على حقائق العصر والعلم وعلى مسيرة الشعوب الأخرى المتسارعة نحو عالم جديد قائم على مزيد من التسامح والتآلف والتلاقح، بل تركوا نباتاً صحراوياً دون رعاية حتى تلقفهم رجال دين مغلقون على الماضي يجاهدون من أجل إعادة الأمة مئات السنين إلى خلف، إلى أيام الحلاقة على الرصيف، ورجم الزانية بالحجارة حتى الموت... ومنع الشعر والرسم والنحت والموسيقى وإعدام القائل بأن الأرض كرة تدور حول نفسها وحول الشمس».

وإذا أخذنا هذه التصريحات العدائية بعين الاعتبار؛ فإن تساؤلات ملحة ستثور حول مصداقية الدعوة التي وجهها «منتدى تعزيز السلم الأهلي» للانفتاح ومد جسور التواصل

في فعالية ساد فيها مناخ الإقصاء والتهجم على التيارات الإسلامية المغايرة لتوجهات الخط الرسمي.

هل يمكن أن تكون أبوظبي مقراً لمرجعية دينية جديدة؟

وعلى الرغم من كثافة الحضور التي قدرت بنحو ٢٥٠ مشاركاً من مختلف الدول وعدد الأوراق التي ناهزت الثلاثين؛ إلا أن الأسماء الكبيرة قد غابت عن المشاركة، وبدا وجود المملكة العربية السعودية باهتاً حيث اقتصر الوفد على دعوات فردية لشخصيات تنسجم مع توجهات المنظمين، وساد خطاب الإقصاء على لسان المنظمين والمشاركين، حيث صرح مصدر مقرب من أحمد الطيب شيخ الأزهر في تصريح لصحيفة الشروق (١٢ مارس ٢٠١٤) قائلاً: «دور مجلس حكماء المسلمين هو تصحيح مسار بعض الكيانات الكبرى وسيكون بديلاً لهم ليكمل المشوار لإنارة طريق المسلمين».

وبعيداً عن محاولة تحديد الجهة التي سيعمل مجلس «حكماء المسلمين» على إقصائها لا بد من القول بأن التصريحات العدائية التي تكررت على لسان منظمي المنتدى تقدح في مصداقية تبنيه لفكرة تعزيز السلم الأهلي ومبدأ الانفتاح على جميع التيارات الإسلامية، في حين ظهر الوجه الآخر للفعالية من خلال بيانها الختامي الذي نص على: «أهمية إعادة تثبيت سلطة المرجعية في الأمة»!

فهل يمكن القول أن الأمة قد فقدت مرجعيتها الدينية حتى يجعل المؤتمرون من أهدافهم استعادة المرجعية؟ وهل يسوغ أن تعمل السلطة السياسية -في أي دولة- على تأسيس مرجعية دينية جديدة تنسجم مع خطها وتستبعد المرجعيات التي لا تتوافق مع توجهاتها؟

أسئلة تصعب الإجابة عليها في ظل إشارة البيان الختامي إلى تأسيس: «حلف فضول لعقلاء الأمة وبلورة نظرية للتعارف تكون أساساً ثابتاً لا يتزحزح للعلاقات الدولية»! مما يوحي بأم المؤتمرين قد توصلوا إلى أن الأمة تمر بمرحلة «جاهلية القرن الواحد والعشرين» (!) فقرروا التداعي لحلف فضول يهدف إلى: «إعادة الأمة إلى صوابها» (!)، ويعمل على رسم ملامح العلاقات الدولية للأمة الإسلامية بأسرها (!)

وفي ظل بشرى النبي صلى الله عليه وسلم لأمته بأنها لا تجمع على ضلال، وقوله عليه الصلاة وسلم فيما رواه الإمام مسلم في صحيحه: «من قال هلك الناس فهو أهلكهم»، يبقى التساؤل معقوداً لمجلس الحكماء في دورته الأولى:

هل فقدت الأمة الإسلامية صوابها بالفعل؟ أم أن تعقيدات المشهد السياسي أفقدت حكماء المنتدى صوابهم؟

«مجلس حكماء المسلمين»: دراسة تحليلية في إعلان التأسيس



أُعلن في مدينة أبوظبي عن تشكيل هيئة دولية مستقلة تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي تحت مسمى: «مجلس حكماء المسلمين»، ونص بيان التأسيس الصادر في ٢١ رمضان ١٤٣٥هـ، الموافق ١٩ يوليو ٢٠١٤م، على اعتبار المجلس: «أول كيان مؤسسي جامع لحكماء الأمة الإسلامية تنفيذاً لما خرج به المشاركون في منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» في شهر مارس الماضي، مؤكداً أن: «جسد الأمة الإسلامية لم يعد يتحمل حالة الاقتتال وحدة الاحتراب بين مكونات المجتمعات المسلمة مؤكدين على ضرورة الامتثال إلى نصوص الشرع الداعية إلى اقرار السلم وتأصيل مفهوم السلم وشن الحرب على الحرب».

لكن كواليس التأسيس تكشف عن مضامين مغايرة لما تم الإعلان عنه، وظهر الفارق جلياً في ارتباك وسائل الإعلام التي نسبت رئاسة المجلس إلى الشيخ عبد الله بن بيه، وعزته أخرى إلى شيخ الأزهر أحمد الطيب، بينما أشارت صحف رسمية إلى أن المجلس برئاستهما معاً!

وظهرت الارتجالية في تحديد أعضاء الهيئة التأسيسية؛ إذ غابت المؤسسات الدينية الرصينة واقتصرت العضوية على شخصيات منتقاة من توجه محدد، وبدا الاستعجال في نص القرار الذي ورد فيه: «تحدد بقية الأعضاء بما لا يزيد على ٤٠ عضواً»!

وبالإضافة إلى استبعاد علماء الشام والعراق ودول الخليج العربية واليمن والمملكة المغربية؛ غابت أسماء كبيرة من مؤسسي منتدى السلم الأهلي كوزير الأوقاف المغربي ورئيس جامعة القرويين وأعضاء الرابطة المحمدية الذين كان لهم دور بارز في صياغة البيان الختامي

للمنتدى، لكنهم استثنوا بالكامل في تشكيلة «مجلس الحكماء»، ولا شك في أن تعيين موريتاني رئيساً للمجلس

كان له دور في إثارة حساسية المغرب التي لم تحظى بأي تمثيل فيه، خاصة وأن هناك جهات تعمل على ضرب الزعامة المغربية للتصوف في شمال أفريقيا.

فقد أطلقت موريتانيا فعاليات الإحياء الرمضاني لسنة ١٤٣٥هـ بالقصر الرئاسي، وركزت كلمة الافتتاح التي ألقاها أحمد ولد أهل داوود المستشار برئاسة الجمهورية على التصوف مرجعية ثقافية وفكرية للشناقطة، بالتزامن مع تبني نواكشوط خطة دعوية في البلدان الإفريقية لاستعادة المجال الثقافي لعلماء شنقيط.

ولذلك فإنه لم يكن من المفاجئ أن يدشن «مجلس الحكماء» نشاطه في غرة شهر أغسطس ٢٠١٤ بحضور حفل تنصيب الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، ضمن وفد يترأسه عبد الله بن بيه، علماً بأن بيان تأسيس المجلس قد شدد على استقلاليته عن أي سلطات سياسية.

من يحسم معركة الاستحواذ؟

وتأتي تحركات الشيخ بن بيه ضمن التنازع القائم بين أقطاب منتدى السلم الأهلي على الهيمنة والاستحواذ؛ إذ يتردد الحديث في الأوساط المصرية أن مشيخة الأزهر قد هيمنت على تشكيلة المجلس واستبعدت جميع الشخصيات المؤثرة التي يمكن أن تنافس أحمد الطيب.

جدير بالذكر أن سبعة من أعضاء المجلس الأربعة عشر هم خريجو جامعة الأزهر، ويتبوأون في الوقت ذاته زعامة طرق صوفية في مختلف بلدان العالم الإسلامي وبالأخص منهم النيجري إبراهيم الحسيني، وأبو لبابة المعروف في الأوساط الصوفية بإفريقيا، وحسن الشافعي الذي اشتهر بكتاباته حول الغزالي وعلم الكلام والتصوف، وعبد الرزاق قسوم الذي حصل على الماجستير في الفلسفة من الأزهر عام ١٩٧٥، ومحمود حمدي زقزوق، فضلاً عن أحمد الحداد.

ولتأجيج معركة الهيمنة على المجلس عمدت الصحف المصرية إلى إبراز دور شيخ الأزهر باعتباره المؤسس الفعلي؛ حيث عنونت صحيفة الأهرام لخبر تدشين المجلس (٢١ يونيو ٢٠١٤) بالقول: «شيخ الأزهر يطلق مجلس حكماء المسلمين في الإمارات»، وورد في عنوان صحيفة العرب (١٩ يونيو ٢٠١٤): «يتولى شيخ الأزهر الرئاسة الشرفية»، في حين كانت صحيفة الوادي أكثر مسايسة عندما نصت (٢٠ يونيو ٢٠١٤) على أن: «شيخ الأزهر يترأس

الاجتماع الأول لمجلس حكماء المسلمين بالإمارات» دون الخوض في متاهات مفهوم ازدواجية الرئاسة.

جدير بالذكر أن شيخ الأزهر قد نجح في تنسيب أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في تشكيلة «مجلس الحكماء»، حيث منح في شهر أبريل الماضي كلاً من: عبد الله بن بيه وأبو لبابة الطاهر وعبد الرزاق قسوم عضوية مجمع البحوث بالأزهر تحت رئاسته، ثم عمل على تضمينهم في قائمة مجلس الحكماء بعد ذلك بشهرين.

التبعية السياسية: نفي وتأكيد!

على الرغم من تأكيد بيان مجلس «الحكماء» على: «التجرد من أية عوامل ذاتية تجعل أعضاء المجلس طرفا في أي صراع سياسي أو ديني أو عرقي» إلا أن المجلس قد بادر إلى ترجيح الكفة السياسية للدولة المضيفة على حساب الدول الأخرى.

فقد كال بيان التأسيس المديح للدولة المضيفة فيما يتعارض مع مفهوم الاستقلال؛ وورد في تصريح شيخ الأزهر خلال المؤتمر الصحفي قوله: «حسناً ما أقدمت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تنبهت للأخطار المحدقة بالأمة من داخلها وخارجها، وتيقظت للآثار المدمرة التي يمكن أن تأتي على هذه الأمة من الجذور، فهدتها العناية الإلهية إلى فكرة مجلس حكماء المسلمين والذي نجتمع لإطلاقه بصورة رسمية».

وإذا كانت «العناية الإلهية» هي مصدر إلهام الدولة في تأسيس المجلس؛ فإن دعمها وتمويلها هو عنصر البركة للأمة الإسلامية بأسرها وفق تصريح أحمد الحداد الذي نقلت الصحف قوله: «إن اختيار أبوظبي مقراً لمجلس حكماء المسلمين هو مفتاح الخير والبركة للأمة الإسلامية وإنشاؤه برعاية دولة الإمارات ودعم قيادتها الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله يدل على أن المجلس سيكون له الأثر الفعال لتوفر عاملين له، هما: المقر والدعم اللذين سيحققان له إمكانية التوسع والانتشار».

وتمثل مشكلة تعارض تصريحات «الحكماء» مع ما تنشره الصحافة الرسمية المعضلة الأكثر إلحاحاً في قياس مصداقية البيانات الصادرة عن المجلس؛ فقد نقل موقع ميدل إيست أون لاين (٢٠١٤/٧/١٩) عن عبد الفتاح المنيعي الباحث في مركز المزماة للدراسات في دبي قوله: «إن أهمية تأسيس هذا المجلس تنبع من وظائفه التي ستحقق في النهاية عدة أهداف غاية في الأهمية سواء بالنسبة لدولة الإمارات أو الأمة العربية على الصعد الفكرية والسياسية والإستراتيجية» (!) وأوردت الصحافة الرسمية وشبه الرسمية تأكيد باحثين إماراتيين أن المجلس: «سوف يسحب البساط من تحت أقدام الإسلام السياسي وخاصة

جماعة الإخوان المسلمين والحركات التكفيرية وسيعريها أمام عامة المسلمين ويفضح أهدافها وضحالتها العلمية»! (ميدل إيست أون لاين ١٩/٧/ ٢٠١٤)، مما يتنافى مع مفهوم الاستقلالية التي أكدها بيان التأسيس.

واستمراراً في نسق «سحب البساط» و«التعرية»، يضيف الباحث بمركز المزماة: «أهم وظيفة لهذا المجلس هو سحب البساط من تحت أقدام الحركات والأحزاب والتنظيمات التي تسيس الإسلام»، مضيفاً: «هذا المجلس سيعري بطريقة ضمنية من خلال عمله الوسطي المعتدل ما يسمى اتحاد علماء المسلمين والذي شكله الإخوان المسلمون من عناصر حزبية تحت إشراف رئيس الاتحاد يوسف القرضاوي وبدعم من حكومة قطر لخدمة أهداف الإخوان المسلمين وإصدار الفتاوى الجاهزة الداعمة لوجهة نظرهم».

تفكك المجلس في المراحل المبكرة من تأسيسه

بمجرد الإعلان عن التوليفة الغريبة للمجلس؛ بدأت مرحلة جديدة من التنافس بين الرئيسين للانفراد بالمنصب؛ حيث شد ابن بيه الرحال إلى نيويورك مروجاً لمشروع الإمارات في مواجهة التطرف في اللقاء الذي نظمته اللجنة الأممية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤، وعزز فرقعته الإعلامية المتمثلة في «استشهاد» الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأحد أقواله بإجراء مقابلة مع قناة «سي إن إن» أعلن من خلالها أنه: «يفتي بالحياة ولا يفتي بالقتل».

أما «الإمام الأكبر» فقد حلّق في آفاق العولمة من خلال فعاليات كأس العالم في البرازيل (!) ليرسل رسالة يتحدث فيها باسم المسلمين كافة، وعزز ذلك بمحاولة احتواء مرجعية «الحرمين الشريفين» من خلال منح الملك الراحل عبد الله عبد الله بن عبد العزيز شهادة الدكتوراه الفخرية: «لمواقفه الشجاعة مع مصر»، وهي المبادرة التي باركها الرئيس عبد الفتاح السيسي بقرار جمهوري يوم الخميس ٢٨ أغسطس ٢٠١٤.

وفي ظل السباق المحموم بين ابن بيه والطيب للاستئثار برئاسة المجلس؛ أعلن بعض أعضاء الهيئة التأسيسية للمجلس انسحابهم منه، فيما توارى البعض الآخر رغم الأحداث التي هزت العالم الإسلامي والتي كان الهجوم على غزة من أشدها وطأة.

وإذا كان الشيخ عبد الله قسوم رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد انتظر أربعة أشهر ليعلن للجزائريين أنه: «تعرض لخدعة» عندما دعي إلى مجلس حكماء المسلمين؛ فإن عدم حضور عبد الحكيم شيرمان جاكسون، وعبد الله نصيف، والأمير غازي بن طلال، والقاضي محمد تقي الدين العثماني الاجتماع الأول للمجلس الذي عقد في القاهرة يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ يثير أكثر من سؤال.

ورأى بعض المتابعين أن غياب الأعضاء من: السعودية، وأمريكا، وباكستان، والأردن، والجزائر من المجلس في اجتماعه الأول؛ يضيف إخفاقاً جديداً في مسيرته المتعثرة التي قاطعها علماء المغرب العربي مؤثرين الاحتفاظ بنفوذهم لدى مسلمي جنوب إفريقيا، خاصة وأنهم قد قطعوا شوطاً كبيراً في مجال التمسك بالخصوصيات المحلية.

وكان من سوء طالع متصوفة أبوظبي رفض زعماء الطريقة النقشبندية في بلدان «أوراسيا مشروع «طابة» المرجعي؛ حيث سارع الدكتور محمد غورمز رئيس المؤسسة الدينية التركية إلى لمهم في مشروع تركي رديف أعلن عنه قبل يومين من إعلان مجلس أبوظبي.

أما التدهور الأكبر في الاجتماع فقد تمثل في انفراد «الإمام الأكبر» برئاسته وخروج ابن بيه الذي كان قد نُصّب قبل ثلاثة أشهر شريكاً للطيب في سدة الرئاسة؛ وبعد أن كانت عبارات البيان الصادر عن الاجتماع تمتح من نَفَسِ العلامة الشنقيطي، رأسُ فكرة مجلس «الحكماء» ومهندسها، عُقِدَتِ الرئاسة بالإجماع للطيب الذي انهالت عليه تهاني رجاله وأعوانه بدءاً بالدكتور شوقي علام مفتي جمهورية مصر، والدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف المصري، والدكتور عبد الحي عزب رئيس جامعة الأزهر، بينما خفتت أصوات المؤسسين في أبوظبي، وعكست الصحف المصرية نشوة الأزهر بتمكنه من حيازة رئاسة هيئة عُلمائية قد تعيد ترميم صورة مشيخة الأزهر الذي ولغ أقطابه في الاستقطاب السياسي وتجاذباته، وذلك بالتوازي مع مشروع ترميم جامع الأزهر بأموال سعودية.

وبينما ينتظر المراقبون كشف الطيب عن لائحة أعضاء المجلس الجدد لتعويض النقص، تتزايد وتيرة التساؤلات حول جدوى نفي الأعضاء التسعة المتبقين عن أنفسهم تهمة الانحياز السياسي وهم يراوحون بين طموحات الطيب لفرض مشيخته احتكار المرجعية الإسلامية وبين جهود الفريق الإماراتي في تعضيد سياسة بلدهم الخارجية بجهاز ديني هجين لمواجهة المرجعيات الفاعلة في العالم الإسلامي.

«مجلس الحكماء»: البيئة المنغلقة وتحديات الانفتاح



أثار إعلان تأسيس «مجلس حكماء المسلمين» في أبوظبي (١٩ يوليو ٢٠١٤) تساؤلات عديدة حول نية القائمين عليه تشكيل قيادات دينية بديلة، مما اضطر شيخ الأزهر أحمد الطيب ورئيس منتدى السلم الأهلي عبد الله بن بيه للتأكيد على أن المجلس «لا يمثل بديلاً للأزهر» وذلك في الرد على الأصوات المعترضة على تشكيل كيان ينافس المرجعيات الدينية التقليدية في العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من تلك التأكيدات فقد تعالت الأصوات المنتقدة لتشكيلة المجلس الذي يهيمن عليه شخصيات أزهرية ذات توجه صوفي، وتردد الحديث عن تشكيل جبهة «إسلامية وسطية» لمواجهة الفكر السلفي، حيث سارت تشكيلة «مجلس الحكماء» على نسق «منتدى السلم الأهلي» الذي قدمت فيه أوراق هاجمت الدعوة السلفية بصورة خاصة ونشرت الصحافة الرسمية تصريحات تتضمن تجنياً على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ونسبة الحركات التكفيرية إليه.

وعلى إثر النشاط المحموم الذي تبذله أبوظبي للترويج للمجلس؛ أبدت بعض الجهات استياءها من محاولة فرض الأزهر كمرجعية دينية موحدة تمثل «الإسلام السمح المعتدل» حسب تعبير قادة هذه الدولة.

وأفادت المصادر أن الخلاف الجديد يأتي في ظل حالة شحن جراء التصريحات العدائية التي تنشر في صحف الإماراتية، موضحة أن هناك تحفظات سعودية تم إبلاغها لأبوظبي بشأن حملات إعلامية منظمة تروج للأزهر كمرجعية وحيدة للإسلام وبما يقتضي تهميش الدور

الديني للمملكة العربية السعودية وضرب الأسس السلفية التي قام عليها النظام السياسي في المملكة.

وقالت المصادر ذاتها إن الرياض أبدت انزعاجاً من تلميع أبوظبي لرموزٍ صوفية أزهرية كشيخ الأزهر أحمد الطيب ومفتي مصر السابق علي جمعة واليمني حبيب الجفري وتقديمهم في وسائل الإعلام كنموذج فريد للتدين السمح في مواجهة الفكر السلفي الذي تنسب إليه حركات التطرف والغلو في العالم الإسلامي، وتكررت نبرة السخط هذه في تغريدات صادرة عن رجال دين مرموقين في المملكة العربية السعودية.

وكانت صحيفة «الخليج» الإماراتية قد دعت في افتتاحيتها (يوم ١٧ يونيو ٢٠١٤) إلى أن يكون الأزهر هو المرجعية الدينية الوحيدة، قائلة: «إن تجديد الخطاب الديني إلى السمح المعتدل الذي يقبل الآخر هو مسؤولية الجميع؛ أنظمة وحكومات ومؤسسات ومراكز دينية، وفي المقام الأول هو مسؤولية الأزهر الشريف كمنارة دعوية وفكرية وثقافية إسلامية في صياغة خطاب إسلامي موحد ومعتدل، ووضع حد للمتطفلين على الدين».

وكان اللافت في تشكيل «مجلس الحكماء» خلوه من أي شخصية معتبرة خارج الإطار الصوفي-الأزهري، وأشار موقع المثقف الجديد (٢٠١٤/٧/٢٥) إلى أن أبوظبي استبعدت كبار علماء السعودية لأن الفتوى السلفية في المحاور المتعلقة بالسلم غير مرضية لهم، حيث ترى أبوظبي أن علماء السلفية متشددون ويعملون على اختطاف التدين، فما كان منها إلا أن حصرت الموقف الرسمي لمجلس «الحكماء» في أزهريين مناوئين للسلفية.

لكن عملية الإقصاء لم تقتصر على العناصر السلفية؛ بل استبعد المجلس علماء الدين في العراق وفي سوريا واليمن ودول الخليج العربي (باستثناء أبوظبي)، والمملكة المغربية وغيرها من الدول التي تحفل بشخصيات إسلامية ومؤسسات دينية عريقة، ولا شك في أن الاقتصار على لون واحد من الطيف الإسلامي الواسع ونسبتهم إلى «الحكمة» دون غيرهم يتعارض مع مفهوم المرجعية الإسلامية الجامعة.

لقد جاء إعلان المجلس في مرحلة حرجة تحتاج الأمة فيها إلى من يجمع شتات المسلمين ويلم فرقتهم على أسس راسخة من الانفتاح ومد الجسور، لكن إعلان المجلس التأسيسي بصورته المنغلقة وما صاحبه من حملات إعلامية تنزع إلى الكراهية والتحريض قد خيبت الآمال وضربت مصداقية المجلس في مهده.

فهل غاب عن «الحكماء» ما يمكن أن يسببه الإقصاء والتهميش ومحاولة «فرض» المرجعية من تنازع وشق للصف؟

وهل تستطيع فئة منغلقة على نفسها أن تتحدث بلغة الانفتاح؟

هل ينجح مجلس حكماء المسلمين في تأسيس مرجعية دينية جديدة؟



نص بيان تأسيس مجلس «حكماء المسلمين» في أبوظبي على أن المجلس هو: «أول كيان مؤسسي جامع لحكماء الأمة الإسلامية».

وأكد البند الخامس من بيان التأسيس نفسه على ضرورة التزام الأعضاء: «بالتجرد من أية عوامل ذاتية تجعل أعضاء المجلس طرفاً في أي صراع سياسي أو ديني أو عرقي».

كما نص البند السادس من البيان على: «تقوية مناعة الأمة وخاصة شبابها ضد خطاب العنف والكراهية».

ومن خلال هذه الاقتباسات يمكن تلمس أهم معالم المشروع الذي يتمحور حول تأسيس مرجعية جامعة للأمة الإسلامية، لكن التصريحات الرسمية التي تزامنت مع هذه الفعاليات قد سارت في خط مغاير لهذه المفاهيم؛ حيث هاجم وزير الخارجية عبد الله بن زايد المخالفين لتوجهات المجلس ووصفهم بأنهم: «أشباه العلماء الذين تصدروا مواقع الريادة ومنابر الفتوى واحتلوا وسائل الإعلام المتنوعة واستخفوا رهطاً من الناس فانساقوا خلفهم دون وعي ولا دراية»، مختتماً حديثه بضرورة: «إعادة الأمة إلى صوابها»! في حين أكد ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد أن المهمة الأساسية لهذا المجلس هي: «مواجهة دعاة الفتن والمحرضين»!

وعلى إثر هذه الحملة التحريضية التي شنها الإعلام الإماراتي ضد التيارات الإسلامية

المخالفة لخط أبوظبي: باشر أعضاء المجلس الوليد مهمة إخماد اللغط الذي أثارته تصريحات المسؤولين الإماراتيين، حيث بادر الشيخ عبد الله بن بيه إلى الإدلاء بتصريحات للصحافة المصرية أكد فيها

أن المجلس لا يطرح نفسه بديلاً لأية مرجعية دينية قائمة، وبأنه لا ينوي سحب البساط من أي هيئة إفتاء أو مجلس ديني في العالم الإسلامي. إلا أن هذه التصريحات لم تكن كفيلة بإطفاء الحرائق التي أشعلها إعلان المجلس في مختلف بلدان العالم الإسلامي، حيث ظهر للوهلة الأولى أن «مجلس الحكماء» لا يعدو أن يكون جبهة صوفية-أزهرية تهدف إلى إعادة تأسيس المرجعية الدينية للأزهر بديلاً للمؤسسات الدينية العريقة في العالم الإسلامي والتي استبعد ممثلوها من عضوية المجلس.

والحقيقة هي أن فكرة حصر عضوية المجلس في التيار الأزهري-الصوفي لم تأت من فراغ، بل كانت أبوظبي تعمل على تلميع هذه المؤسسة وإعادة الاعتبار لها من منطلقات سياسية تتعلق بمشكلة الاستقطاب السياسي الحاد في المنطقة.

ففي شهر أبريل ٢٠١٤ كُرّم شيخ الأزهر عبر اختياره شخصية العام الثقافية في دولة الإمارات، وأكد له ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد: «حرص الدولة على دعم جامع الأزهر كمؤسسة إشعاع حضاري وديني لها تأثيرها الكبير على المستوى العالمي».

وجاء اختيار شيخ الأزهر كشخصية العام الثقافية لجائزة زايد للكتاب التي تعد أعلى جائزة تمنح ثقافياً في الإمارات باعتباره: «شخصية العالم المسلم الورع الذي يمثل الوسطية الإسلامية البعيدة عن الغلو، والداعية إلى ثقافة التسامح والحوار»، على حد قول محمد خلف المزروعي عضو مجلس أمناء الجائزة.

وأعيد تكريم شيخ الأزهر مرة أخرى في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من قبل مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي الذي: «هنأ الطيب على جهوده ودوره الطيب في نشر ثقافة الإسلام الوسطي المعتدل الذي يعكس سياسة ونهج الأزهر الشريف منذ نشأته قبل ألف عام ونيف».

إلا أن حملة التلميع هذه كانت على حساب إقصاء شخصيات دينية أخرى كمشايخ المملكة المغربية الذين ألقوا بثقلهم في منتدى السلم الأهلي وفوجئوا باستبعادهم من عضوية «مجلس الحكماء».

وأرجع البعض خروج الرباط من تشكيلة المجلس إلى الانتقادات التي أثارتها مشاركتهم بمنتدى السلم الأهلي في الصحافة المحلية، خاصة وأن المملكة المغربية قد تبنت مبادرات مهمة لقيادة الشأن الديني في دول جنوب الصحراء، فأطلقت مشروعاً واسعاً لتدريب مئات

الأئمة الأفارقة، وهو الأمر الذي أزعج مؤسسة الأزهر التي سوقت لنفسها خلال الفترة نفسها على أنها المرجعية السنية الأولى في العالم، في حين أن المغرب بمؤسسته التاريخية لا يمكن أن يخضع لمرجعية الأزهر.

وعلى الصعيد نفسه؛ تحدثت مصادر إعلامية عن وجود خلاف بين الرياض وأبوظبي على خلفية التصريحات العدائية التي نشرت في الصحف الإماراتية ضد المرجعية الدينية في المملكة العربية السعودية والتهجم السافر على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

وفي الجزائر؛ واجه رئيس جمعية العلماء الجزائريين الدكتور عبد الرزاق قسوم انتقادات في الصحافة المحلية نتيجة مشاركته في عضوية مجلس «الحكماء»، وسألته وسائل الإعلام إن كان قد اتخذ مثل هذا القرار المثير للجدل بصفته الشخصية أم أنه قد قرر الزج بجمعية العلماء المسلمين في معركة استقطاب سياسي غير محمودة العواقب، كما اتهمته مصادر محلية: «بوضع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت جناح شيخ الأزهر» (الشروق ٢٣ يوليو ٢٠١٤).

وجاء رد الشيخ قسوم سريعاً على هذه الانتقادات؛ حيث نقلت صحيفة الشروق أونلاين (٢١ أكتوبر ٢٠١٤) قوله أن مشاركته في «مجلس حكماء المسلمين»، كانت نتاج «خدعة» تعرض لها، وقال قسوم في لقاء مع الإعلامي قادة بن عمار في برنامج «هنا الجزائر»، إنه دعي إلى مؤتمر للعلماء فإذا به أمام «لقاء سياسي مشبوه».

أما في تركيا فقد شاب التوتر العلاقة بين مؤسستها الدينية الرسمية مع الأزهر إثر الخطاب الذي أرسله رئيس رئاسة الشؤون الدينية في تركيا محمد غورمز إلى أحمد الطيب شيخ الأزهر (يوم ١١ أبريل ٢٠١٤) ينتقد فيه دور الأزهر إزاء الأحداث التي وقعت بصر آنذاك، وكان مكتب العلاقات العامة في رئاسة المشيخة الإسلامية في البوسنة والهرسك، قد أصدر في أغسطس ٢٠١٣ بياناً أستنكر فيه ما وصفه «العنف الوحشي بحق الشعب المصري».

وعلى الصعيد نفسه؛ صرح شيخ الإسلام في سائر عموم روسيا طلعت تاج الدين، في ٢٦ مارس ٢٠١٤ بأن روسيا لا تثق في خريجي الأزهر وأنها منعت بعثات الأزهر.

والحقيقة هي أنه لا يمكن التغاضي عما لحق بمكانة الأزهر من تدهور جراء انخراط مشيخته في معركة الاستقطاب السياسي، والزج بأتباع الطرق في أتون الخلافات السياسية حيث طالب ائتلاف الصوفية في مصر نظيره في تركيا بالضغط على أردوغان للتنحي، ودعا الائتلاف أتباع الطريقة النقشبندية للنزول إلى ميدان تقسيم لإسناد حركة العصيان ضد حكومة أردوغان، وبرزت آخر تداعيات هذا التوتر في الدعوة التي أطلقها «الاتحاد العالمي لشباب الأزهر والصوفية» يوم ٢٩ يوليو ٢٠١٤ مطالباً بقطع العلاقات نهائياً مع تركيا.

وألقت هذه المواقف السياسية بظلالها على سمعة المؤسسة الدينية في مصر كمرجعية دينية مستقلة، مما دفع برئاسة الشؤون الدينية بتركيا إلى عقد مؤتمر عالمي في ١٧ يوليو (أي قبل يومين من إعلان تأسيس مجلس «حكماء» أبو ظبي) بهدف تأسيس مرجعية دينية تحت عنوان: «مبادرة علماء العالم الاسلامي إلى تبني السلم والاعتدال»، وأسفر المؤتمر -الذي شارك فيه علماء ومفكرون من ٣٢ دولة- عن تشكيل وفد يهدف إلى وقف حالة الصراع الحضاري الداخلي الذي يجري في البلدان الإسلامية وإحلال السلم، والقيام بمبادرات استباقية لمواجهة الصراعات الدينية والحيلولة دون وقوعها تحت تأثير السياسة.

ويمكن ملاحظة التشابه الكبيرة بين ما أعلنه منتدى السلم الأهلي ومجلس حكماء المسلمين في أبوظبي من جهة، وبين مشروع المؤتمر العالمي لرئاسة الشؤون الدينية في تركيا من جهة أخرى. مما يدفع بالتساؤل حول إمكانية القبول بالأزهر كمرجعية دينية لمختلف دول العالم الإسلامي.

وبما أن المجلس قد أطلق على أعضائه صفة «الحكمة»؛ فإنه يجدر تذكيرهم بأنه لا يمكن تحقيق مرجعية شاملة للمسلمين من خلال مجلس منغلق على نفسه يعمل على إقصاء مخالفيه ولا يتمتع بالاستقلالية السياسية في بلد المنشأ أو في موطنه الهجين، بل إن الحكمة تكمن في تبني مشروع إسلامي جامع لا يستثني أحداً ولا يتعامل مع التيارات المخالفة بخطاب التهميش والإقصاء.

وإلى أن يتحقق مثل هذا المشروع، لا بد من حث حكماء الأمة على النأي بأنفسهم عن الصراعات السياسية ومتاهات الاستقطاب الإقليمي التي سفكت لأجلها دماء بريئة...

إذ ليس ذلك من الحكمة في شيء.

كيف تعمل شبكة التصوف السياسي



في تتويج لجهود امتدت بضع سنوات؛ أعلن في مدينة أبوظبي تدشين «مجلس حكماء المسلمين»، وتضمنت عملية التأسيس تزويد المشروع بأدوات تنفيذية تتيح للمجلس مجال الانتشار والتأثير، ومن ذلك إنشاء جهاز إعلامي مسموع ومرئي ومكتوب، وإصدار مجلة أكاديمية، وتخصيص جائزة سنوية، والأهم من ذلك كله: تأسيس فرق من الشباب مهمتها القيام بزيارات لكل أنحاء العالم.



ولم تكن هذه الخطوات وليدة اللحظة؛ بل جاءت لاستكمال عملية مد شبكة فاعلة تنشط في دائرة ما أطلق عليه: «الإسلام التقليدي» وهي عبارة يستخدمها رموز التصوف السياسي للإشارة إلى أتباع الطرق الصوفية باعتبارهم الامتداد الطبيعي لشعوب العالم الإسلامي،

ويتم الترويج لهذه الفكرة من خلال منظومة مؤسسات تتكرر فيها الوجوه، ويمكن عرض أهم مؤسسات هذا المشروع فيما يأتي:

أولاً: مؤسسة «طابة»

مؤسسة غير ربحية أسسها علي الجفري في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٥، ومقرها في العاصمة الإماراتية أبو ظبي. تعرّف من قبل القائمين عليها بأنها: «مؤسسة غير ربحية تسعى إلى تقديم مقترحات وتوصيات لقادة الرأي لاتخاذ نهج حكيم نافع للمجتمع».

ويورد الموقع ضمن برامج المؤسسة: «تطوير مشاريع مؤسساتية لخدمة الخطاب الإسلامي في مختلف أنحاء العالم وذلك لمحاولة تأسيس البنية التحتية للعمل الإسلامي في المرحلة المقبلة».

ويرد في أولوياتها: «إعداد الدراسات والكوادر والمؤسسات لتطوير خطاب إسلامي واضح وإيصاله للعالم بأسره بطريقة تؤدي للإدراك».

وبناء على هذه المحددات؛ يمكن القول أن مناشط المؤسسة تدور في مجال: «مد الشبكات»، وخاصة في حقل تطوير المؤسسات والتي يسرد موقع المؤسسة منها: «دار زايد للثقافة الإسلامية» بالعين في دولة الإمارات، و«دار المصطفى» في تريم باليمن، و«دار الحكمة» في بروكسل، و«كلية الدراسات الإسلامية» في صنعاء، و«قناة المدينة الفضائية»، ومشروع «إحياء التعليم الشرعي في شرق إفريقيا (لامو)»، وبرنامج «طابة لتطوير الكفاءات».



وبعيداً عن الجدل الواسع الذي يثيره أعضاء المجلس الاستشاري الأعلى للمؤسسة منذ تأسيسه؛ فإنه من المهم إلقاء الضوء على طريقة عمل الشبكة التي أنشأها الجفري وعمل على تطويرها خلال السنوات الثمانية الماضية، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- تنظيم محاضرة لحمزة يوسف عميد معهد الزيتونة في خيمة مؤسسة طابة بعنوان: «الإسلام في الغرب» حضرها علي الجفري وفاروق حمادة المستشار بديوان ولي عهد أبوظبي، وعدد من أفراد الأسرة الحاكمة بدولة الإمارات.

- حضور مؤتمر نظمته جمعية الطريق الوسط (وهي جمعية صوفية في لندن على علاقة وثيقة بعلي الجفري) في مدينة فاس بالمغرب بالتعاون مع وزير الأوقاف المغربي، شارك فيها مدير المشاريع الثقافية والتعليمية بمؤسسة طابة، وعضوي المجلس الاستشاري.

- بالمؤسسة عبد الله بن بيه، وعمر بن حفيظ، والأكاديمي المتعاون معها عبد الحكيم مراد، وبالتالي فإن الفعالية كلها لا تعدو أن تكون عملية ترويج لكوادر طابة في المغرب وبتعاون من وزير الأوقاف المغربي.

- رعاية مؤتمر عقدته «أكاديمية الرائد لدراسات التصوف» في مصر تحت عنوان: «التصوف منهج أصيل للإصلاح» شارك فيه علي الجفري، وعلي جمعة العضو الاستشاري للمؤسسة، وكان المؤتمر برئاسة شيخ الأزهر أحمد الطيب مع: «مع عدد كبير من مراجع الأمة وقادتها وعلمائها الربانيين»(!)، ويلاحظ إقحام مفهوم «المرجعية» في العديد من فعاليات المؤسسة.

- نشر دراسة لجهاد براون الباحث في مؤسسة طابة حول هدم الأضرحة في ليبيا وقيام علي جمعة عضو المجلس الاستشاري في المؤسسة بإعادة نشر الدراسة في موقعه، ويلاحظ إعادة تدوير منتجات المؤسسة داخل خلاياها الفاعلة.

- تنظيم برنامج زيارة لعلي الجفري إلى بريطانيا (يونيو ٢٠١٢) تضمنت إلقاءه محاضرة حول الفصل الرابع من بردة الإمام البوصيري وخطاب عن الشعر والروحانية في جامعة لندن بمشاركة الدكتور عبد الحكيم مراد، وقيام الجفري بزيارة كلية كامبردج الإسلامية التي أسسها عبد الحكيم مراد، جدير بالذكر أن عبد الحكيم مراد على ارتباط وثيق بمؤسسة طابة ومعهد

الزيتونة، ويمكن ملاحظة تكرر الوجوه ضمن إطار الدائرة التي يتحرك الجفري من خلالها.

- عقد الملتقى السادس للدعاة في اليمن بمشاركة فريق العمل بمؤسسة طابة، حيث ألقى علي الجفري كلمة بالمشاركة مع عمر بن حسين.

ويضيق المجال بتعداد الأمثلة عن الفعاليات التي تعقدها المؤسسة والتي تدور في فلك فريق يتكرر ظهوره في مختلف الدول التي ينتمي إليها أعضاء المؤسسة أو إحدى الجهات المتعاونة معها، ولا تخرج هذه الفعاليات عن الترويج لبرنامج طرقي يتستر بأهداب المرجعية ولا يرى لغيره أي مجال للعمل ضمن ما يطلق عليه دائرة: «الإسلام التقليدي».

ثانياً: المركز العالمي للتجديد والترشيد

مؤسسة أسسها الشيخ عبد الله بين بيه في لندن في شهر ديسمبر ٢٠٠٧، بهدف: «المساعدة في نهضة الأمة الإسلامية بدراسة قضايا مستجدة وتقديم حلول فعالة تتعامل مع نظرية المقاصد الأصولية وقواعد الفقه الفسيحة والتراث الإنساني المعاصر والمجاور».

وبعيداً عن سرد الأبعاد التنظيمية ومصادر تمويل هذه المؤسسة؛ يجدر تسليط الضوء على القاعدة التي يرتكز عليها ابن بيه في إقامة مناشط المركز وفعالياته؛ إذ يذكر الموقع الرسمي للمركز أن ترتيب هذه المناسبات يتم من قبل «جمعية الطريق الوسط» وهي مؤسسة صوفية يعتمد عليها الجفري في تنظيم مؤتمرات «طابة وندواتها» في عدة دول.

وتتكرر في فعاليات مركز ابن بيه نفس الوجوه التي تشارك في مؤتمرات مؤسسة «طابة»، وعلى رأسهم الدكتور عبد الحكيم مراد، وحمزة يوسف الذي يعتبر ضيفاً دائماً في كل ما ينظمه مركز التجديد والترشيد، ومن ذلك حضوره ورشة «الاجتهاد بتحقيق المناط في فقه الأقليات» بلندن، ومؤتمر: «ترشيد الأفكار والسلوك» بنواكشوط، بل إن أول فعالية عقدها فرع مركز التجديد نواكشوط لدى افتتاحه (يوليو ٢٠١٢) تمثلت في تكريم حمزة يوسف الذي تحدث عن دراسته في

محظرة العلامة الحاج ولد فحفو، واستغل المناسبة لاستنكار اغتيال الشيخ محمد البوطي رئيس المجلس الاستشاري لمؤسسة طابة في أبوظبي.

وفي مقابل ذلك الاهتمام يحرص حمزة يوسف على دعوة أستاذه عبد الله بن بيه في مختلف المناشط التي تعقدها كلية الزيتونة في كاليفورنيا، ومن ذلك دعوته لترؤس حفل تخريج الدفعة الأولى من طلبة الماجستير بالجامعة (يونيو ٢٠١٤) بالاشتراك مع سيد حسين نصر، حيث يمكن ملاحظة تحرك ابن بيه في إطار دائرة حمزة يوسف وخاصة منهم أقطاب اللوبي

الإيراني في واشنطن.

ثالثاً: دار المصطفى للدراسات الإسلامية

مدرسة للعلوم الدينية أسسها الحبيب عمر بن حفيظ في مدينة تريم بمحافظة حضرموت جنوب اليمن عام ١٩٩٣، ونظراً للعلاقة الوطيدة التي قامت بين عمر بن حفيظ وتلميذه علي الجفري أثناء دراسة الأخير في ذلك المعهد؛ فقد عمل الجفري على تنسيب أستاذه بن حفيظ في عضوية المجلس الاستشاري الأعلى لمؤسسة طابة في أبوظبي، وصار يصحبه في معظم الفعاليات العالمية التي تنظمها المؤسسة.

وتتضمن جهود مؤسسة طابة في تنظيم وتطوير دار المصطفى: إعادة هيكلة وتطوير قسم المالية في الدار، وإعادة تشكيل الهيكل الوظيفي لقسم المالية وعمل توصيفات وظيفية لموظفي القسم، وإعادة هيكلة الدورة المستندية في الدار وفقاً لمعايير محاسبية علمية، وتطوير دليل سياسة وإجراءات قسم المالية ودليل سياسة وإجراءات إعداد الموازنات السنوية وإدارة النقد، وتحديث النظام الآلي المعمول به في قسم المالية، ووضع وتفعيل نظام ضبط المخازن والموجودات الثابتة.

ويذكر الموقع الإلكتروني لمؤسسة طابة أن برنامج تطوير دار المصطفى يتضمن زيادة موارد خدمات الطلبة، وتصميم خطة لزيادة التبرعات وإنشاء وقف للدار، والوصول لمستوى القدرة على وضع خطة تشغيلية لخمس سنوات، والحصول على الاعتمادية وشهادة الجودة.

وفي خطوة تهدف إلى تدعيم أركان الشبكة وتوطيد العلاقة بين منسوبيها؛ عُين علي الجفري رئيس «طابة» نائباً لرئيس مجلس إدارة دار المصطفى التي يرأسها عمر بن حفيظ عضو المجلس الاستشاري في «طابة»، وأوكلت إلى الجفري مهمة التدريس بالدار في الفترة الصيفية والمساعدة في تنظيم الدورات الصيفية بها.

أما بالنسبة لجهود مد نشاط الشبكة في شمال إفريقيا؛ فإنه يطول سرد حجم الإنفاق الذي تبذله دولة الإمارات لرفد مؤسسة «طابة» وأخواتها، وفرض مشيخة الأزهر كمرجعية دينية تجمع مؤسسات الشبكة تحت مظلتها، حيث تغدق الأموال على: مشاريع التعليم الأزهري داخل مصر وخارجها كدعم المستشفى التخصصي لجامعة الأزهر، وإنشاء مجموعة كليات في جامعة الازهر، وتشييد مركز الشيخ زايد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الأزهر، وبناء مكتبه عالمية للأزهر، بالإضافة إلى دعم «الرابطة العالمية لخريجي الأزهر» والتي تمثل الخزان البشري لمشروع المرجعية الجديدة تحت مسمى: «مجلس حكماء المسلمين».

مؤسسة «مؤمنون بلا حدود»:
تحالف اليسار الإسلامي مع التصوف السياسي



ظل «تيار اليسار الإسلامي» منكمشاً طيلة العقد الأخير من القرن العشرين وذلك لأسباب متعددة أهمها تقهقره أمام الشعبية الواسعة التي تأتت للحركات الإسلامية في أغلب بلدان العالم الإسلامي، وفشله في نقل السياسة إلى ثقافة الأمة عبر استعارة منظومات فكرية أخرى لدراسة «المسألة الدينية الإسلامية»، والاجتهاد في مشاريع تأويلية للقرآن الكريم وإطلاق قراءات حداثية للنصوص الإسلامية لطرح بدائل جديدة.

وقد عرفه أحد رواد هذا التيار، وهو حسن حنفي -الذي احتذى منهج دراسة سبينوزا للتوراة- في دراساته للقرآن الكريم وعلومه بأنه: «حركة تاريخية جماهيرية ثقافية حضارية اجتماعية سياسية...ترتكز على ثلاثة أصول: التراث القديم، والتراث الغربي، والقرآن الكريم».

ووفق هذا المنطلق سار من سموا أنفسهم: «الإسلاميين التقدميين» بدءاً بحسن حنفي في مصر وانتهاء بأحميدة النيفر، وصلاح الدين الجورشي، ومحمد أركون، وعبد المجيد الشرفي، وهشام جعيط وعبد السلام المسدي، مستندين على أن: «أن استخدام العقل على نطاق واسع خاصة داخل الفضاء الديني مسألة مشروعة لا يكتمل الوعي الديني

والاجتماعي إلا بها».

ولاحظ بعض أفراد هذا التيار أن التصوف شكل مساحات تجديدية حقيقية في تاريخ التراث الإسلامي يمكن بإعادة قراءتها بناء منظور جديد يتلاءم ومسلمي القرن الحادي والعشرين، وبناء

على هذا المفهوم ألف حسن حنفي كتاباً وسمه: «من الفناء إلى البقاء»، عرف فيه «الإصلاح الصوفي» وزعم تفكيك النص الصوفي باعتباره نصاً تاريخياً لا يحمل مقومات الأزلية أو الامتداد التاريخي، وأسعفه ذلك في تأكيد فكرة أنه لا يوجد نص أزلي ثابت على الإطلاق، وأن القرآن الكريم بدوره يخضع لعملية التجديد.

فكرة حسن حنفي حول محورية التصوف في التراث الإسلامي والإمكانيات المتاحة من خلاله لتطوير الخطاب الإسلامي وتجديد الخطاب الديني صارت بعد الربيع العربي شعاراً كبيراً لِلَمِّ شتات مفكري هذا التيار وأشياعهم من الحداثيين لمجابهة انتشار الحركات الإسلامية، ولما كان مشروع التصوف السياسي ومشروع اليسار الإسلامي يتقاطعان في مجابهة حركات الإسلام السياسي فقد وجدا في دولة الإمارات السند والنصير.

وإذا كانت مؤسسة طابة الصوفية قد لملمت شتات خريجي مدارس التعليم الديني العتيق في العالم الإسلامي من صوفية أبناء الغرب (أمريكيين وأوربيين)، لتشكل تحالفاً صوفياً عالمياً تمخض عنه مجلس: «حكماء المسلمين» بقيادة الصوفيين عبد الله بن بيه وأحمد الطيب؛ فإن مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» (التي تأسست سنة ٢٠١٣) جاءت لتجمع فلول اليسار الإسلامي بأقرانهم من الحداثيين للعب دور جديد في بلدان «الربيع العربي»، فكانت حسب وصف محمد الهيلالي مدير المركز المغربي للأبحاث والدراسات المعاصرة محاولة مدعومة من مؤسسات إماراتية كثيرة لمحاصرة فكر التجديد والردة على الربيع.

وكما حشدت مؤسسة طابة الطاقات لشيطنة الحركات الإسلامية وبناء مرجعية صوفية-أزهرية، فإن مؤسسة مؤمنون بلا حدود رامت شيطنة فكر الحركات الإسلامية مدعية «أنسنة الدين»، وكرست اهتماماتها نحو: «دراسة منظومة الأفكار المؤسسة للعقل الثقافي الكلي في المنطقة»، وسعت في الشق العملي إلى: «اختبار اجتهادات المفاعيل الثقافية والفكرية والمجتمعية في الفضاء العربي الإسلامي، نظرياً وواقعياً». وسلكت إلى ذلك: «سبيل النقد المنفتح في مراجعة كافة الأفكار دون انحياز إلا لما يحقق مصلحة الإنسان في واقعه ومعاشه»، وجعلت من بين أهدافها:

- تفكيك الأُسس والقواعدِ الفكريةِ لظواهر الفكر والثقافة المغلقة

والإقصائية

- دعم الدراسات والبحوث الاجتماعية والفكرية والدينية القائمة على أسسٍ علميةٍ وعقلانية
- بناء الكفاءات العلمية والكوادر البحثية القادرة على البحث العلمي في قضايا التجديد والإصلاح الثقافي والديني بشكلٍ مُعمقٍ ورصين
- تنسيق ودعم التواصل والتعاون بين الباحثين والمفكرين والمؤسسات الذين تتقاطع اهتماماتهم وأعمالهم مع رسالة المؤسسة
- إيصالُ صوت التيار التجديديّ الجادِّ لمختلف الشرائح الاجتماعية

تشترك «مؤمنون بلا حدود» واتجاه التصوف السياسي الممثل بمؤسسة «طابة» ومجلس حكمائها في كونهما حاولا تجميل صورتهما للغرب، ففي حين قرر الفقيه ابن بيه أن السلم: «تنازل»، وحاول جاهداً إبطال فتوى ابن تيمية في موضوع جهاد الدفع؛ صرح محمد العاني وهو المدير العام لمؤسسة «مؤمنون بلا حدود» أن مؤسسته لا تهتم بالسياسية، مؤكداً أنها: «انبثقت من خلال

حاجة ثقافية وفكرية لوجود بديل آخر خارج الإطار البحثي والأكاديمي للتيارات الفكرية الإسلامية التقليدية والسياسية، وخارج التيارات المعرفية الأخرى ذات التوجهات المختلفة سواء العلمانية أو القومية أو الليبرالية أو اليسارية»، وذكر أنها: «تبتغي تجلية العلاقة والتوفيق دون تلفيق بين العلم والدين والأخلاق والسياسة»، نافياً أن يكون له صلة بأي جهة من الجهات. لكن واقع الحال يكشف أن علاقة مؤسسة بلا حدود بالمؤسسات الإماراتية جد وثيق، كما أن مشروعها في إحياء فكر اليسار الإسلامي مكشوف؛ فمجلس أمنائها ضم أحميدة النيفر وهو من الهيئة التأسيسية لمنتدى الجاحظ، ويتكرر ضمن المشاركين في فعالياتها اسم الصحفي صلاح الدين الجوشي وهو من نفس منتدى الجاحظ، يضاف إليهما حسن حنفي زعيم فكر اليسار الإسلامي الذي أطلق مجلة اليسار الإسلامي سنة ١٩٨١ والتي اعتبرت آنذاك محاولة للتوفيق بين الإسلام والماركسية.

وفي هذا المجال تجتهد مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» في إعادة إنتاج فكر من تعتبرهم أصحاب رؤى تنويرية مثل: السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد مؤلف كتاب الحاكمية وكتاب جذور المأزق الأصولي، ومثل المصري حسن حنفي مُنْزِلُ أفكار اليهودي باروخ إسبينوزا حول التوراة على القرآن الكريم، وقد كرمته في مؤتمر نظم بمراكش (١٧-١٨ مايو ٢٠١٤) تحت عنوان: «الخطاب الديني: الإشكالات وتحديات التجديد»، كما أحيت كتابات نصر

حامد أبوزيد التي كانت محط جدل خلال تسعينيات القرن الماضي.

وقد ألحقت المؤسسة شخصيات معروفة بعدائها للحركات الإسلامية وللسلفية خصوصاً مثل منتصر حمادة أحد مريدي شيخ الطريقة القادرية البوتشيشية، مؤلف: «الإسلاميون المغاربة واللعبة السياسية»، و«قراءة في نقد الحركات الإسلامية»، و«المسلمون وسؤال تنظيم القاعدة»، و«نحن وتنظيم القاعدة»، و«نحن والتصوف»، و«في نقد تنظيم القاعدة: مساهمة في دحض أطروحات الحركات الإسلامية الجهادية»، و«زمن الصراع على الإسلام»، و«الوهابية في المغرب».

كما انفتحت المؤسسة على أقلام اشتهرت بقراءات تجفيفية للثقافة الإسلامية مثل عبد المجيد الشرفي، وأقلام دأبت على قرع دفوف مختلفة كاللبناني رضوان السيد الذي شارك في منتدى تعزيز السلم الأهلي في المجتمعات الإسلامية، والذي أعلن غير مرة أن «فشل حركات الإسلام السياسي كان مدوياً، سواء تعلق الأمر بتجربة الإخوان المسلمين أو التيارات السلفية أو دعاة ولاية الفقيه»، ودعا في مناسبات عديدة للإبقاء على دور المؤسسات الدينية التقليدية كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس والقرويين في المغرب والمؤسسة الدينية في السعودية مع «إعادة تأهيلها وتحريرها من نفوذ الإسلاميين وأجهزة الحكم الدكتاتورية».

وفي إطار مشروعها لأنسنة الدين؛ اتهمت المؤسسة بالترويج لفكرة وحدة الأديان، وهي فكرة لقيت رواجاً بين أهل التصوف من أمثال ابن عربي المرسي وابن الفارض وجلال الدين الرومي، كما سعى القائمون عليها إلى الترويج لفكرة حصر الدين في الدولة عبر التهليل للدولة المدنية ذات الوعاء العلماني الذي تتوافق فيه كل الأطياف الدينية والمذهبية والثقافية والعرقية على قيم خارج الدين، بينما يصبح الدين فيها شأناً فردياً مهمته ضبط سلوك الأفراد وتوجيهها في علاقة أحادية مع الخالق.

جدير بالذكر أن توطين مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» في المغرب يتعدى ما صرح به محمد العاني في حواره مع نور الدين علوش المنشور بجريدة العلم المغربية (٣١ يناير ٢٠١٤)، إذ إن موقعها قد اختير بعناية ليكون منصة قريبة من «تونس» البلد الذي انطلقت منه شرارة ثورة الياسمين، و

احتضن منتدى الجاحظ الذي آل على نفسه (منذ حصوله على تأشيرة العمل القانوني في ١٢ يونيو ١٩٩٠) تطوير فكرة حسن حنفي التي تقوم على أن: «استخدام العقل على نطاق واسع خاصة داخل الفضاء الديني مسألة مشروعة، ومسألة لا يكتمل الوعي الديني والاجتماعي إلا بها».

وكما يلجأ أهل التصوف إلى الذوق لتوجيه نص الوحي خارج قواعد أهل الشريعة، أمعن النيفر سادن خط البحث في «مؤمنون بلا حدود» وشيعته في إعمال العقل في القرآن الكريم

بلا حدود، ولم يجدوا غضاضة في التماس آليات في النظر مستعارة من منظومات دينية وثقافية أخرى.

جدير بالذكر أن هذه المؤسسة الموطنة في المغرب الأقصى قد شكلت غرفة عمليات ميدانية لمواجهة صعود فكر أهل النهضة في تونس، وتم اختيار الموقع بعناية للتفاعل مع فورة الحليف الصوفي في ذلك البلد المالكي الاشعري الجنيدي، وقربه من الحليف الغربي، وعلاقته بالممول الإماراتي، وذلك بالتوازي مع المحور الصوفي الرابط بين أبوظبي والقاهرة والرباط، والذي يعرض نفسه على أنه المحور الوسطي المعتدل المهيأ لمحاصرة التشدد والتطرف والغلو، والأمثل للحوار مع الغرب المسيحي.

وتبقى القواسم البارزة بين أهل «طابة» و«مؤمنون بلا حدود» متمثلة في: اصطفافهما ضد الحركات الإسلامية، ووسم التيارات السلفية بالتشدد، وادعائهما امتلاك ناصية الفهم المعتدل، وذلك بالارتكاز على التمويل السخي من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعمد إلى الحط من المرجعيات الدينية الأخرى ومناكفة المملكة العربية السعودية في الشأن الخارجي.



لعبة الأرقام: معادلة كبيرة... لكنها صفرية المجموع

مثلت إستراتيجية تحشيد التصوف السياسي أحد أهم أضلاع المشروع الغربي في مواجهة السلفية متمثلة في خط المملكة العربية السعودية ونهجها الديني.

وعلى إثر اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي؛ أقحمت نظم المنطقة حركات التصوف في أجندات أمنها الوطني، وعملت أجهزة استخبارات هذه الدول على تنمية قدرات هذه الطرق وتأهيل كوادرها لممارسة دور سياسي فاعل.

كانت الأرقام مغرية للوهلة الأولى... فمنذ لقاء برنارد لويس وهشام قباني مع المسؤولين الأمريكيين لمناقشة دور التصوف في تحقيق أمن واشنطن عام ٢٠٠٣؛ ارتكز الخطاب الغربي على توظيف الكثرة العددية لما أسماه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير «الخط الإسلامي العام» (Mainstream Islam).

وبمقتضى هذا المفهوم أراد المنظرون الغربيون توظيف الطرق الصوفية في مواجهة الحركات الإسلامية باعتبارها الممثل الأساسي لغالبية مسلمي العالم؛ حيث أشارت الأرقام آنذاك إلى أن عدد الصوفية في العالم يبلغ ٢٨٠ طريقة، منها ٧٦ طريقة في مصر، و٤٠ طريقة في السودان، و١٣ طريقة في ليبيا ينتشر أتباعها في ٦٥٩ زاوية بين شرق البلاد وغربها، ونحو ٣٠ طريقة في الجزائر تنتشر في تسعة آلاف زاوية وتضم نحو أربعة ملايين صوفي، و٢٠

طريقة في اليمن تنتشر في محافظة حضرموت والمنطقة الغربية في تهامة والمنطقة الجنوبية في محافظة عدن،

وكذلك في المناطق الوسطى كإب وتعز والبيضاء. وبالإضافة إلى الطرق المحلية في مختلف الدول؛ مثلت ظاهرة الصوفية العابرة للحدود مصدر إغراء للإستراتيجيين الغربيين في مواجهة التطرف، وعلى رأس هذه الطرق: القادرية، والرفاعية، والشاذلية، والنقشبندية، وغيرها من الحركات التي تتجاوز حدود الدول.

وقد دفعت هذه الكثرة العددية وما اتسم به زعماء الطرق من ميل إلى التحالف مع السلطات السياسية في البلدان العربية إلى ظهور تيار: «الصوفية السياسية»، وتعتبر مؤسسة «طابة» من أبرز مراكزه في العالم العربي، حيث خصصت أبوظبي مبالغ كبيرة لها للإشراف على مشاريع تطوير البنية التحتية للمؤسسات الصوفية العابرة للحدود والتشبيك فيما بينها، والدفع بمشيخة الأزهر كجهة استقطاب مركزي.

معضلات الدور السياسي للتيار الصوفي

إلا أن الدراسات الصادرة عن مختلف مراكز البحث الغربي تجمع على وجود معضلات كبيرة تعترض مشروع «التصوف السياسي»، لعل أبرزها هو غياب النظرية السياسية الناضجة لدى هذه الطرق التي لم تطور مفهوم المشاركة السياسية لدى أتباعها عبر التاريخ.

- ففي بحث نشره معهد «بيو» الأمريكي في شهر سبتمبر ٢٠١٠ بعنوان: «الشبكات والحركات المسلمة في أوروبا الغربية»؛ لاحظ المصنفون أن دعم الحكومات الغربية لحركات التصوف لم يتكلل بالنجاح نظراً لتعامل عموم المسلمين في الغرب مع المؤسسات التي تمولها الحكومات الغربية بكثير من الريبة والحذر.

- وفي دراسة نشرها معهد كارنيجي في ديسمبر ٢٠١١ بعنوان: «السلفيون والصوفيون في مصر» قلل الباحث جوناثان براون من إمكانية الاستفادة من الطرق الصوفية في الحقل السياسي نظراً لارتباطها بالحزب الوطني في مصر آنذاك، وعدم أهليتها لتشكيل رؤية سياسية واضحة المعالم، متوقعاً أن لا يكون لها أي تأثير فعلي في الساحة السياسية خلال الفترة القادمة.

- وتتبع ناجح إبراهيم دور الحركات الصوفية في مصر من خلال دراسة نشرها في مجلة اليوم السابع (١١ يوليو ٢٠١٤) بعنوان: «هل يرث

التصوف السني الإسلام السياسي في مصر»، ملقياً الضوء على تعاون المتصوفة مع نظام الحكم في مصر، ومن أبرز أقطاب ذلك التعاون: أحمد الطيب شيخ الأزهر، ومحمد محمود أبو هاشم، وأحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر الأسبق، ومفتي الجمهورية السابق علي جمعة، ومحمد عبد الباعث الكتاني وأسامة الأزهري بالإضافة إلى الحبيب الجفري الذي يحظى بدعم رسمي لمخاطبة الشباب المصري في مؤسسات الإعلام، حيث عملت هذه المجموعة على إقصاء منافسيها واقتحام الحقل السياسي، لكنها واجهت عقبات جمة أبرزها: افتقار الطرق الصوفية إلى الكيان الإداري الجيد، وميل زعمائها للكسب والشهرة والمكانة بدلاً من الاهتمام بتزكية النفس، وانصراف أتباع الطرق للتدين الشعبي بدلاً من تحصيل العلوم الشرعية، وعجز الحركات الصوفية عن تصحيح وتنقية تراثها من الأخطاء، وضعف احتكاك شيوخ التصوف بأتباعهم.

- وفي دراسة موازية بعنوان: «معضلة الدور السياسي للتيار الصوفي بعد ربيع الثورات العربية» لاحظ الباحث أبو الفضل الإسناوي أن الربيع العربي قد كشف عن هامشية الدور السياسي المستقل الذي تلعبه لطرق الصوفية في المنطقة العربية، وذلك نتيجة لأزمة الفكر الصوفي وانزلاقه في الممارسات الشعبية فضلاً عن التبعية شبه المطلقة للدولة، حيث أصبحت الطرق الصوفية منفّذاً لتعليمات السلطة بدلاً من أن تكون فاعلاً مستقلاً في محيطها الاجتماعي، مضيفاً: «لقد استخدمت الأنظمة الحاكمة الطرق الصوفية كلما احتاجت إليها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي لضبط التوازنات الاجتماعية والحركات السياسية»، ولاحظ الإسناوي أن الممارسة السياسية للطرق الصوفية قد أنتجت حالة انقسام حاد في الجماعات الصوفية مما منعها من القدرة على ممارسة الدور الفاعل الذي كانت بعض الحكومات تتطلع إليه، كما أدى غياب المركزية وضعف الدعاية إلى تفويت فرصة مهمة للتأثير السياسي في العالم العربي.

لا شك في أن هذه المعطيات تطرح أسئلة جادة حول مستقبل التصوف السياسي في العالم العربي ومدى قدرته على دعم مؤسسات الحكم، إذ إن فشل زعماء الطرق في ممارسة دور سياسي فاعل سيؤدي حتماً إلى تقلص المساعدات الغربية، ويحد من قدرتهم على مد شبكات النفوذ، وقد يدفع بالدول العربية التي تنفق على مؤسسات التصوف بسخاء للبحث عن بدائل أخرى في معركة الاستقطاب السياسي.

يضاف إلى المعضلات آنفة الذكر مشكلة عدم استيعاب الحركات الصوفية للمخاطر الأمنية الكامنة في سلوك بعض زعمائها، فبالإضافة إلى تقارب مؤسسة «طابة» وأخواتها مع أقطاب اللوبي الإيراني المتمثل في سيد حسين نصر وابنه فالي نصر، كان لتقارب الصوفية الرسمية في سوريا -متمثلة في أحمد حسون والبوطي (الذي ترأس المجلس الاستشاري لطابة حتى مقتله)- مع إيران في إثارة الحساسيات الإقليمية ونفور غالبية الشعب السوري عن هذه المجموعة التي لم تراعي حالة الاحتقان الشعبية إزاء جرائم ميليشيات إيران الطائفية في المنطقة.

أما في مصر فقد أثارت زيارة «جبهة الإصلاح الصوفي» برئاسة شيخ الطريقة العزمية علاء أبو العزائم وممثلين عن أربعة عشر طريقة مصرية لطهران في شهر مارس ٢٠١٣ تساؤلات كبيرة حول مصداقية هذه الطرق وقدرتها على استيعاب المخاطر الأمنية لقبض الأموال من طهران بهدف تأسيس مجلس أعلى للتصوف في باريس.

وقد نشرت الصحف المصرية معلومات كثيرة حول اللقاءات التي جمعت زعماء الطرق المصرية مع المسؤولين الإيرانيين، مما نتج عنه إعلان الطرق الصوفية أنها ستترك خلافاتها الداخلية وتوحد جهودها للتقريب بين المذهبين: الصوفي والشيعي لمحاربة المتشددين من التيارات الأخرى. ونتيجة لهذا التقارب؛ فقد تبنت الطرق المصرية مواقف سياسية مغايرة لموقف حكومتها فيما يتعلق بالأزمات التي تشهدها المنطقة.

لكن المعضلة الأكبر في مسيرة التصوف السياسي تكمن في عقلية مموليه الذين يواجهون الكراهية بالكراهية، ويناكفون خصومهم بعبثية تشكل خطراً على أمن دول المنطقة، ويدعون إلى تحقيق السلم الأهلي عبر سياسات الإقصاء والتحريض.

الفصل الثاني:
الدور السياسي للدراويش الجدد

العودة إلى الفهرس

الدكتور أحمد الطيب: أحلام المرجعية العالمية



لم يكن يدور بخلد حفيد زعيم الطريقة الخلوتية في قرية المراشدة بصعيد مصر أنه سيصبح محور تنافس إقليمي على المرجعية الدينية في العالم الإسلامي.

فقد خرج الفلاح البسيط من القرية ليدرس العقيدة في جامعة الأزهر، ودفعته ميوله الفلسفية لإلقاء الجبة العمامة والتوجه نحو فرنسا لإتمام دراسته العليا حيث حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٧٧.

كتب الطيب في الفلسفة باللغة الفرنسية؛ فألف في المنطق القديم، وفي مفهوم الفلسفة عند الماركسية، وصنف في الوجود والماهية والعلة والمعلول، وقاده ولعه بشخصية محيي الدين بن عربي للتصنيف في تناول المصريين لنظرياته ورؤيته للولاية والنبوة.

وعلى إثر عودته إلى مصر؛ لم يجد الطيب فرصاً واعدة في ظل التدهور الاقتصادي للبلاد، فخرج منها للتدريس في جامعات المملكة العربية السعودية ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة وباكستان، ثم عاد إلى الأزهر ليعمل في قسم العقيدة والفلسفة.

لكن اتجاه الشاب الطموح نحو السياسة أثبت أنه أكثر فائدة من الخوض في معترك الفلسفة؛ فترك «العرض» الفلسفي وغاص في «جوهر» العمل السياسي من خلال

الانضمام إلى الحزب الوطني الذي ترقى فيه ليصبح عضواً في لجنة سياسات الحزب الوطني الذي كان يحتكر السلطة ويعمل على تطويع المؤسسة الدينية من خلال الإمساك بمفاصل التدريس والإفتاء.

ونظراً لما مثلته عملية تحشيد أتباع الطرق من أهمية في معركة الحزب الوطني ضد «جماعات الإسلام السياسي»؛ فقد انبرى الطيب لممارسة هذا الدور، إذ وجد فيه الرئيس الأسبق حسني مبارك الشخصية المناسبة لزعيم طرقي يدين بالولاء المطلق للحزب الوطني، فبادر إلى تعيينه مفتياً للجمهورية عام ٢٠٠٢، ثم رئيساً لجامعة الأزهر (٢٠٠٣-٢٠١٠)، ثم شيخاً للأزهر خلفاً للدكتور محمد سيد طنطاوي الذي توفي في ١٩ مارس ٢٠١٠.

كانت مهمة الطيب في الحزب الوطني واضحة؛ وتمثلت في تطويع المؤسسة الدينية لصالح الحزب الوطني، وإقصاء «جماعات الإسلام السياسي» من خلال تحشيد الطرق الصوفية في مواجهتها.

وعلى الرغم من تدرجه في المناصب الدينية؛ صمد الطيب في عضوية الحزب الوطني، وبقي في لجنة السياسات حتى عام ٢٠١٠ عندما دفعته الضغوط الشعبية للاستقالة بعد شهر من توليه منصب شيخ الأزهر.

وعلى الرغم من استقالة في الظاهر؛ إلا أن الطيب لم يجد مشكلة في الجمع بين ولائه لمرجعيته الحزبية وإدارته للشأن الديني بمصر، إذ صرح في أعقاب استقالته: «إن مؤسسة الأزهر لا تحمل أجندة الحكومة على عاتقها، لكن الأزهر لا ينبغي أن يكون ضد الحكومة؛ لأنه جزء من الدولة»، وبهذا التخريج الفلسفي بقي الطيب على العهد حتى في خضم الأحداث التي عصفت بمصر، حيث أصدر فتاوى تحريم المظاهرات ودعا المواطنين للعودة إلى بيوتهم و: «اعتزال الفتن».

وأثار الطيب حفيظة المتظاهرين عندما أعلن بعد خطاب حسني مبارك الثاني أن المظاهرات التي يقوم بها المعارضون بهذا الشكل حرام شرعاً، وهي دعوة للفوضى، وبعدما أعلن مبارك نقل سلطاته إلى نائبه عمر سليمان حذر الطيب من استمرار المظاهرات التي: «أصبحت لا معنى لها» بعد تحقيق مطالب الشباب وزوال المبرر الشرعي للتظاهر مما اعتبر منه محاولة لإنقاذ الحزب الوطني من الانهيار بعد استقالة رئيسه.

مكافحة «الوهابية» وتوظيف التصوف السياسي في مواجهتها

في أثناء رئاسته لجامعة الأزهر (٢٠٠٣-٢٠١٠) عكف الطيب على تنفيذ عملية تطهير في صفوف هيئة لتدريس وطلبة الدراسات العليا معلناً أن: «عقيدة الأزهر الشريف هي عقيدة

الأشعري والماتريدي وفقه الأربعة وتصوف الإمام الجنيد»، ولم يجد صعوبة في تحديد خصومه الذين أطلق عليهم اسم: «السلفيين الجدد».

وفي سلسلة لقاءات متلفزة (نهاية عام ٢٠٠٩) شن الطيب حملة شعواء على من أسماهم: «السلفية-الوهابية» الذين خرجوا عن منهج السلف على حد زعمه، ورأى فيهم خطراً يهدد وحدة الأمة الإسلامية «نظراً لفكرهم المنحرف»، معتبراً أنهم «خوارج العصر»!

وحذر الطيب من خطورة ادعاء الوهابيين أنهم: «يمثلون الأمة الإسلامية ويلبسون قميص السلف مع أنهم ليسوا من أتباع السلف الصالح».

ولم يسلم شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب من الطيب الذي صرح أن شيوخ هذه المدرسة: «لا يتبعهم إلا الدهماء من الناس»، ورأى أن الوهابية ينفذون خططاً لتضليل المسلمين.

ولتبرير حملة الكراهية والإقصاء ضد مخالفيه في جامعة الأزهر؛ حذر الطيب من وجود مخطط لاختطاف الفكر والمنهج الأزهري المعتدل الذي حافظ الأزهر عليه لأكثر من ألف عام، مؤكداً أن الأزهر: «سيبقى أشعري المذهب على الفكر الصوفي الصحيح الذي انتمى إليه عشرات من شيوخ الأزهر على مدى تاريخه»، مدشناً بذلك التصريح حملة تصفية ضد مخالفيه من أعضاء هيئة التدريس، وخاصة منهم من يتهم بانتمائه للسلفية أو لجماعة الإخوان المسلمين.

وقالت صحيفة «الفجر» إن اللجنة التي شكلها الطيب برئاسة د. عبد الله الحسيني هلال؛ قدمت توصيات للقضاء علي من وصفهم: «المرتزقة والمتسللين إلى هذا الصرح العظيم عبر بوابة أعضاء هيئة التدريس خاصة المنتمين منهم لفكر جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين».

وأفضت عمليات التسريح والنقل التي شهدها الأزهر في عهد الطيب إلى حركة احتجاج واسعة في أروقة الجامعة العريقة، حيث قام الأساتذة والمشايخ وأئمة المساجد فيها بمظاهرات حاشدة ضد شيخ الأزهر مطالبين بعزله على اعتبار أنه أحد فلول نظام حسني مبارك.

وندد المتظاهرون بما أسموه: «الموقف الشائن والمخذّل للثورة الذي قام به شيخ الأزهر، حيث أصدر فتاوى رسمية بترك صلاة الجمعة ودعا الناس للصلاة في البيوت» فيما اعتبره المتظاهرون نوعاً من التمالؤ مع النظام السابق ومحاولة لإفشال الدعوات للتظاهرات المليونية، متهمين شيخ الأزهر بالتعسف ضد العاملين والموظفين بالمشيخة.

وفي مواجهة هذا التحدي دفع الطيب بأتباعه من الطريقة الخلوتية لتنظيم مظاهرة تم

الحشد لها من جميع المحافظات، مرددين شعار: «بالروح بالدم نفديك يا إمام».

هل تتحول مشيخة الأزهر إلى مرجعية للتصوف العالمي؟

وبعد فترة من الانتكاس؛ عادت أسهم شيخ الأزهر إلى الصعود إثر انحيازه للمؤسسة العسكرية عقب تنحية الرئيس محمد مرسي؛ حيث احتاجت السلطة الجديدة إلى مرجعية دينية تضفي الشرعية على حكم خلفه.

والحقيقة هي أن مواقف أحمد الطيب، وما أعقبها من تلميع لشخصيته ودعم لمرجعيته قد بنيت على أسس سياسية محضة لا علاقة لها بالدين، فقد وجدت الدول الداعمة للتحرك العسكري في شخصية الطيب دوراً محورياً: فهو شيخ طريقة صوفية، ولا يخفي عداءه للجماعات الإسلامية وللدعوة السلفية بصفة خاصة، ويتمتع بطموح سياسي ورغبة في تثبت المرجعية الدينية للأزهر من خلال تحشيد أتباع الطرق الصوفية في مواجهة خصومها.

وبالإضافة إلى هذه المميزات؛ فإن توجهات الطيب قد انسجمت بصورة كبيرة مع الجهود التي تبذلها المؤسسات الصوفية بدولة الإمارات في مشروع «حوار الحضارات»، ولديه ميل لتوسيع مدى المعركة مع مخالفيه خارج إطار جمهورية مصر، ومن ذلك دوره في تأسيس «الرابطة العالمية لخريجي الأزهر» وهي الرابطة التي تشكل الخزان البشري لمشروع: «مجلس حكماء المسلمين» في أبو ظبي.

وسرعان ما تحقق للطيب ما تمناه من اعتراف بدوره الإقليمي؛ إذ أُغدقت عليه المكافآت وجوائز التكريم من أنحاء الخليج العربي، فاختاره مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد «شخصية العام الثقافية» في أبريل ٢٠١٣، ومنحته اللجنة المنظمة لجائزة دبي للقرآن الكريم جائزة: «شخصية العام

الإسلامية»، وتم تعيينه رئيساً لمجلس «حكماء المسلمين» في أبو ظبي، كما حظي بالتكريم في مدينة الرياض، مما دفع بالكاتب المصري فهمي هويدي للتساؤل: «إن علاقة الأزهر بالسلفية السعودية ظلت متوترة طول الوقت، فضلاً عن أن الدكتور أحمد الطيب رجل صوفي بالأساس، الأمر الذى يضعه على مسافة أبعد من التيار السلفي، وبين الطرفين جفوة تاريخية تحولت إلى اشتباكات ومعارك سالت فيها دماء غزيرة في بعض الدول الأفريقية، وتلك خلفية تفتح الأبواب للتساؤل حول ما وراء دعوة شيخ الأزهر وعلمائه لزيارة المملكة في الوقت الراهن».

جدير بالذكر أن دولة الإمارات قد أغدقت الأموال في الأشهر الماضية على الأزهر لتوسيع نفوذه ودعم دوره كمرجعية دينية للعالم الإسلامي، وشمل التمويل مشاريع: التعليم

الأزهري داخل مصر وخارجها، ودعم المستشفى التخصصي لجامعة الأزهر، وإنشاء مجموعة من الكليات ضمن جامعة الازهر، وتشييد مركز الشيخ زايد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الأزهر، وبناء مكتبه عالمية للأزهر على أحدث المواصفات.

وفي تبريره لحجم التمويل الذي تنفقه الإمارات على الأزهر قال مستشار حاكم دبي: « إن فضيلة الامام الاكبر يمثل مرجعية كبيرة لعلماء المسلمين وللشعوب الاسلامية في كل البلدان»، مما يعيد ذلك إلى الأذهان ردة الفعل الأولى لأحمد الطيب عندما علم بتعيينه شيخاً للأزهر عام ٢٠١٠، حيث شكر الرئيس الأسبق حسني مبارك على ثقته، وأضاف: « ان اختياري إماماً للمسلمين مسؤولية كبيرة» (!)

ويبدو من ذلك التصريح أن طموح فيلسوف قرية المراشدة بصعيد مصر كان يتعدى مشيخة الأزهر ليشمل: «إمامة المسلمين»، فهل تحقق دولة الإمارات لأحمد الطيب ما عجز حسني مبارك عن تحقيقه؟

عبد الله بن بيه: الفقيه المتصوف



ولد الشيخ عبد الله بن بيّه سنة ١٩٣٥ في تمبدغة جنوب موريتانيا، وقد دفعه والده القاضي المحفوظ بين بيه لدراسة العلوم الشرعية واللغة العربية وعلوم القرآن في مرحلة مبكرة من حياته، ثم أرسله بعد ذلك في بعثة إلى تونس لتكوين القضاة.

وتتقاطع سيرة ابن بيه في كثير من ملامحها مع شريكه في رئاسة مجلس «حكماء المسلمين» الشيخ أحمد الطيب، ومن ذلك: طموح رجل الدين في خوض متاهات السياسة، إذ يعود السر في صعود نجم ابن بيه في انخراطه بالسلك السياسي في نواكشوط إثر انضمامه إلى حزب الشعب الموريتاني، حيث أصبح أميناً دائماً للحزب، وحظي بعضوية مكتبه السياسي ولجنته الدائمة.

ولأن حزب الشعب (مثل نظيره الحزب الوطني في مصر) هو الحزب الوحيد الحاكم في البلاد، فقد تدرج ابن بيه في المناصب الدينية باعتباره أحد كوادر الحزب؛ فعين مفوضاً سامياً للشؤون الدينية برئاسة الجمهورية، ثم وزيراً للأوقاف، فوزيراً للتعليم الأساسي والشؤون الدينية، ووزيراً للعدل والتشريع وحافظاً للخواتم، ثم وزيراً للمصادر البشرية -برتبة نائب الرئيس- ثم وزيراً للتوجيه الوطني والمنظمات الحزبية.

لكن حياة ابن بيه سارت باتجاه آخر عقب مرافقته الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في رحلته إلى موريتانيا عام ١٩٧٢، حيث لفت انتباه المسؤولين السعوديين أثناء تلك الزيارة؛ ونظراً لما حظي به الشناقطة من مكانة في المملكة فقد شد ابن بيه الرحال إلى السعودية وكُلّف هنالك بمهام رسمية لعدد من المسؤولين منهم الملك فيصل ثم الملك خالد والملك فهد عندما كان ولياً للعهد، وعين بعد ذلك أستاذاً في جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

في هذه الأثناء حافظ ابن بيه على خط وسط في علاقاته بالمؤسسات الدينية على المستوى الإقليمي مما أتاح له فرصة الانضمام إلى هيئات دينية متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: الهيئة العامة للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، والمجلس الأعلى للمساجد، والهيئة الخيرية العالمية بالكويت، ومؤتمر العالم الإسلامي في كراتشي، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ومجمع الفقه الإسلامي.

إلا أن عضوية الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين قد سببت لابن بيه متاعب جمة؛ إذ نقلت بعض المصادر استياءه من: منهج التنسيب العشوائي في عضوية الاتحاد، ونزوع قيادته إلى اتخاذ قرارات ارتجالية، والزج باسمه في بيانات ومواقف سياسية لم يكن له رأي فيها، مما دفعه لتقديم استقالته من الاتحاد في شهر سبتمبر ٢٠١٣ متعذراً بظروفه الخاصة وبالدور الذي يحاول القيام به في سبيل الإصلاح والمصالحة، مؤكداً أن عمله: «يقتضي خطاباً لا يتلاءم مع موقعه في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين».

وكان من الواضح أن استقالة ابن بيه قد جاءت على خلفية تصعيد الشيخ يوسف القرضاوي ضد النظام العسكري في مصر وبعض دول الخليج الداعمة له، مما استرعى انتباه قادة أبوظبي الذين بادروا إلى دعوة ابن بيه للإقامة بينهم، وسخروا له مساحات شاسعة في وسائل الإعلام، وأسبغوا عليه المناصب الدينية كرئاسة «منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة»، وعضوية المجلس الاستشاري الأعلى لمؤسسة «طابة»، ورئاسة مجلس «حكماء المسلمين» بالشراكة مع أحمد الطيب شيخ الأزهر، وفي هذا الطور الثالث من حياة ابن بيه يمكن ملاحظة تطورين مهمين:

أولهما تنامي نزعته الصوفية وسعيه لتكييفها وفق مزاج مستضيفيه الجدد؛ حيث أخذ ابن بيه يدعو إلى إحياء التصوف باعتباره علماً من العلوم الإسلامية و«وسيلة لإحياء لعلوم

الدين»، لكن الظهور الإعلامي لابن بيه كان يتنافى مع ذلك التكييف الفقهي ويتوافق مع رغبات إدارة مؤسسة «طابة» الصوفية في تعزيز الجانب الطقوسي، إذ أصبح الشيخ الوقور يظهر كضيف دائم في الموالد والحضرات جالساً على المنصة بجانب الأدوات الموسيقية والفرق الغنائية فيما لا يتناسب مع خلفيته الفقهية وسجله الأكاديمي.

ومن أبرز الفعاليات التي ظهر فيها ابن بيه -في طبعته الجديدة- جائزة «البردة» في دورتها الحادية عشر بالمسرح الوطني في أبو ظبي، وعضويته في لجان إحياء الموالد في دولة الإمارات، فضلاً عن محاضرته الشهيرة في الملتقى العالمي الثاني لسيدي شيكر بالمغرب، والذي شنع فيه على من لا يرون إحياء مولد النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك بالتزامن مع إصدار فتاوى مثيرة للجدل حول جواز الأكل من الذبيحة التي ذكر اسم مع اسم الله عليها بنية التبرك، وجواز استخدام بعض الآلات الموسيقية في الفنون «الإسلامية»، وما إلى ذلك من اجتهادات أثارت تساؤلات كثيرة من طلابه وزملائه في جامعات المملكة العربية السعودية.

أما التحول الثاني في شخصية ابن بيه فيكمن في انبعاث الروح السياسية التي كان قد هجرها منذ فترة طويلة، حيث انخرط ابن بيه في نشاط مجموعة مؤسسات صوفية، أبرزها مؤسسة «طابة»

و»منتدى السلم الأهلي» ومجلس «حكماء المسلمين» بالتزامن مع قيام الدولة المضيفة لهذه المؤسسات بشن حملة إعلامية ضد التيارات الدينية المغايرة وخاصة في المملكة العربية السعودية، وفي هذه الأثناء بدأت تثور تساؤلات عدة حول مدى تأثير تلاميذ ابن بيه على شيخهم، وخاصة منهم الذين تقلدوا مناصب استشارية لدى الحكومات الغربية كجهاد هاشم براون (مدير البحوث في مؤسسة طابة) الذي عمل مستشاراً لحكومات ومؤسسات مختلفة بشأن قضايا تتعلق بالإسلام والعلاقات الدولية، وحمزة يوسف مدير معهد الزيتونة بكاليفورنيا والذي عمل مستشاراً للبيت الأبيض حول علاقة العالم الإسلامي مع الغرب، وقام يوسف بتنسيق سلسلة زيارات لأستاذه ابن بيه على مستوى رفيع في الولايات المتحدة الأمريكية شملت: كبيرة مساعدي الرئيس الأميركي «كايل سميث»، ومستشار الأمن القومي الأمريكي «توم دونيلون»، وممثلون عن مؤسسات ووكالات حكومية رسمية بينهم مندوبا «وكالة المخابرات المركزية» و»وكالة الأمن الوطني»، ومدير العلاقات العامة في البيت الأبيض «جيرمن ويت»، فضلاً عن المبعوث الأميركي الخاص لدى منظمة المؤتمر الإسلامي «رشاد حسين».

ومن خلال هذه الزيارات أقام ابن بيه علاقات وطيدة مع سياسيين غربيين ومسؤولين أمنيين عادت عليه بالمنفعة في إدارة برامجه بمركز التجديد والترشيد في لندن، كما ساهم انخراطه بأنشطة مؤسسة «طابة» في مد جسور التواصل مع شبكة النقشبندية السياسية التي يتزعمها هشام قباني، وتكوين علاقات مشبوهة مع أقطاب اللوبي الإيراني في واشنطن

وعلى رأسهم سيد حسين نصر وسيد حسن قزويني حيث بدأت تظهر صورته إلى جانب صورهم في مؤتمرات وفعاليات جماهيرية في الغرب.

وأثارت هذه التطورات تساؤلات ملحة حول مدى إدراك ابن بيه للزج باسمه في معركة المرجعية الدينية ضد المخالفين، أم أن ذلك قد تم بإرادته رغبة منه في العودة إلى جذوره السياسية التي كان قد بدأها في نواكشوط؟

وإذا كان ابن بيه قد قدم استقالته من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين لتعزيز استقلاليته وتفويت الفرصة على من يرغب في أن يزج باسمه في خلافات ذات طابع سياسي؛ فإن عضويته في المجلس الاستشاري الأعلى المؤسسة طابة قد وضع سمعته الدينية ومصداقيته السياسية على صفيح ساخن خاصة وأنه اشترك في عضوية المجلس مع محمد سعيد رمضان البوطي وعلي جمعة والحبيب عمر بن الحفيظ وعلي الجفري وغيرهم من أقطاب مشروع التصوف السياسي.

فهل حقق ابن بيه ما كان يسعى إليه (عندما استقال من الاتحاد العالمي) في مجال: «رأب الصدع والدعوة إلى الاصلاح والمصالحة «؟ أم أنه وجد نفسه منخرطاً في صراع مرجعي يفرق الأمة ولا يجمع شتاتها؟

للمساعدة في الإجابة على هذا التساؤل تجدر الإشارة إلى أن أول خبر نشره ابن بيه إثر تعيينه رئيساً لمجلس «حكماء المسلمين» بالشراكة مع شيخ الأزهر هو: «رئاسته لوفد مجلس حكماء المسلمين في زيارة للعاصمة الموريتانية نواكشوط للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز» (٢ أغسطس ٢٠١٤)!

فهل سيخلع الفقيه عمامته ويعود إلى جذوره السياسية كما فعل شريكه أحمد الطيب عندما ألقى الجبة وانضم إلى صفوف الحزب الوطني في مصر؟

أم أن توأم رئاسة مجلس الحكماء قد وجدا ضالتهما في مشروع استقطاب سياسي جديد؟

استشهاد أوباما بكلام ابن بيه: ثمرة علاقة حميمة واتصالات لا تنقطع



أثار استشهاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالشيخ عبد الله بن بيه ردود أفعال متباينة، حيث توالت التساؤلات حول اختيار أوباما لرجل الدين الموريتاني المقيم في أبوظبي لتلميعه كرمز للسلام ووقف الحروب وهو يعد لتحالف عسكري جديد في المنطقة.

ففي الوقت الذي استنكرت فيه صحيفة نيويورك تايمز استشهاد أوباما بابن بيه الذي: «دعم فتوى قتل الجنود الأمريكان في العراق عام ٢٠٠٤»؛ اعتبر أتباع العالم الموريتاني استشهاد الرئيس الأمريكي بكلمات شيخهم تجسيداً: «لدخول كلام الله تعالى ودعوة الحق جل جلاله للبيت الأبيض الأمريكي وفتح من الفتوحات الإسلامية العظيمة»(!)

وفي حالة من التجلي بظل أنوار الشيخ كتب أحد تلاميذه قائلاً إن: «العلامة عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه: تعجز الأقلام عن وصفه»(!)

وبدورها؛ هللت الصحافة السعودية المقيمة في دبي لهذا الاستشهاد فنشرته في صفحاتها الأولى وأخبارها الرئيسة، معتبرة ابن بيه: «أهم العلماء السنة المعاصرين وأحد رموز الاعتدال والوسطية»، دون أن تكف في الوقت ذاته عن الانتقاص من علماء المملكة ومؤسساتها الدينية، ويبدو أن هذه القنوات قد ألفت بلد الإقامة إلى درجة إنكار بلد المنشأ ونسبتها إليه؛ فقد جاءت تغطيتها للحملة التي دشنها وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في مواجهة فكر التطرف والغلو باهتة وخافتة إلى درجة أثارت التساؤل والاستهجان.

وفي تباين فاقع بين دعوة الشيخ إلى التسامح والانفتاح من جهة، وبين السلوك العدائي لأتباعه من جهة أخرى؛ وصف أحد المريدين منتقدي الشيخ بأنهم: «أقزام من جنس

اللئام... سماعون للكذب أكالون للسحت يصرون على الحنث العظيم طوافون بالغدر والخيانة بين الشأن الديني والدنيوي

في كل حدب وصوب...»(!) مما يؤكد حاجة الشيخ للتركيز على تربية أتباعه بعد أن نسيهم في زحمة لقاءاته مع المسؤولين الغربيين للتبشير بالقضاء على خطاب الكراهية والتعصب.

وفي ظل تباين الآراء؛ بات من الملح أن يعلق الشيخ على استشهاد أوباما بكلماته كمقدمة لشن حرب شرق أوسطية وصفها مستشاروه بأنها طويلة الأمد، ومن الضروري أن يبين الشيخ إن كانت تلك التوجهات تتوافق مع تصريحه بإعلان: «الحرب على الحرب لتكون النتيجة سلم على سلم».

وبعيداً عن حملات الشحن الديني وحملات التعصب المذهبي البغيض؛ لا بد من التذكير بأن استشهاد أوباما بابن بيه لم يأت من فراغ، بل جاءت هذه اللفتة الحميمة نتيجة علاقة وطيدة وزيارات متعددة جمعت ابن بيه بزعامات البيت الأبيض، حيث فتحت هذه اللقاءات المتتابعة للشيخ الموريتاني مغاليق الإدارة الأمريكية وأصبح ينافس هشام قباني في كسب قلوب المسؤولين الغربيين.

وبالإضافة إلى تسويق فلسفة: «إعلان الحرب على الحرب» التي استرعت الرئيس الأمريكي؛ فإن تخريجات ابن بيه الفقهية «التجديدية» تقوم على أساس: «ترجيح السلم على المطالبة بالحق»(!)...

وحق لأوباما أن يشيد بفقه ابن بيه في سياسته القائمة على بخس حقوق المسلمين.

علي الجفري: شبكة التصوف السياسي بين الواقع والطموح



ولد علي بن عبد الرحمن الجفري في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ووالده هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجفري، رئيس حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» الذي ساند الحزب الاشتراكي اليمني في محاولة الانفصال عام ١٩٩٤م، وعين نائباً لرئيس حكومة الانفصال علي سالم البيض، ثم فر مع أسرته خارج البلاد، وكان من المطلوبين ضمن من أطلق عليهم «قائمة الـ١٦» للحكومة اليمنية، وصدرت في حقهم أحكام غيابية.

ونظراً لعدم تمكنه من التحصيل الدراسي النظامي الذي اقتصر على الثانوية العامة في مدرسة الثغر النموذجية بجدة؛ فقد حرص الجفري على تعويض ذلك بسرد قائمة تصل إلى نحو ٣٠٠ من العلماء الذين درس عليهم مختلف العلوم الشرعية، إلا إنه لم يلتق بالغالبية العظمى ممن وردت أسماؤهم في تلك القائمة إلا يسيراً.

أما التأثير الفعلي على تكوين آراءه وفكره شخصيته فكان من نصيب شيخه محمد علوي مالكي، وهو شيخ صوفي من أصل مغربي درس ونشأ في الحجاز، ونال الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، ثم عاد إلى المملكة وصنف عدة كتب في التصوف منها كتاب «الذخائر» و«شفاء الفؤاد» و«مفاهيم يجب أن تصحح»، فانبرى علماء المملكة للرد عليه منهم: الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الله بن منيع، والشيخ حمود التويجري، وأبو

بكر الجزائري، وقد أثرت هذه التجربة على نفسية تلميذه الجفري.

وبالإضافة إلى المالكي؛ فقد كان للحبيب عمر بن حفيظ دور في تكوين شخصية الجفري الذي أقام لديه في حضرموت مدة عشر سنوات (١٩٩٣-٢٠٠٣) درس فيها مجموعة من المتون في دار المصطفى بتريم وهي من الأربطة الصوفية التي يتلقى فيها المريدون علم التصوف، ويفد إليها مئات الطلاب من داخل اليمن وخارجه كل عام.

وعلى إثر التعليم الذي حظي به الجفري من عمر بن حفيظ وغيره في دار المصطفى أصبح يعرف نفسه بأنه: «سني، وعلى المعتقد الأشعري والمذهب الشافعي، محب للتصوف في مسلكي».

اهتم الجفري بالظهور الإعلامي في القنوات الفضائية في مصر والسعودية، ونظراً لحداثة سنه، وضعف تجربته فقد كثر خطأه ووقع في سقطات جعلته هدفاً لانتقاد مختلف المرجعيات الدينية في السعودية وفلسطين التي طالب خطيب المسجد الأقصى فيها بتقديمه للمحاكمة الشرعية بسبب زيارته إلى المسجد الأقصى باعتبارها تعد نوعاً من التطبيع مع العدو الإسرائيلي.

كما واجه الجفري حملة نقد مماثلة إثر زيارته للدنمارك في فترة الاحتجاجات على الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام، واعتبرته الحكومة المصرية «شخصاً غير مرغوب فيه» على أراضيها وطلبت منه المغادرة عام ٢٠٠١.

ويبدو أن ولع الجفري بالمتناقضات وإثارة الجدل لا يتوقفان عند حد؛ إذ إن ارتحاله إلى قبرص لطلب الإجازة من ناظم حقاني زعيم الطريقة النقشبندية قد أثار عليه معارضو هذه الطريقة من جهة، وأتباع الشيخ ناظم الذين رأوا في زيارة الجفري محاولة للاستحواذ على زعامة الطريقة بتمويل إماراتي من جهة أخرى، خاصة وأن وريث الطريقة هشام قباني قد تعامل مع مبادرة الجفري بكثير من الصد والاستهجان.



ولم يسلم الجفري من النقد في إدارته لمؤسسة «طابة» بدولة الإمارات؛ حيث دخلت المؤسسة حيز الجدل وإثارة الرأي العام فور تسمية أعضاء مجلسها الاستشاري وعلى رأسهم محمد سعيد

رمضان البوطي وعمر بن حفيظ وعلي جمعة وغيرهم ممن اشتهروا بمواقفهم المؤيدة للجمهوريات المتساقطة في مصر وسوريا واليمن.

إلا أن ديناميكية الشاب الطموح قد استمرت في جلب اهتمام سلطات أبوظبي التي ضمته إلى مشروع «التصوف السياسي» حيث عهد إلى الجفري تنظيم ما أطلق عليه «جائزة البردة» لتنظيم احتفالات المولد السنوية، وأسندت إليه رئاسة «مهرجان المحبة» الذي يستقطب الفنانين في احتفاليات ذات طابع طقوسي. كما شُرّعت له أبواب الظهور الإعلامي وخاصة في قنوات: أبوظبي والإمارات ودبي ودبي العقارية وأوربيت، وهو أمر لا يتاح لغيره من رجال الدين في الدولة أو خارجها.

ويفتخر الجفري بإلقاء محاضرات في جامعات أمريكية حول الإرهاب، ويتحدث عن عضويته في هيئات ومجالس تمولها أبوظبي وعلى رأسها: مجلس أمناء الأكاديمية الأوربية للثقافة والعلوم الإسلامية في بروكسل، ومركز النور لصيانة وتوثيق وتحقيق المخطوطات في تريم بحضرموت، ومؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي في الأردن، بالإضافة إلى كونه محاضراً بدار المصطفى في اليمن التي يرأسها أستاذه عمر بن حفيظ.

وفي إشارة لظهوره في المشهد السياسي بمصر بعد الإطاحة بحكم مرسي: تحدث الجفري عن زيارته للقاهرة بعد طول انقطاع، وعن البرامج التي جمعته بكبار ضباط القوات المسلحة

هناك والمحاضرات التي ألقاها في ثكنات الجيش وكليّاته الحربية والبحرية والدفاع الجوي وكلية ضباط الاحتياط في شهر مايو ٢٠١٤، حيث اتخذ من القاهرة مقراً لإقامته في الأشهر الماضية.

إلا أن غياب الجفري عن فعاليات مهمة عقدت بدولة الإمارات في الأشهر الماضية قد أثار تساؤلات حول قناعة المسؤولين بقدرة الشاب المثير للجدل على تحمل تبعات مشروع تأسيس المرجعية الطرقية، إذ تفاجأ المراقبون من غيابه عن الهيئة التأسيسية لـ«مجلس الحكماء» على الرغم من دوره في تنظيم منتدى السلم الأهلي إلى جانب الشيخ عبد الله بن بيه في شهر مارس الماضي.

فهل سيحتاج الجفري المزيد من الوقت لينضج في سلوكه ويلتحق بمصاف «الحكماء»؟

ربما تأتي الإجابة لدى إعلان العضوية الموسعة للمجلس عن قريب.

علي جمعة: من مفتي مصر إلى مفتي العسكر



ولد علي جمعة في محافظة بني سويف سنة ١٩٥٢، وحصل على دبلوم تجارة من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣، ثم التحق بجامعة الأزهر وتخرج في سنة ١٩٧٩، ونال شهادة الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون عام ١٩٨٥، والدكتوراه سنة ١٩٨٨.

وسرعان ما حظي جمعة باهتمام الحزب الوطني الذي أسبغ عليه عدداً من المناصب والألقاب أبرزها؛ عضويات: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وهيئة كبار العلماء، وتعيينه بمنصب الإفتاء بمصر (٢٠٠٣-٢٠١٣)، وفي هذه الفترة من حياته اشتهر علي جمعة بولعه في المتناقضات وإطلاق الفتاوى المثيرة للجدل، وخاصة ما يتعلق منها ببيع الخمور وجواز المعاملات المالية في البنوك الربوية وترقيع غشاء البكارة للنساء وادعائه بإمكانية رؤية النبي في اليقظة، مما دفع بعدد كبير من علماء مصر والعالم العربي للرد عليه ونقض فتاواه، ورد المفتي عليم من خلال حملة تتسم بانعدام ضبط النفس واستخدام ألفاظ لا تليق بمنصب الإفتاء.

وعلى الرغم من دخوله متأخراً في سلك التعليم الأزهري؛ إلا أن علي جمعة قد كَرَّسَ حَيِّزًا كَبِيرًا من تصريحاتِهِ لفرض السمة الصوفية الأشعرية على مؤسسات الأزهر، وشن حملة

تحريض وكراهية ضد مخالفيه ممن أطلق عليهم لقب: «المتشددين المتنطعين»، وَوَافَقَ مَسْعَاهُ مَسْعَى شيخ الأزهر الذي حَشَرَ مُنَادِيًا صوفيةً من ثلاثين دولة إسلامية وغربية لأول مؤتمر عالمي للتصوف في سبتمبر ٢٠١١.

أما على الصعيد الإقليمي؛ فتتحدث المصادر عن مبالغة علي جمعة في استرضاء علماء المملكة العربية السعودية أثناء عمله هناك، إلا أن بعض التجارب المؤلمة بالنسبة له قد دفعته للتنكر لماضيه في المملكة ومبادرته إلى التعريض بعلماء المملكة وتوجيه شتائم مقذعة للدعوة السلفية وللإمام محمد بن عبد الوهاب ودعوته بعد عودته إلى مصر.

وسرعان ما استرعت هذه اللغة الهجينة انتباه مدير مؤسسة «طابة» علي الجفري الذي كان يعمل على تصفية حسابات شبيهة ضد علماء المملكة التي نشأ وترعرع في كنفها انتقاماً لشيخه علوي المالكي، فبادر الجفري إلى زيارة جمعة وتوثيق الصلة به ومن ثم تعيينه عضواً بالمجلس الاستشاري لمؤسسة «طابة» عام ٢٠٠٥ ضمن مجموعة من المتصوفة وشيوخ الطرق الذين انخرطوا في دعاية مغرضة ضد مخالفيهم وساروا في نسق متجانس ضمن خط المؤسسة العلمي الذي رسمه الأمريكي جهاد براون فَوَافَقَتْ مُخْرَجَاتُهَا مقرراتِ مُؤسساتٍ فكرية أمريكية دَعَتْ إلى دعم التصوف الطرقي لمواجهة التوجهات الإسلامية المناوئة للهيمنة الأمريكية على العالم الإسلامي.

وفي هذه المرحلة؛ شَايَعَ علي جمعة رؤى فريقِ «طَابَةَ» المكون من البوطي وابن بيه ونور القضاة والحبيب عمر بن حفيظ والجفري وبعض «المشايخ» من أصول غربية أمريكية وبريطانية من خريجي التعليم الديني الإسلامي، وَبَدَا مُلْتَزِماً بنشاطها، فَرَاحَ والجفري يَفْتَتِحُ كرسي الغزالي في القدس ١٨ أبريل ٢٠١٢ خاتماً جواز مفتي مصر بختم إسرائيلي وهو ما عَابَهُ عَلَيْهِ علماء الأزهر وقساوسة الكنيسة القبطية على حد سواء.

وتلت زيارته للقدس زيارة مدير مؤسسة «طابة» علي الجفري لها في ٤ أبريل ٢٠١٢، مما يوحي بتنسيق قاده صوفية «طابة» لكسر فتوى تحريم زيارة القدس تحت الاحتلال لغير الفلسطينيين، ومحاولتهم إعادة توجيه قراءة بعض النصوص التي تستند إليها بعض الحركات الإسلامية لتعليل نشاطها، ويدخل في هذا السياق المؤتمر الذي نظم بماردين التركية يومي ١٧ و٢٨ مارس ٢٠١٠ لإبطال الفتوى المعروفة بـ«فتوى ماردين» لابن تيمية حول الجهاد. وقد كتب علي جمعة تقريراً حول هذه الندوة نشره بجريدة الأهرام يوم ٦ مايو ٢٠١٠.

ولما بلغ عمر مفتي مصر علي جمعة السابعة والخمسين ربيعاً عام ٢٠٠٩؛ لم يجد مكاناً أنسب للاحتفال وإطفاء شموع مولده من سُدَّةَ نادي «الليونز» وذلك على أنغام «أهل الفن» تحت إشراف مجدى عزب حاكم المنطقة الليونزية (٣٥٢ مصر) الماسونية، متجاهلاً

بذلك فتوى اللجنة أزهرية برئاسة الشيخ عبد الله المشد في شعبان عام ١٤٠٥ هجري بتحريم انتماء المسلمين إلى نوادي الليونز والروتاري.

وَكَغَيرِهِ من فقهاء «القُصُور» الذين دَرَجُوا على السير في الرِّكَابِ، تَلَكَّأَ جمعة عِنْدَ سقوط وَلِي نِعْمَتِهِ «المبارك»، وَانْزَعَجَ حين صَوَّتَتْ طَوَابِيرُ «اَلْغَلَابَى» لِحَاكِمٍ لاَ يُلاَئِمُ هَوَاهُ وَلَا يُشَاطِرُهُ رُؤَاهُ، فَانْحَازَ إلى حِزْبِ «الدراويش» رَافِعًا لِوَاءَ الخروجِ مَعَ شيخه «الإمام الأكبر».

وعندما تمت تنحية الرئيس محمد مرسي لَمْ يجد علي جمعة غَضَاضَةً في أن يَتَوَجَّهَ إِلَى «مُجْتَبَاهُ» العسكري قائلاً له: «لا تخف الدين معك والرسول معك والمؤمنون معك والشعب معك والملائكة تؤيدك من السماء»، وَلَمْ يَحْتَرِمْ هَيْأَتَهُ الأزهرية التي طالما كانت عنوان ورع وعلم، فَرَاحَ يَسِمُ المدافعينَ عن شرعية أصوات مصر بِذَوِي «الريحة النتنة» فَأَهْدَرَ دماءهم في خطاب ألقاه بكلية الشرطة في ١٨ أغسطس ٢٠١٣ بحضور وزير الدفاع (آنذاك) الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، وعدد من قيادات الشرطة والجيش، مشدداً على ضرورة استخدام القوة ضد المتظاهرين الذين وصفهم بأنهم من الخوارج، قائلاً: «اضرب في المليان، وإياك أن تضحي بأفرادك وجنودك من أجل هؤلاء الخوارج، فطوبى لمن قتلهم وقتلوه، فمن قتلهم كان أولى بالله منهم، بل إننا يجب أن نطهر مدينتنا ومصرنا من هذه الأوباش، فإنهم لا يستحقون مصريتنا ونحن نصاب بالعار منهم ويجب أن نتبرأ منهم براءة الذئب من دم ابن يعقوب»، مشيراً إلى أن الرئيس المعزول محمد مرسي قد سقطت شرعيته لأنه صار «إماماً محجوراً عليه»، ومؤكداً للحاضرين أن الرؤى قد تواترت بأنهم مؤيدون من قبل الرسول الذي ادعى أنه زاره وأكد له ذلك، بعد أن اِدَّعَى رؤية الرسول في اليقظة على أسلوب الشعراني صاحب «طبقات الأولياء».

وبعد إعفائه من الإفتاء (فبراير ٢٠١٣) كَثَّفَ علي جمعة مِنْ خَرْجَاتِهِ الإعلاميةِ مُطْلِقًا اَلْعِنَانَ لِشَطَحَاتٍ أَسَّسَهَا عَلَى مَا وَرِثَهُ مِنْ شَيْخِهِ عبد الله بن الصديق الغماري زعيم طرقية المغرب، وَمُصَرِّحًا بمركزية التصوف في الخط العلمي للأزهر، ومركزية الأزهر في المرجعية السنية.

وَعَلَى الرغم من تقربه من ابن بيه ومن شيخ الأزهر ومبالغته في مسايرة خطهما السياسي وتصدره للمواجهة مع خصوم دولة الإمارات؛ إلا أن اسم علي جمعة قد غاب عن لائحة الهيئة التأسيسية لمجلس حكماء علماء المسلمين، وهو ما يعني أنه لم يَعُد له في صف شيعته ما يجعله أهلاً لتصدر هيئة علمية أو استشارية، وأن مصيره بات مقروناً بشعبويته وشطحاته بين أهل الموالد وربما يُأهلُه طريقه الأخير إلى تحقيق حلمه بأن يحظى قبره بضريح فيصبح مزاراً من المزارات.

حمزة يوسف: تقاطعات الشبكة النقشبندية وحلفاؤها الجدد



نشأ حمزة يوسف (مارك هانسن) في كنف عائلة يونانية أرثوذكسية في كاليفورنيا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتنق الإسلام في سن الثامنة عشر، ثم سافر إلى العالم العربي ليمضي عشر سنوات من الدراسة الدينية في الإمارات العربية المتحدة والمغرب والجزائر، وموريتانيا التي التزم فيها بالطريقة النقشبندية ودرس بها على عدد من مشايخ المتصوفة في «محضرة العلامة الحاج ولد فحفو»، ثم لازم الشيخ عبد الله بن بيه في السعودية فترة من الزمن، وعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليؤسس معهد الزيتونة في كاليفورنيا عام ١٩٩٦.

وفي مسيرته العلمية اهتم حمزة يوسف بترجمة التراث الصوفي إلى اللغة الإنجليزية، وتعرض للانتقاد بسبب تبني النهج الطقوسي في معهده، وذلك على الرغم من تأكيده بأنه يتبع «الصوفية العلمية»، ويكرر ما ذهب إليه أستاذه ابن بيه في أن التصوف هو: «علم السلوك والأخلاقيات، وهي من لب الإسلام، أما الطرق والشيوخ فهذا شيء آخر».

ويبدو أن «الشيء الآخر» قد استقطب حمزة يوسف في حياته، إذ يتحدث أقرانه عن ولعه بالتأويل اللفظي للمدلولات الفقهية وخاصة في مجال الثنائية الصوفية التقليدية التي تحول «الشريعة» إلى مفاهيم مجازية تدور في فلك «الحقيقة».

وقد أضفت الفلسفة اليونانية على يوسف بعداً آخر ساعده على الجمع بين المتناقضات

التي عاشها في مراحل مبكرة من حياته، إذ إنه يكثر من الاستشهاد بالفلاسفة والمفكرين الغربيين؛ فيتحدث عن أرسطوطاليس وتعريفه للسعادة، وأفلاطون وآرائه في المدينة الفاضلة، وبرناردشو وآرائه في الإسلام، وآرنولد توينبي وفرضيته في إمكانية وقوع أزمة حادة بين نصف العالم الشمالي ونصفه الجنوبي.

ولكن الطرقية الطقوسية لم تجلب لحمزة يوسف من الشهرة والمكانة بقدر ما جلبه له طموحه السياسي؛ إذ سرعان ما ابتسم له الحظ عندما عينه البيت الأبيض مستشاراً للعلاقات مع العالم الإسلامي عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ فبادر إلى إغلاق معهد «الزيتونة» مؤقتاً ليتفرغ لمخاطبة صناع القرار والظهور في القنوات الفضائية، وقد وصف نفسه في هذه الفترة بقوله: «بل إنني نزعت العمامة ولبست بدلة وكرافتة».

وقد مثلت هذه الحادثة مرحلة تحول في حياة حمزة يوسف الذي بادر إلى شن حملة ضد «أعداء السامية» في العالم الإسلامي، وأخذ يدعو إلى تجريم من ينكر «الهولوكوست» ويحث المسلمين على: «عدم ممارسة العنف ضد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان».

وأثارت هذه الظاهرة استغراب متابعيه ممن عقدوا المقارنة بين خطابه قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حتى إن صحيفة نيويورك تايمز نشرت نماذج من التناقضات الصارخة التي وقع فيها حمزة يوسف في معمعة التصريحات التي أراد من خلالها أن يبرهن على مصداقية خطه وتوجهه الجديد.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠١/١٠/٢) أن حمزة يوسف كان الشخص المسلم الوحيد ضمن ممثلين عن مختلف الأديان الذين دعتهم الإدارة الأمريكية للصلاة في البيت الأبيض مع الرئيس جورج بوش وترديد النشيد الوطني: «فليحفظ الرب أمريكا» والتأكيد على وقوفهم معه في القيام بعمل عسكري في أفغانستان.

وتساءل آخرون عن التحالف الذي جمع حمزة يوسف بمجموعة من المسلمين البريطانيين المقربين من الحكومة البريطانية ممن تبنوا دعوة نائب زعيم الطريقة النقشبندية في أمريكا هشام قباني لشن معركة ضد «الوهابية» بهدف عزل المتطرفين وإلحاق الهزيمة بهم، وكذلك عن نشاطه في مؤسسة «كويليام» التي دعت إلى تأييد موقف الحكومة في الحرب على العراق وإلى الاعتراف بدولة «إسرائيل».

وفي مواجهة التساؤلات عن مواقفه السياسية المتذبذبة أجاب يوسف: «أنا منحاز لما أعتقد أنه صائب وعادل، إذا كان ذلك إلى جانب المسلمين فأنا مع المسلمين، وإذا كان مع الغرب فأنا مع الغرب».

ومن خلال كتاب «الثائر بين الروح والقانون» لمؤلفه سكوت كوغل

(Rebel Between Spirit and Law, Scott Kugle): نجد تتبعاً دقيقاً لشخصية حمزة يوسف في هذه المرحلة الفاصلة في حياته، وعن طبيعة النصح الذي كان يقدمه إلى مسؤوليه في الإدارة الأمريكية، حيث يتحدث المصنف عن قناعة يوسف بأن قيام الإدارة الأمريكية بمواجهة الحركات «الوهابية-الإرهابية» لا يمكن أن يحقق أهدافه دون الوقوف ضد الحكومات التي تقف خلف هذه الحركات وتمولها.

ونلاحظ في هذا الصدد نزوع حمزة يوسف وأقرانه إلى خلط الأوراق بصورة أبعد ما تكون عن العلمية والحياد؛ إذ إنه يستخدم مصطلح «الوهابية» على أنه مذهب سائد في المملكة العربية السعودية، ويستخدمه كرديف لمصطلح «السلفية» ثم ينسب جميع الحركات الإرهابية إلى النهج: «السلفي-الوهابي» في خلط يقصد به تجريم التيارات الإسلامية التي لا تنسجم مع مذهبه.

لكن البعد النقشبندي وتقاطعاته السياسية قد مثل الجانب الأخطر في شخصية حمزة يوسف ومبادراته الأخيرة، حيث حرص يوسف على زيارة زعيم الطريقة النقشبندية في قبرص ناظم حقاني، وتذكر مصادر الشبكة النقشبندية أن زيارة يوسف كانت بهدف: «تهنئة حقاني بافتتاح مقام

أم حرام»، وهو قبر بني عليه مسجد في الجنوب اليوناني الأرثوذكسي من الجزيرة، وقد أغلق أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٤، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عمل على ترميم الموقع بتكلفة ثلاثة ملايين دولار، واستغرق العمل فيه نحو أربع سنوات.

وكان حقاني قد شرط على حمزة يوسف ألا يزوره قبل أن يمر على قبر «أم حرام» بالقرب من مطار لارنكا، كما عرفه على ابن هشام قباني (ناظم قباني) وقال له: «إن هذا الولد سيد».

ولدى عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية حرص يوسف على توثيق العلاقة مع هشام قباني حيث كان الطرفان على علاقة وطيدة بالبيت الأبيض ويعملان سوياً على توجيه اهتمام الإدارة الأمريكية بخطورة التعاون مع الحركات «الوهابية» والدول التي تدعمها.

وتعزز محور «قباني-يوسف» بانضمام أحد أقطاب التصوف الشيعي: سيد حسين نصر أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة جورج واشنطن والذي شارك أقرانه في تحذير الإدارة الأمريكية من مخاطر «الوهابية»، وسرعان ما أصبح سيد حسين ضيفاً دائماً على الفعاليات التي ينظمها معهد الزيتونة كما أن الصفحة الأولى للمعهد على الإنترنت تزدان بتقريظ سيد حسين نصر للمعهد وللقائمين عليه، وجاء هذا التقارب الصوفي-الإيراني على إثر إعلان الشيخ ناظم حقاني في أبريل ٢٠١٢ بإيمانه وإيمان فرقته بأن الإمام المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري، الإمام الثاني عشر الغائب عند الشيعة الإمامية.

جدير بالذكر أن سيد حسين نصر وابنه فالي نصر يعتبران من قادة اللوبي الإيراني النشط ضد المملكة العربية السعودية في واشنطن، ويحمل فالي نصر درجة الأستاذية في السياسة الدولية، وهو عضو بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، ومجلس الشؤون الأمريكية-الإيرانية، كما يتمتع بصلة وثيقة مع مسؤولين بالإدارة الأمريكية ومع عدد من أعضاء الكونغرس، وقد اهتم مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي بنشر مؤلفاته وأبحاثه التي يرى فيها أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمكين الشيعة، مقابل الضغط على الجماعات الوهابية الممولة من قبل المملكة العربية السعودية والتي تمثل الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في المنطقة على حد قوله.

وفي كتابه «عندما ينهض الشيعة» يدعو نصر إلى دعم مرجعية السيستاني وإلى تمكين المنظمات الشيعية في الخليج العربي باعتبارها حليفاً موثوقاً للإدارة الأمريكية ويرى أنه: «سيكون لها دور في تحجيم خطر التطرف السني الذي ينبع من السعودية والفكر الوهابي».

جدير بالذكر أن نشاطات معهد الزيتونة لا تخلو من حضور قادة اللوبي الإيراني وزعماء الشبكة الشيرازية ممثلين في سيد حسن قزويني الذي يشارك في أنشطة المعهد، وقد نجح حمزة يوسف في استدراج شيخه عبد الله بن بيه للمشاركة في العديد من هذه الفعاليات التي ظهر فيها ابن بيه جنباً إلى جنب مع سيد حسن قزويني وسيد حسين نصر في مؤتمرات عامة ترفع شعارات الانفتاح ومد الجسور، لكن محاضراتها تنضح بعبارات الكراهية للتيارات المخالفة.

جدير بالذكر أن حمزة يوسف قد وظف معارفه في واشنطن لفتح مغاليق الإدارة الأمريكية أمام الفقيه الموريتاني ابن بيه الذي طالما طرق أبواب الغرب للحديث عن تخريجاته الفقهية الجديدة حول: «ترجيح السلم على المطالبة بالحق» (!).

وبعيداً عن آراء حمزة يوسف الفقهية ومعتقداته الفلسفية؛ لا بد من التأكيد على أن جهود التشبيك التي يقوم بها «الداعية» الأمريكي تتوافق بصورة مثيرة للاستغراب مع جهود اللوبي الإيراني الذي

يضغط على الإدارة الأمريكية لإعادة تقسيم خارطة المنطقة العربية على أسس إثنية وطائفية، مما يعني فصل المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية عن نجد والحجاز.

قد يجد دراوشة النقشبندية وفقهاء «الصوفية-العلمية» صعوبة في فهم تعقيدات هذه الاختراق الذي يعود على المنطقة العربية بكثير من المخاطر الأمنية، إلا إنه من الصعب تبرير قيام بعض العواصم الخليجية بتخصيص مبالغ طائلة لتمكين المؤسسات التي تحارب السعودية في الغرب

الشيخ جهاد هاشم براون:
الذراع الخارجية لشبكة «طابة» وأنشطتها الخارجية



نشأ جهاد براون في مدينة سانتا أنا بولاية كاليفورنيا، ودرس بجامعة روتجيرز بولاية نيو جيرسي حيث حصل عام ١٩٩٤ على البكالوريوس في علم النفس ودراسات الشرق الأوسط، وحصل على شهادة عليا في اللاهوت الفلسفي من جامعة كامبريدج.

وبعد إتمام دراسته العليا في الغرب سار جهاد براون على نهج أقرانه حديثي التصوف من الأمريكيين للالتحاق بمدارس الطرق في الشرق، تحقيقاً لحُلُم الصدارة العلمية الأمريكية وفق مشروع إسلامي-أمريكي يُمْكِنُ أن يُصغي له المسلمون في الغرب ما دام يتحدث بلسانهم ويتقن فك رموز المنظومات الجامعة لعلوم شريعتهم.

وقد أهله تكوينه الجامعي في أمريكا من حيازة أدوات البحث العلمي للعمل على صياغة معالم إسلام أمريكي بعباءة صوفية تتوافق مع توصية تقرير مؤسسة راند بالاستعانة بالطرق الصوفية للحد من تأثير حركات الإسلام السياسي.

وانسجمت رؤاه مع مخرجات مؤتمر معهد نيكسون لإبراز دور الصوفية في مواجهة الفكر السلفي والإسلام الحركي على حد سواء.

في بداية مشواره العلمي ارتحل براون إلى دمشق مع زوجته وأبنائه الأربعة، ونسج علاقات وطيدة مع مشايخ التصوف في الشام، وعلى رأسهم محمد سعيد رمضان البوطي رئيس

قسم العقائد والأديان بجامعة دمشق آنذاك ورافقه في رحلة تأسيس مؤسسة طابة بعد ذلك، كما درس براون على الشيخ الصوفي محمد أديب الكلاس، ورأى فيه: «علماً لامعاً من سلسلة علماء الإسلام العظماء كالشاطبي والغزالي»، وخصه عند وفاته بمقال في موقع (The National) الإماراتي

يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، عنوانه: «الشيخ جهاد براون: عن وفاة الشيخ أديب الكلاس؛ حين تمر الجبال».

وبعد أن حاز «عِلْمَ المشرقِ»، ذهب براون يلتمس «نبوغ المغرب» وانتهى به المطاف طالباً بمدرسة التعليم العتيق بتانالت في ناحية سوس بجبال الأطلس المغربية والتي تعتبر إحدى مدارس التصوف الطرقي التقليدي، حيث أنشأها الفقيه الصوفي محمد الحبيب التنالتي البوشواري الدرقاوي المتوفى سنة ١٩٧٧، وترعاها الآن وزارة الأوقاف المغربية.

وفي هذه المرحلة درس براون على الفقيه محمد الغالي الدادسي الذي يسهم في الإشراف على خطة تدبير الشأن الديني بالمغرب باعتباره عضو المجلس العلمي الأعلى، وهو هيئة دستورية يرأسها ملك المغرب ويعنى بالإشراف على المجالس العلمية للمملكة والنظر في القضايا المتعلقة بالشؤون الدينية والفتوى وفق الثوابت المغربية المحددة بمذهب الإمام مالك في الفقه، والأشعرية في العقيدة، وتصوف الجنيد في السلوك.

وبعد إجازته من شيخه الدادسي عاد جهاد إلى الولايات المتحدة، حيث انخرط في جملة من الأنشطة مع فريق «علماء الشريعة الإسلامية الأمريكان» العائدين من رحلات التعلم بمعاقل التصوف الطرقي أمثال الإمام زيد شاكر وحمزة يوسف مؤسس جامعة الزيتونة للعلوم الإسلامية ويحيى رودس وغيرهم.

الذراع العلمي لشبكة طابة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

لدى تدشين مؤسسة «طابة» الصوفية في أبوظبي عام ٢٠٠٥ بادر مؤسسها على الجفري إلى تعيين براون ضمن اللجنة الأكاديمية التي تحدد جدول الأعمال لإدارة البحوث وتصوغ التوصيات والتوجيهات لمشاريع البحث الجارية بها، وضمت تلك اللجنة: الدكتور فاروق حمادة (الصوفي السوري الأصل المغربي الجنسية المستشار الديني لولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان)، والحبيب الجفري، والدكتور كريم لحام، وكمران باجوا، والدكتور محمود مصري، وعارف نايض الذي عينه المجلس الوطني الانتقالي الليبي سفيراً لليبيا في دولة الإمارات بعد أن تمت إجازته من طرف شيخ الأزهر أحمد الطيب، ومفتي مصر الأسبق علي جمعة، وورئيس مجمع اللغة العربية حسن الشافعي.

وفي الوقت ذاته؛ عين براون خطيباً للجمعة في مسجد مريم بنت سلطان بأبوظبي، كما أصبح كاتب عمود دائم في موقع: (The National) الإماراتي، وتناول عموده موضوعات شتى مثل: الوجودية، وجواز اتخاذ مولد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عيداً، وفضل يوم الخامس عشر من شهر شعبان، وترجم لبعض الشخصيات مثل عبد الحليم محمود، وتميزت كتاباته ببعد فلسفي ناشئ عن طبيعة تكوينه الأكاديمي سواء في مسار الدراسة النظامية بجامعة روتجيرز أو في مدارس التعليم الطرقي في سوريا والمغرب.

وعلى نهج أقرانه من المتصوفة الجدد؛ بذل براون جهداً في مجال الظهور الإعلامي حيث شارك عام ٢٠٠٥ في برنامج «حوار الدوحة» حول حقوق المرأة بالاشتراك مع توجان الفيصل أول امرأة أردنية تلتحق بالبرلمان الأردني، والسعودية هالة حسن المهتمة بشؤون الأمن القومي الأمريكي، وطارق سويدان، وكعادته جنح جهاد إلى النظر في المسألة من زاوية فلسفية اعتبرها جوهر الدين، وشارك كذلك في لقاءات تلفزيونية أبرزها اللقاء التي أجرته معه قناة «CNN» (٢٠١٠) حول:

«الجالية المسلمة في مفترق الطرق مع فراغ القيادة»، إضافة إلى الجلسة التي استضافته فيها قناة «اقرأ» الفضائية في حلقة من حلقات برنامج «البينة» حول: «الجهل بالدين» يوم الخميس ١٤ نوفمبر ٢٠١٣.

أما في مجال النشاط الشبكي لمؤسسة «طابة»؛ فقد وقّع براون في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ -مع آخرين- وثيقة «كلمة سواء» الصادرة عن مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، والتي حددت القواسم المشتركة بين الدين الإسلامي والدين المسيحي والمتمثل في حب الله وحب الجار كأسس للحوار بين أهل الديانتين. كما وقّع جهاد مع ٤٥ من رفاقه الصوفية أبرزهم: فرج رباني، وحمزة يوسف، وعبد الله بن بيه، وإبراهيم عيسى، ومحمد بن آدم حنفي، ويحيى رودس، وعبد الحكيم جاكسون، وسهيل ويب، وزيد شاكر وغيرهم ميثاقاً آخر للعلاقة بين المنظمات الإسلامية وطلبة العلم الشرعي.

وتقديراً لجهوده في توسيع نشاط شبكة التصوف السياسي؛ أعلنت مؤسسة «طابة» في شهر سبتمبر ٢٠١٠ تعيين جهاد براون في منصب عضو اللجنة الفكرية ومستشاراً أول للأبحاث، واعتبرت المؤسسة ذلك اعترافاً له بالجهود التأسيسية والسنوات العديدة التي قضاها في منصب مدير الأبحاث، ونوه إعلان المؤسسة بأن التعيين الجديد سيسمح لجهاد بالتركيز على إنجاز البحوث والكتابة في مجالات عديدة مثل الشريعة وعلم الكلام والقضايا المعاصرة، مع التأكيد على استمرار الشيخ جهاد بصفته عضواً في مجلس إدارة مؤسسة طابة وكبير أعضاء مجلس الأبحاث، وقائماً بأعمال مدير البحوث في الفترة الانتقالية، وعللت المؤسسة المنصب المستحدث بأنه خطوة لتعزيز الجهود البحثية والفكرية في ميادين ذات حاجة ملحة في المجتمعات الإسلامية.

وقد دللت تلك الترقية على محورية براون في شبكة «طابة» حاضنة الصوفية السياسية، وممولة مؤسساتها الدولية، وقطب التحالفات التي يتم نسجها عبر رعاية المراكز البحثية والكراسي العلمية ومنتدى السلم ومجلس الحكماء.

ولتعزيز دوره في توطيد العلاقات الخارجية (وخاصة منها ما يتعلق بشبكة فتح الله غولن) عاد جهاد للاستقرار بالولايات المتحدة في مدينة برينستون بولاية نيو جيرسي، حيث يعمل في الوقت الحالي على تنفيذ مشروعات تعليمية في أمريكا أهمها مشروع: «المعرفة بدون حدود» الذي تنفذه مؤسسة (Seekers Hub Global) الصوفية تحت إشراف فرج رباني.

وعلى الرغم من دوره المحوري في شبكة التصوف السياسي برعاية وتمويل أبوظبي: إلا أن براون قد أثبت قدرته على احتراف العمل في المقاعد الخلفية لصياغة نسخة جديدة من الإسلام المُعولم الذي يسلم برجحان الأدوات الغربية في النظر والتحليل ويرتكز على فقه ابن بيه في العلاقة مع الغرب على قاعدة: «تقديم السلم على المطالبة بالحق»!!

زيد شاكر: صراع الهوية بين «الصوفية العلمية» و«التصوف السياسي»



ولد ريكي د. ميتشل (Ricky D. Mitchel) في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦ في بركلي بولاية كاليفورنيا، وفي المراحل المبكرة من حياته كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمر بمرحلة احتقان عنصري بين البيض وبين السود الأفارقة الذين اقتنصت أجدادَهم بنادقُ المستعمرين في سواحل غرب إفريقيا لِتُطَوّقَ السلاسلُ أعناقَهُمْ وأرجلَهُم في مزارع قصب السكر الشاسعة، وَأَتُونِ مَنَاجِمِ استخراج الفحم والمعادن النفيسة في بلاد العالم الجديد.

ونتيجة لهذه البيئة الاجتماعية المحتقنة؛ فقد تأثر ميتشل بشخصية مارتن لوثر كينغ الذي دعا إلى نبذ العنصرية وأعلن العصيان المدني.

وعلى إثر مقتل كينغ عام ١٩٦٨ عاد ريكي ذي الإثنا عشر ربيعاً ليواصل رحلة البحث عن الخلاص فأعلن إسلامه سنة ١٩٧٧ ليستبدل اسمه القديم ب«زيد شاكر».

وبعد فترة من التلكؤ في مسيرته التعليمية حصل شاكر على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية سنة ١٩٨٣، ثم الماجستير في العلوم السياسية بجامعة روتجيرز، وتوجه بعد ذلك لدراسة اللغة العربية في القاهرة، وصار أستاذاً للعلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط بجامعة كونتيكوت الأهلية الجنوبية، وعين عضواً بمجلس حوار الأديان بجامعة يال.

وعلى شاكلة أقرانه من المتصوفة الجدد؛ ارتحل شاكر إلى الشرق عام ١٩٩٤، ومكث هنالك سبع سنوات يتلقى العلوم الشرعية في مُجَمَّعِ أبي النور الإسلامي بدمشق، وهو مجمع أسسه الشيخ أحمد كفتارو سنة ١٩٧١ ويتعاون مع كلية الدعوة الإسلامية بليبيا وكلية الأوزاعي في لبنان، وكان شاكر أول أمريكي يتخرج من هذا المعهد الديني ليشد الرحال بعد

ذلك إلى المغرب حيث حرص خلال مقامه القصير على حيازة إجازات علمية من علماء الغرب الإسلامي، ثم عاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ ليعمل أستاذاً بجامعة كونتيكوت.

وعلى إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ واجه شاكر مشكلة تقاطعات الهوية الدينية مع الهوية الوطنية باعتباره مسلماً تفرض عليه هويته الأمريكية أن يدافع عن المصالح العليا لبلاده.

وكان لفلسفة رفيقه الصوفي الأمريكي حمزة يوسف دور في التغلب على هذه المشكلة، حيث عمل الأخير مستشاراً في البيت الأبيض حول الشؤون الإسلامية.

وسرعان ما نشأت علاقة تعاون بين يوسف وشاكر تجسدت في تأسيس معهد الزيتونة حاضنة «التصوف العلمي» في كاليفورنيا والتي تهدف إلى إنشاء جيل من المتصوفة الجدد على يد مجموعة من الأساتذة الغربيين الذين تلقوا فنون الطريقة بالإجازة من شيوخهم في معاهد العالم الإسلامي ورابطاته.

وأدت علاقة التعاون بين دراويش مؤسسة «طابة» مع أساتذة معهد الزيتونة إلى انخراط شاكر في مشروع «الصوفية السياسية» إلى جانب رفيقه حمزة يوسف الذي ضمه بالتدرج إلى نادي الفقيه الصوفي عبد الله بن بيه، فرافق هذا الأخير في رحلة الحج سنة ٢٠٠٦، وأصبح من المشاركين في فعاليات مؤسسات التصوف الإماراتية ضمن ركب: عمر بن حفيظ، وفرج رباني، والشيخ مختار المغراوي، وعبد الحكيم جاكسون، وطارق رمضان، وعبد الحكيم مراد، وجهاد براون ويحيى رودس، وعلي الجفري، وعلي جمعة ومحمد سعيد رمضان البوطي، وتتوجت هذه العلاقة بترؤس شاكر مشروع: «متحدون من أجل التغيير» لصياغة خطاب إسلامي جديد عام ٢٠٠٩، كما شارك ابن بيه وحمزة يوسف في مبادرة القضاء على الملاريا بمالي.

وعلى شاكلة أعضاء هذه الشبكة اهتم شاكر بحضور مختلف الفعاليات الإسلامية في الغرب والمشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي والظهور الإعلامي حيث استضيف في العديد من البرامج التلفزيونية، ووصفته صحيفة نيويورك تايمز في صورة تعريفية لجهوده وجهود صاحبه حمزة يوسف بأنه «شُعاع فكري رائد» واعتبرته واحداً من التسعة المسلمين الأكثر بروزاً في التشديد على الإسلام الحركي، كما اعْتُبر من بين ٥٠٠ شخصية الأكثر تأثيراً سنة ٢٠٠٩.

إلا إن شاكر تميز عن أقرانه من متصوفة أمريكا بإنتاجه العلمي، حيث ترجم عدة نصوص العربية إلى اللغة الإنجليزية، وصنف مجموعة كتب منها: «الثقافة والإسلام في أمريكا»، و«من أين أتيت؟» و«أجندة لتغيير أحوالنا» (صدر بالاشتراك مع حمزة يوسف).

وقد أهله سجله الأكاديمي الحافل، وعلاقته الوطيدة بمتصوفة الإمارات للظهور في أنشطة شبكتهم ومشاركته بفعاليتهم في الغرب، فهل ينجح شاكر في إسباغ صبغته العلمية على هذه المجموعة أم أن الدراويش سيستدرجونه إلى معمعة الاستقطاب السياسي؟

عبد الحكيم مراد: الجناح الأوروبي لحركة التصوف السياسي



ولد تيموثي جون وينتر في بريطانيا سنة ١٩٦٠، وتلقى تعليمه المبكر في معاهد إنجليزية عريقة قادته إلى معهد بيمبروك بجامعة كامبريدج ثالث أقدم المعاهد العليا في بريطانيا، حيث حصل على شهادة البكالوريوس باللغة العربية عام ١٩٨٣.

وفي هذه المعاهد التعليمية التقليدية تنفس تيموثي تفاصيل الهوية البريطانية ومؤسسات الفكر الغربي، وبدأ يشعر بتفوق منقطع النظير إلى درجة أنه صرح أنه كان الأذكى في أسرته وأنه تفوق على أخيه هنري الذي كان يحب فقط لعب كرة القدم حتى صار مراسلاً رياضياً.

أما تيموثي فقد آثر حياة التأمل منذ إجازته في كورسيكا عام ١٩٧٠، والتي قضاها مع أسرة يهودية فيها أربع بنات يعشن حياة الانفتاح، فنشأ لديه شعور بأن الجمال ليس في المادة فحسب بل يكمن في أشياء أخرى، ويذكر أن هذه الرحلة كانت بداية طريقه إلى القراءة عن الإسلام والاهتمام به، كما جاء في مقال نشره الصحافي توم بيك في صحيفة إندبندنت (٢٠ أغسطس ٢٠١٠) والذي اعتبر تيموثي وينتر أحد أكثر رجال الدين أكثر أهمية في العالم

الإسلامي.

وعلى إثر ذلك الاهتمام اعتنق تيموثي الإسلام واختار لنفسه اسم عبد الحكيم مراد، والتحق بجامعة الأزهر حيث درس علوم الشريعة والتصوف مدة ثلاث سنوات على يد الشيخ إسماعيل العدوي، وانتقل بعدها إلى جدة، ثم إلى حضرموت في اليمن ليتعمق في التصوف على يد الشيخ الشريف أحمد مشهور الحداد الذي كان يعمل بالتدريس في رباط قيدون باليمن وهو حلقة من سلسلة من المشايخ الصوفية المشاهير مثل عبد الله بن عمر الشاطري وعبد الباري بن شيخ العيدروس وأحمد بن محمد المحضار وعبد الله بن محسن العطاس وعلوي بن محمد الحداد.

وبعد انتهاء دراسته في حضرموت عاد عبد الحكيم إلى بريطانيا لاكتشاف الامتدادات الأخرى للثقافة الإسلامية عبر دراسة اللغة التركية والفارسية، وشرع في دراسة الدكتوراه عام ١٩٩٢ حول الحياة الدينية في مرحلة نشوء الدولة العثمانية بجامعة أوكسفورد، كما شغل منصب سكرتير الأكاديمية الإسلامية بلندن وأشرف على: «مشروع السنة» بمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كامبردج.

وفي هذه الفترة نشر عبد الحكيم بعض أعماله الأكاديمية حيث ترجم جزأين من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي سنة ١٩٩٥، وبرز في وسائل الإعلام البريطانية، مثل إذاعة «بي بي سي»، ونشر أعمدة في الصحف البريطانية، مما أثار اهتمام أقطاب مشروع التصوف السياسي في أبوظبي، فتلقفته مؤسسة «طابة» وضمته إلى قائمة المتصوفين الأجانب ليساهم في أنشطة المؤسسة ويشارك في الفعاليات التي ينظمها علي الجفري مثل: «فعاليات المحبة» بأبوظبي، و«ليالي حضرموت»، ورحلة الحج الجماعية التي ضمت عبد الله بن بيه وحمزة يوسف ويحيى رودس وعبد الله القاضي، وكذلك رحلة زيارة شجرة دير بحيرا الراهب مع علي الجفري ومحمد سعيد رمضان البوطي والأمير غازي بن محمد، كما شارك في الجولات الترويجية لفكر مؤسسة طابة مع علي الجفري، وأبرزها رحلته عام ٢٠١٢ والتي ألقى فيها الجفري ورفيقه عبد الحكيم محاضرات عن الإمام الغزالي في مختلف المدن البريطانية، وتم توزيع إصدارات المؤسسة ومن ضمنها كتاب: «تأملات في بنية الإطار المفهومي عند محمد شحرور» للدكتور كريم لحام.

وكان من أهم نتائج هذه الفعاليات قيام علاقة وثيقة بين عبد الحكيم مراد وحمزة يوسف، فكتب تيموثي في نشره معهد الزيتونة، وساهم في حلقات التدريس التصوف في إطار برنامج المحاضرات (Deen Intensive) مع رفاقه في درب الصوفية العلمية: علي الجفري وحمزة يوسف وعبد الله بن بيه ونوح كيلير.

وبعيداً عن مفاهيم التعددية والتسامح التي روج لها أقطاب مشروع التصوف السياسي؛

نمت لدى عبد الحكيم مراد مشاعر الحقد تجاه الفكر السلفي وأصبح يجاهر بعداوته للمملكة العربية السعودية ونهجها الديني، حيث أصبح من أشرس منتقدي التيار السلفي في الغرب، وكتب مقالات متعددة في توضيح ما أسماه: «تناقضات الفكر السلفي الوهابي»، معتبراً أن هذا التيار يمثل تهديداً أمنياً في مختلف مناطق النزاع في العالم الإسلامي.

وفي حملته الموتورة ضد السلفية خلع عبد الحكيم رداء المنهجية العلمية وأطلق لهواه العنان في تصنيف جميع الحركات «السلفية-الوهابية» على أنها تشكل تهديداً للسلم العالمي سواء تلك المصنفة بالمعتدلة السائرة في ركاب الحكم في المملكة العربية السعودية أو تلك التي تسعى لتأسيس: «وهابية عالمية تقيم دولة الرب على الأرض»، والتي تنتج في مجملها نماذج متشددة كما صرح في دراسة له بعنوان: «مغالطات السلفية».

وظهرت النبرة العدائية لدى عبد الحكيم مراد في مقال نشر بصحيفة «إندبندنت» (١ يوليو ٢٠٠٧) عندما أكد أن: «نشاط المملكة العربية السعودية في أحياء الأقليات المسلمة ببريطانيا يمكن أن يكون قاتلاً للمجتمع»(!)، وأبدى تخوفه من: «نمو النشاط الوهابي السعودي الظلامي المتعصب الذي شكل الجذور المغذية لفكر ابن لادن»(!) محذراً من مغبة انتشار ذلك الفكر بين الشبان المسلمين البريطانيين.

ولتقريب وجهة نظره للمسؤولين البريطانيين شبه مراد السلفية بالحركات المسيحية المتطرفة التي تعمد إلى: «التخلص من القديسين والمزارات والحكم بالكفر على جميع الممارسات التعبدية التي تشبث بها المسلمون في شبه القارة الهندية، وذلك لأن السلفية تنزع إلى التفسير الحرفي المتصلب للنص». وإمعاناً منه في التحريض ضد الحركات السلفية على تباين اتجاهاتها، أكد مراد أن: «النمط المفضل من اللاهوت (!) لدى جميع الإرهابيين هو المنهج السلفي-الوهابي».

لقد مثلت هذه النزعة العدائية التحريضية تناقضاً صارخاً بين الشعارات التي رفعها مراد حول التسامح والتعددية واستيعاب الخلاف في حملات الترويج لفكر طابة، وبين موقفه العدائي التحريضي تجاه الحركات المخالفة له وعلى رأسها التيار السلفي الذي اعتبره: «سبباً في إشعال الحرائق وتأجيج النزاعات في كثير من بقاع التوتر في العالم» مؤكداً أن المواجهة التي قد تحدث بين هذا التيار وبين الأفكار المعارضة له ينذر بانفجار لا يمكن تفاديه بأية حال من الأحوال، وأن الغرب سيعيش في قلق دائم طالما يسمح للفكر الوهابي بالحركة في مجال تغيير الخرائط الدينية والمذهبية في العالم (!).

وبين مكامن التناقض بين تيموثي وينتر الأكاديمي البريطاني الدارس للاهوت وبين عبد الحكيم مراد الصوفي المتدثر بأسانيد متصوفة القاهرة وحضرموت؛ تظهر أجندة مؤسسة طابة وأخواتها في إقصاء المخالفين من خلال التشويه والتحريض.

محمد هشام قباني: مواجهة خطاب الكراهية... بالكراهية والتحريض



ولد محمد هشام قباني في بيروت عام ١٩٤٥، ودرس الكيمياء في الجامعة الأمريكية ببيروت، ثم غيروجهته بعد ذلك نحو الدراسة الشرعية حيث حصل على إجازة دينية في دمشق، وفي هذه المرحلة لازم قباني زعيم الطريقة النقشبندية ناظم حقاني (١٩٢٢-٢٠١٤) وتزوج ابنته.

وعندما لمع نجم حقاني ارتفع شأن صهره الذي أصبح يتحدث باسمه في أكثرمن عشرين موقعاً للنقشبندية على شبكة الإنترنت.

وفي عام ١٩٩٠ انتقل قباني إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأسس «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي قدرله أن يمثل حلقة الوصل بين الإدارة الأمريكية وبين الطريقة النقشبندية، وأصبح مصدراً مهماً للمعلومات لدى مسؤولي الإدارة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، وعلى رأسهم بول ولفويتز الذي كان يعقد لقاءات دورية مع أعضاء هذا المجلس للتشاور معهم حول قضايا الإرهاب، وقد أطلق ولفويتزعلى قباني لقب: «الرجل الشجاع والأهم في أمريكا» لأنه يبشر بالقيم مثل الكرامة الإنسانية والعدالة وحرية الرأي وصيانة حقوق

المرأة على حد قوله.

وبحلول عام ١٩٩٩ أصبح قباني يدعى إلى البيت الأبيض وإلى الخارجية الأمريكية لإلقاء محاضرات حول: «التطرف الإسلامي وخطورته على الأمن القومي الأمريكي»، وعلّق فيما بعد بأن حدسه كان صائباً بتوقع أحداث سبتمبر ٢٠٠١، مؤكداً ضرورة اعتماد الإدارة الأمريكية على المتصوفة في محاربة الإرهاب والتصدي للجماعات الدينية المتطرفة.

وقد أتاحت له هذه المكانة أن يؤسس نحو ٢٣ مركزاً ومدرسة لطريقته النقشبندية في الولايات المتحدة الأمريكية وأن يقوم بزيارات لدول عدة مثل: تايلاندا وإندونيسيا وماليزيا وأوزبكستان وباكستان والهند وسيريلانكا واليابان وتركيا وانكلترا وإسبانيا والمغرب وبلاد الشام، واستُقبل في هذه الزيارات (برفقة شيخه ناظم في بعضها) استقبالًا رسمياً وعلى مستويات عليا.

ويبدي الدكتور هشام قباني عداء خاصاً للسلفية، فقد ألف عدداً من الكتب التي تهاجم الدعوة السلفية وتتهمها بالتطرف والإرهاب، ومن أبرز هذه المصنفات باللغة الإنجليزية: «كشف الحركة سلفية» (٢٠٠٠)، «عقيدة أهل السنة في مواجهة الفكر السلفي» (ترجمة وتعليق ١٩٩٦)، و«الرد على بدع السلفية» (١٩٩٦).

وعندما سأله مراسل صحيفة «صنداي ستريت تايمز»: هل تقول إن الوهابية هي المصدر الرئيسي للإرهاب؟ أجاب قباني: «بالطبع نعم؛ فالإسلام ظل مسالماً ولا يسمح بالعدوان، إلا أن أتباع المذهب الوهابي نشروا الأفكار المتطرفة ومولوها بأموال النفط، اليوم نجد الوهابية في كل مكان وليست فقط في السعودية، وإذا ذهبت إلى أي مسجد ستجد الكتب القادمة من السعودية عن محمد بن عبد الوهاب (مؤسس الوهابية) ولن تجد إلا الكتب التي كتبها علماء السعودية».

إلا أن المعضلة الأكبر في شخصية قباني تتمثل في حبه بالتفرد ورغبته في الاستئثار بالعلاقة مع الإدارة الأمريكية؛ إذ إنه لما لمس من شيخه ناظم اعتلال الصحة وعدم القدرة على الحركة والسفر، بادر إلى فرض نفسه كممثل وحيد للطريقة الحقانية النقشبندية، مما أثار حفيظة محبي حقاني، ومنهم حمزة يوسف الذي هرع إلى مقابلة حقاني في قبرص والتماس البركة مباشرة منه، كما قام علي الجفري بزيارة مماثلة طلب فيها الإجازة.

في هذه الأثناء كان قباني قد شرع في شن حملة ضد منافسيه الذين يملكون مصادر تمويل خليجية سخية؛ فاتهم بعض الذين يقدمون النصح للإدارة الأمريكية حول التطرف بأنهم متطرفون، فيما فهم على أنه تعريض بزميله حمزة يوسف الذي كان يحظى بمكانة في البيت الأبيض.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد نشرت محضر جلسة استماع لقباني استجابة لمطالبة مؤسسات إسلامية للاطلاع على فحواها، وفوجئت مختلف الجهات الإسلامية في أمريكا بتصريحات قباني التي ورد فيها: «إننا نريد أن ننصح حكومتنا الأمريكية وأعضاء الكونغرس أن هناك شيئاً كبيراً يدور وأنتم لا تعرفونه... وأخطر شيء يدور في هذه المساجد هو هذا الفكر المتطرف، وأصحابه نشيطون للغاية، ويسيطر هؤلاء على ٨٠٪ من المساجد في أمريكا والتي يصل عددها إلى ثلاثة آلاف مسجد، ولهذا يمكن القول أن الفكر المتطرف هذا ينتشر بين ثمانين بالمائة من المسلمين خصوصاً بين الجيل الجديد من الشباب».

وعلى إثر هذه التصريحات انبرت الجمعيات الإسلامية للرد على قباني، وعلى رأسهم حمزة يوسف وأساتذة معهد الزيتونة الذين خاضوا جدالاً مع أتباع قباني حول قضايا فلسفية تتعلق بموقف حمزة يوسف من دانتي وكتابه: «الكوميديا الإلهية».

وعلى الرغم من كثرة تقلباته؛ إلا أن العنصر الثابت في شخصية قباني تمثل في عدائه السافر للمملكة العربية السعودية؛ ففي شهر أكتوبر ٢٠٠٣ عقد مركز نيكسون ندوة حول الدور الذي يمكن أن تمارسه الطرق الصوفية في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وكان ضيفا الشرف في هذه اللقاء: محمد هشام قباني الذي أكد أن «السلفية» لا وجود لها في الإسلام، مشيراً إلى أنها: «مصطلح ابتدعه الملك فهد بن عبد العزيز في ثمانينيات القرن الماضي وانضوت تحته جميع الحركات المتطرفة في العالم الإسلامي، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية ترسل دعاتها لهدم المزارات والأضرحة في أنحاء العالم».

ويبدو أن هذا المشروع قد لقي آذاناً صاغية لدى متصوفة البيت الأبيض الذين أخذوا يتقربون من زعماء التصوف الشيعي حيث تمت إضافة شخصيات شيعية مقربة من البيت الأبيض على قائمة ضيوف المؤتمرات «الروحانية» التي يشارك فيها علي الجفري مدير مؤسسة طابة وعبد الله بن بيه مدير مركز التجديد والترشيد، أما قباني فقد استطاع أن يستخلص من شيخه ناظم في أبريل ٢٠١٢ بأن الإمام المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري، الإمام الثاني عشر الغائب عند الشيعة الإمامية.

وعلى الرغم من الخلاف القائم بين قباني ومنافسيه على زعامة الطريقة النقشبندية إلا أن العامل المشترك بين هذه الشخصيات يكمن في ارتكازهم على منظومة مصطلحية تتمحور حول تصوير الطرقية الصوفية على أنها الامتداد الطبيعي لأهل السنة والجماعة، في حين ينفون عن التيارات المخالفة لهم صفة الشرعية ويشنون حملة كراهية وتحريض لا تتناسب مع الشعارات التي يرفعونها حول التسامح ومد الجسور.

موسى فوربير: ولوج سبل العرفان عبر مؤسسة طابة



ولد موسى فوربير بولاية ماساشوسيتس، وترعرع في بورتلاند بولاية أوريغان، وفي مرحلة الدراسة الجامعية تخصص في علوم اللسانيات المعلوماتية والعلوم المعرفية بالجامعة الأهلية ببورتلاند، وهو التخصص الذي دفعه لدراسة اللغة العربية مما فتح له مجال التعمق في الإسلام.

وسرعان ما اعتنق فوربير الإسلام، ودرس الفقه الشافعي على يد شيخ كان يقيم في بورتلاند، وعلى شاكلة أقرانه من المتصوفين الغربيين ارتحل إلى العالم الإسلامي لنيل إجازات في العلوم الشرعية، فحط رحاله في دمشق حيث أقام بها أربع سنوات مع زوجته وأبنائه الثلاثة، ولازم عدداً من الشيوخ وعمل على ترجمة بعض النصوص إلى اللغة الإنجليزية.

ثم انتقل إلى القاهرة حيث التحق بدار الإفتاء المصرية وانخرط في دورات علمية تحت إشراف مفتي مصر السابق علي جمعة الذي أخذ عنه فوربير مفاهيم التصوف الطقوسي وغاص معه في تفاصيل العرفان، ولما أتم دراسته بقي إلى جانب علي جمعة يعمل مترجماً وباحثاً في دار الإفتاء المصرية.

وسرعان ما تلقفته مؤسسة «طابة» لدى تأسيسها في أبوظبي عام ٢٠٠٥؛ حيث تم تعيين علي جمعة في مجلسها الاستشاري وبادر جمعة إلى تزكية فوربير لدى علي الجفري الذي عينه باحثاً في المؤسسة ومفتياً فيها، فترجم عدة كتب إلى اللغة الإنجليزية، وصنف بعض البحوث الشرعية، ونشر بالاشتراك مع جبريل فؤاد الحداد دراسات في الحديث والمذهب الشافعي بالإنجليزية. كما اهتم بدراسة تقنية للفتاوى وعملية الإفتاء المعاصرة، والتواصل مع المستفتين وقنوات نشر الفتاوى، وأصدر دراستين في ذلك لصالح مؤسسة «طابة» ناقشهما في لقاء بجامعة كامبريدج عقد يوم ٢ يوليو ٢٠١٤.

ويمثل فوربير نموذجاً لاختراق شبكة طابة المجال الشبابي في الغرب، فعلى إثر تقلبه بين متصوفة الشام ومصر تلقفه علي الجفري في الإمارات ليمثل حلقة الوصل بينه وبين المجموعة الناشطة في دائرة حمزة يوسف في الولايات المتحدة الأمريكية وعبد الحكيم مراد في أوروبا، حيث عمل فوربير مستشاراً في (Straightway Ethical Advisory) وهي مؤسسة صوفية تعنى بتقديم المشورة في الخدمات التعليمية والمالية والاقتصادية عبر العالم، ويرأسها الناشطان الصوفيان: طه عبد البصير وفرج رباني ومن أعضائها كذلك: أشرف جمعة علي، وعبد الله بن حميد علي الاستاذ بمعهد الزيتونة ببركلي، وحمزة مقبول شودري، والنيجيرية فاطمة اليسع، مما يعكس البعد الدولي لمشروع التصوف السياسي الذي ترعاه دولة الإمارات.

الفصل الثالث:
مخاطر شبكة أبوظبي على أمن المملكة العربية السعودية

وصف الوهابية باليهودية: زلة لسان أم موقف رسمي؟



بعد عامين على الضجة التي أثارها بانتقاده لبعض الصحابة، وما تبعه من تعليق لبرنامجه التلفزيوني، عاد الشيخ أحمد الكبيسي في مطلع شهر أغسطس ٢٠١٤ لإثارة الجدل عبر مقابلة تلفزيونية اتهم فيها الإمام محمد بن عبد الوهاب، بأنه «صناعة يهودية».

وقال الكبيسي، في تسجيل فيديو تم تداوله على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي: «والله داعش وماعش وحتى محمد بن عبد الوهاب أبو الوهابية صنيعة يهودية مائة في المائة ودعهم يقتلونني إذا أرادوا»، وأضاف: «أنا مسؤول عن هذا الكلام أمام رب العالمين... والله حركة يهودية مرتبة ترتيباً لتمزيق الأمة، وقد مزقتها».

وعلى إثر ذلك التصريح توالت ردود الأفعال المستهجنة لتصريح الكبيسي، ومن ضمنها رد إمام الحرم المكي الشيخ سعود الشريم، بتغريدة قال فيها: «ضاقوا ذرعاً بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لموافقتها منهج السلف، فزعموا أنه صناعة يهودية، وهذا ديدن أعداء الحق: «وقالوا أساطير الأولين اكتتبها».

وتنوعت ردود فعل المتابعين عبر تويتر بين الدعوة إلى وقف برنامج الكبيسي والمطالبة بطرده من دولة الإمارات، في حين هرعت الدوائر الرسمية لاحتواء الأزمة عبر تصريحات شبه رسمية تتحدث عن متانة العلاقة بين الدولة المضيفة للكبيسي ودول الجوار.

ولتخفيف حدة التوتر الناتج عن هذا التصريح؛ أبلغت شرطة دبي المحامي السعودي عثمان العتيبي في ١٨ أغسطس بصدور قرار النائب العام بإحالة دعواه ضد الداعية العراقي أحمد الكبيسي في قضية هجومه على الوهابية وادعائه أنها صنيعة يهودية، وأكد المحامي العتيبي أنه تلقى دعماً معنوياً من بعض أحفاد الإمام محمد بن عبد الوهاب في قضيته، لافتاً إلى أن الهدف من هذه الدعوة هو: «تحرير الإنسان من عبودية الأشياء والناس، وأن الدفاع عن هذه القضية هو مبدأ ديني وأخلاقي لا يسوغ التنازل عنه».

إلا أن مشكلة اتخاذ بعض العواصم الخليجية قاعدة للتهجم على الفكر السلفي وحركة الإمام محمد بن عبد الوهاب وربطهما بالغلو والتكفير؛ لم تبدأ مع الكبيسي ولا تتوقف عنده، إذ يعمد العديد من منسوبي مؤسسات «التصوف السياسي» إلى لمز دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب والتهجم على نهج المملكة العربية السعودية ورموزها الإصلاحيين، وربطها بالتطرف والغلو.

ففي اليوم الذي أُعلن فيه عن إحالة قضية الكبيسي للقضاء؛ نشر سفير المملكة العربية السعودية في لندن الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز آل سعود مقالاً يرد فيه على مزاعم دعم المملكة للتنظيمات المتطرفة، مبدياً تحفظه على إطلاق مصطلح «الوهابية» للإشارة إلى العنف أو التطرف، قائلاً: «الوهابية ليست مذهباً مستقلاً في الإسلام، بل هي تمثل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في إحياء ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم».

وشدد السفير على أن السعوديين لا يقبلون أبداً إطلاق مصطلح «الوهابية»، مستحضراً ما ذكره ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز قبل ثلاثة أعوام، حين قال: «بعض الناس استخدم كلمة الوهابية لوصف رسالة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وذلك لعزل المسلمين السعوديين عن بقية العالم الإسلامي»، ولفت إلى ما ترمي إليه بعض الحكومات ووسائل الإعلام وبعض المحللين السياسيين من وراء إطلاق هذا المصطلح على الحركات المتطرفة بدءاً من طالبان في أفغانستان ومروراً بالقاعدة وانتهاءً بداعش، على أنه الخطر الإسلامي الذي يواجه الحضارة الغربية.

وعلى الرغم من تكرر التوضيح بضرورة التفريق بين التوجه السلفي للمملكة وفكر التطرف والغلو؛ إلا أن الاتهامات التي تنطلق من بعض عواصم الجوار لا تزال سارية على قدم وساق.

قد تكون نزعة الشيخ الكبيسي في إطلاق التصريحات المثيرة للجدل قد أوقعته في قضية ذات بعد قانوني؛ إلا أن ما تنشره مراكز البحث الرسمية وشبه الرسمية في دولة الإمارات أسوأ أثراً في تمزيق الصف المسلم واستخدام المذهبية لتأجيج معركة الاستقطاب السياسي.

ففيما يبدو رداً مباشراً على مقال السفير؛ نشر الباحث في مركز دلما للدراسات (في أبو ظبي)

حسن حسن دراسة في صحيفة «أوبزرفر» (أعيد نشرها في صحيفة العرب اللندنية ١٩ أغسطس ٢٠١٤) تنضح بعبارات التهجم على النهج السلفي للمملكة العربية السعودية ونسبة التطرف والغلو إلى دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب، قائلاً: «تحوّل التيار السلفي من شكله الأول، كجماعة دعوية دينية نادراً ما تخرج عن طاعة الحاكم إلى جماعة سياسية دينية سلطوية، وتنظيم داعش إحدى نسخها المهجّنة».

وإمعاناً منه في نسبة التكفير إلى فكر الإمام محمد بن عبد الوهاب أضاف حسن حسن: «شكّلت السلفية التقليدية والوهابية الأرضية الفقهية والعقائدية لهذا التيار»، وأضاف: «قام محمد بن عبدالوهاب بإحياء هذا المصطلح (السلفية) من جديد في القرن الثاني عشر الهجري وسميت

محاولته الإحيائية تلك بالحركة الوهابية، ومن أبرز ممثلي هذه المدرسة عبدالعزيز بن باز ومحمد ناصر الألباني ومحمد بن صالح بن عثيمين. فالاتجاه الجوهري و»الخفي»، الذي يجعل داعش ظاهرة محفوفة بالمخاطر هو تجاهل «الرجّة» الأيديولوجية والتغيير الاستراتيجي في عقيدة السلفية التقليدية»!

وفي نبرة تهكمية استنتج حسن حسن في دراسته أن جميع الحركات المتطرفة قد ولدت من رحم الفكر السلفي-الوهابي حيث: «ظهرت من صلب السلفية التقليدية سلفية متشدّدة تعترض على مبدأ السلفيين التقليديين الذي يقوم على الطاعة العمياء للحكام»!

وإلى جانب مقال حسن حسن الاستفزازي؛ يمكن سوق العديد من الأمثلة على الدراسات التي تصدرها مراكز ومؤسسات رسمية إماراتية تتضمن طعناً بالتوجهات الدينية في المملكة العربية السعودية وبأصولها الفكرية ونهجها الوسطي، وخاصة في كتابات منسوبي مؤسسة «طابة» مثل محمد سعيد رمضان البوطي وعلي جمعة مفتي مصر وكلاهما يتمتع بعضوية المجلس الاستشاري الأعلى للمؤسسة؛ إلا أننا قد قمنا باختيار الدراسة أعلاه لأنها نشرت في صحيفة «أوبزرفر» بعد يوم واحد من صدور مقال السفير السعودي في صحيفة «غارديان».

وتأتي هذه الدراسات والتصريحات العدائية ضمن حملة تشنها بعض الجهات المعروفة للطعن في السعودية وربطها بالإرهاب، متغاضية عما تبذله السعودية من جهود حثيثة لمكافحة حركات التطرف وفكر الغلو.

ولن تجدي معالجتها عبر رفع قضية ضد الكبيسي؛ بل يتعين التعامل معها بصفتها إستراتيجية مدروسة تعمل على تأجيج الفتنة في الصف الإسلامي، يدعونا ذلك للتنبيه إلى ظاهرة قيام بعض الجهات الرسمية بزج مؤسسات دينية في تجاذبات سياسية دعماً وتمويلاً، ولا شك في أن هذه المعالجة العبثية يمكن أن تتسبب في مخاطر شديدة تعيق دول مجلس التعاون عن تشكيل جبهة موحدة في التعامل مع المهددات الأمنية المشتركة.

تقاطعات الحملة ضد السعودية بين واشنطن وطهران



هناك تشابه كبير بين وصف برنارد لويس نهج المملكة السعودية بأنه: «أحد أكثر الأفكار جنوناً في تاريخ العالم الإسلامي» في شهر أكتوبر ٢٠٠٣، وتشبيه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن التحالف مع المملكة في شهر أكتوبر ٢٠١٤ بأنه: «مثل تحالف الغرب مع الطاغية السوفيتي ستالين خلال الحرب العالمية الثانية».

وفي الفترة الممتدة ما بين أكتوبر ٢٠٠٣ وأكتوبر ٢٠١٤؛ يمكن سوق أمثلة كثيرة من التصريحات العدائية التي أطلقها مسؤولون ومفكرون غربيون ضد المملكة العربية السعودية، ودعواتهم السافرة إلى استهداف مؤسسة الحكم في الرياض والمطالبة بتقسيم المملكة على أسس طائفية ومناطقية.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الجهات التي تقف خلف الحملة العدائية ضد الرياض تنظيماً وتمويلاً، وتبيين مخاطر توظيف الطائفية لتحقيق أهداف سياسية ذات طابع خارجي.

ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية جديدة للتعامل مع المنطقة العربية تتضمن تعزيز أمنها القومي عبر توظيف التنوع السكاني في العالم العربي لخدمة مصالحها، وأخذت تتعامل مع الثورات الشعبية التي اجتاحت الجمهوريات العربية من منظور تمكين الأقليات الشيعية كقاعدة لبناء علاقة تعاون

وتنسيق مع الفئات المجتمعية المعارضة.

وعلى الرغم من وجود خلافات أساسية مع إيران حول برنامجها النووي؛ إلا أن الإدارة الأمريكية قد وجدت أرضية واسعة للتعاون مع ملالي طهران في مواجهة الحركات المتطرفة التي أطلقت عليها مسمى: «الإرهاب السني» واستهداف الأنظمة الملكية التي بقيت صامدة أمام رياح التغيير العاتية.

ومثّل مؤتمر لندن الذي نظمه زلماي خليل زاد في ديسمبر ٢٠٠٢ نقطة فارقة في التعاون الأمني والسياسي بين كل من: «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» الذي تدعمه إيران، و»حزب الدعوة» مع الإدارة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقة بين الجماعات الشيعية وأجهزة الاستخبارات الغربية في المراحل التمهيدية للإطاحة بنظام صدام حسين ومن ثم تمكينهم من تولي مؤسسات الحكم في العراق عام ٢٠٠٣، ومارس هؤلاء دوراً مهماً باعتبارهم حلقة الوصل بين زعامات شيعة الخليج من جهة، وأجهزة الاستخبارات الغربية من جهة أخرى.

في هذه الأثناء كانت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تشهد تحسناً ملحوظاً؛ ففي الأشهر الأخيرة من رئاسته رفع جورج بوش من مستوى العلاقة مع إيران عن طريق إجراء حوارات غير مباشرة مع زعمائها، في حين شجعت إدارة أوباما سياسة التقارب مع إيران، وما لبث مساعد وزير الخارجية السابق ويليام بيرنز أن أفصح عن وجود حوار سري ومباشر مع الحكم في طهران، وأدى ذلك التصريح إلى استياء واسع في العالم العربي حيث شعرت الدول العربية بامتعاض شديد من استبعادها عن تلك المفاوضات.

وبالتزامن مع مبادرات التقارب الأمريكية-الإيرانية؛ نشرت مراكز الفكر الغربية أبحاثاً كثيرة حول آليات إحداث تغيير جذري في مؤسسات الحكم الخليجية عبر توظيف التناقضات الإثنية والمذهبية، ومن أبرزها منشورات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، وأبحاث معهد كارنيغي التي تناولت إمكانية امتداد الثورات الشعبية إلى دول مجلس التعاون، فضلاً عن أبحاث مؤسسة راند ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في هذا المجال.

وفي هذه الأثناء أسفرت بعض أروقة البحث الغربية عن وجهها العدائي عندما أخذت تسوق لدليل أعده منذر سليمان مراسل قناة الميادين في أمريكا عام ٢٠١٢ حول كيفية الإعداد لانقلاب عسكري في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، وتبنيهم في العام نفسه كتاب: «بعد الشيوخ: الانهيار القادم للأنظمة الملكية في الخليج» لمؤلفه كريستوفر ديفيدسون الذي بشر بقرب تداعي النظم الملكية أمام عواصف التغيير متوقعاً قرب سقوط العوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون.

جدير بالذكر أن مؤلف هذا الكتاب يعمل باحثاً في جامعة درم البريطانية، وكان قد عمل في

جامعة «زايد» بالإمارات العربية المتحدة، ويتمتع بعضوية المعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية في لندن وقد نشر أربعة كتب أخرى في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، تتناول الشؤون السياسية والاقتصادية في الخليج العربي بصورة سلبية.

إلا أن المفاجأة تكمن في ما نشرته صحيفة «غارديان» البريطانية وموقع «بي بي سي» من معلومات مثيرة حول تلقي كريستوفر ديفيدسون مبالغ طائلة من الحرس الثوري الإيراني والسفارة الإيرانية، وكذلك من قبل السفارة الأمريكية للتواصل مع شخصيات شيعية متشددة ودعوة مسؤولين إيرانيين للمشاركة في هذه الفعاليات.

وعلى إثر مواجهته بهذه الحقائق؛ أقر كريستوفر ديفيدسون بتلقي مساعدات من الحرس الثوري الإيراني، وكذلك من السفارة الإيرانية وذلك بهدف: «عقد فعاليات تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الغرب ومختلف مؤسسات الحكم في إيران».

وذكرت الصحيفة أمثلة عن مبالغ حصل عليها ديفيدسون من الإدارة الأمريكية ومن الحكومة الإيرانية على حد سواء، ومن جملة ذلك مبلغ خمسة آلاف جنيه إسترليني سلمته السفارة الإيرانية إلى جامعة درم لعقد ندوة عام ٢٠١٠.

وأشارت الصحيفة إلى أنه على الرغم من ادعاء ديفيدسون أن هذه البرامج تهدف إلى دعم الديمقراطية وتشجيع الحكومة الإيرانية لتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان؛ إلا إن ديفيدسون في الواقع لا ينتقد الحكم في إيران على الإطلاق، بل يقوم (مع مجموعة من طلابه) بشن حملات إعلامية ضد المملكة العربية السعودية، ويبشر في الإعلام الغربي بقرب «سقوط الأنظمة الخليجية».

جدير بالذكر أن العديد من طلاب ديفيدسون يساهمون في الحملة ضد المملكة العربية السعودية ويعملون بالتعاون مع أقطاب المعارضة المتطرفة في بريطانيا، كما ينشط عدد من الأكاديميين البريطانيين في لندن مستفيدين من عضوياتهم في مراكز بحثية بريطانية مرموقة لنشر مادة إعلامية ضد المملكة العربية السعودية، ومن ضمن هؤلاء الباحثين «كريستيان أولريكسون» الذي يشترك مع ديفيدسون في تهجمه على نظام الحكم في المملكة ويتمتع بعلاقات وطيدة مع أقطاب المعارضة المتطرفة في لندن.

ومن المؤسف القول أن بعض الجهات الغربية المشبوهة التي تشن الحملات التحريضية وتدعم المعارضة المتطرفة ضد الرياض لا تزال تحظى بتمويل سخي من أبوظبي، ومن ضمنهم عدد من الباحثين في كلية لندن للاقتصاد والتي حصلت على هبات من دولة الإمارات بقيمة ٥,٦ مليون جنيه إسترليني وذلك في الوقت الذي يعمل أساتذتها في مجالات ذات طابع سياسي وينشطون مع أقطاب المعارضة المتطرفة، حيث تحوم الشبهات حول هذه الكلية منذ فترة؛ ففي نهاية التسعينيات تحدثت الصحافة البريطانية عن تغلغل عناصر إرهابية

متشددة فيها، وفي الفترة التالية ظهرت فضيحة منح سيف الإسلام القذافي شهادة الدكتوراه نظير التمويل السخي الذي حصلت عليه من والده معمر القذافي.

وقد أصدر كبير القضاة في بريطانيا اللورد وولف تقريراً في نوفمبر ٢٠١١ أكد فيه أن إدارة كلية لندن للاقتصاد قد: «ارتكبت أخطاء ووقعت في تجاوزات أساءت كثيراً إلى سمعتها».

فهل تعي أبوظبي المهددات الكامنة خلف التمويل السخي الذي تقدمه لأقطاب اللوبي الإيراني في كل من لندن وواشنطن، وهل تدرك مخاطر دعم مشروع التقارب الصوفي-الشيعي على أمن المنطقة؟



شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ تدشين مشروع: «مكافحة التطرف» بمشاركة عدد من الشخصيات الأمريكية المعروفة، من أبرزهم: مستشارة الرئيس الأسبق جورج بوش لمكافحة الإرهاب فرانسيس تاونسند، ومسؤول دائرة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد بوش، ونائب مدير حملة بوش الرئاسية في ٢٠٠٣ مارك والس، والسفير الأميركي السابق لدى تشيلي أليخاندرو وولف، والمبعوث الأميركي الأسبق للشرق الأوسط دينيس روس، والممثلة الخاصة إلى التجمعات الإسلامية في أميركا فرح بانديش، والسيناتور السابق جوزيف ليبرمان، والمنسق الأسبق في البيت الأبيض لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل جيري سايمور، وعضو الكونجرس الأميركي السابق هاوارد لورانس.



أما الشخصيات العالمية التي تمكن المحافظون الجدد من استقطابها لهذا المشروع فتتضمن: سفير باكستان السابق لدى الأمم المتحدة منير أكرم، والمدير السابق للاستخبارات الألمانية الفدرالية أوجست هاننيغ، وسفير أستراليا السابق لدى الأمم المتحدة روبرت هيل، وسفير هندوراس السابق لدى الأمم المتحدة كرسينشو آركوس.

وتشير المصادر إلى أن المشروع الجديد يعمد إلى وضع جميع الحركات الإسلامية في خانة الإرهاب دون التمييز بين المتشدد منها والمعتدل.

وكان الدبلوماسي الأمريكي السابق والباحث في معهد واشنطن دينيس روس قد استبق تدشين هذا المشروع بكتابة بحث بعنوان: «الإسلاميون ليسوا أصدقاء الولايات المتحدة»، أشار فيه إلى استعار صراع الهوية في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً أن الثورات الشعبية قد أفرزت مشهداً جديداً من

الصراع بين: الإسلاميين وغير الإسلاميين في المنطقة العربية، حيث يخوض الرئيس المصري السيسي صراع وجود مع جماعة الإخوان المسلمين مدعوماً من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت، وبالتعاون مع الجزائر والمغرب والأردن.

وفي خلط متعمد للأوراق جمع روس سائر القوى الإسلامية في سلة واحدة تضم: «داعش»، والإخوان المسلمين، وجمهورية إيران وميليشياتها عصائب الحق في العراق وحزب الله في لبنان، مؤكداً أن القاسم المشترك لدى جميع هذه الحركات يكمن في: «وضع الهويات الوطنية في المرتبة الثانية بعد الهوية الإسلامية».

ويمكن سوق العديد من الدراسات التي يتم تداولها في دوائر اتخاذ القرار الغربي حول الموقف من صراع الهوية في الشرق الأوسط، والتي لا بد من التوقف عندها لإبداء الملاحظات التالية:

- من المنافي للحقيقة تصنيف صراع الهوية في المنطقة العربية على أنه محض خلاف بين الإسلاميين والعلمانيين، إذ يغيب عن إدراك روس وأقرانه تأكيد حقيقة مفادها أن الحركات القومية واليسارية التي هيمنت في الفترة الماضية قد قامت على مفاهيم قومية عابرة للحدود، ولم يشكل ذلك خطورة على الهوية الوطنية في مختلف الدول التي خضعت لحكم هذه الأحزاب.

- لا يصح وضع جميع القوى الإسلامية في تصنيف واحد، إذ أن العديد من الجماعات الإسلامية تؤمن بالهوية الوطنية وتعمل على تعزيزها، كما أن

الصراع الطائفي الذي أوقدت واشنطن فتيله لدى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لا يزال يمثل المعضلة الأكبر في سبيل تحقيق السلم الأهلي في المجتمعات المسلمة.

- من المثير للاستغراب أن تعمد الإدارة الأمريكية إلى إنفاق الملايين لتأهيل وتدريب وتمكين الأقليات الإثنية والطائفية والمذهبية، ومن ثم تتحدث عن حماية الهوية الوطنية للدول العربية، فهل يمكن أن ينفي روس ما بذلته إدارات بوش وكلنتون وأوباما لشرعنة قوى التطرف متمثلة في منظمة الثورة الإسلامية وحزب الدعوة الشيعي وقوات البيشمركة، وما تبذله في الوقت الحالي لتمكين الدفعة الجديدة من الميليشيات الطائفية العابرة للحدود متمثلة في التعاون مع عصائب الحق العراقية، وحزب الله العراقي، وحزب الله اللبناني، فضلاً عن التعاطف الذي تبديه الإدارة الأمريكية الحالية مع الحوثيين.



- وفي استمرار لمفهوم التعميم وخلط الأوراق يوصي روس الحكومات الغربية بعدم مد يد التعاون مع الإسلاميين، معتبراً أن معتقداتهم لا تتوافق مع مبدأ التعددية أو الديمقراطية،

ومتجاهلاً بذلك الدور الذي تمارسه بعض القوى الإسلامية في المحافظة على التوازنات السياسية في المنطقة، بل يرى أن المعتدلين لا يقلون خطورة عن المتطرفين قائلاً: «لم يتخل حزب النهضة عن السلطة سوى عندما أدرك أن

سياسته ترتد عليه»، مشدداً على ضرورة أن يفهم أردوغان أن دعمه لجماعة «الإخوان المسلمين» سيحد من تعاون واشنطن معه وسيعزل تركيا حتماً عن جيرانها.

وتتحدث المصادر عن حالة من السعادة تنتاب يوسف العتيبي سفير دولة الإمارات في واشنطن نتيجة لهذه التطورات، حيث بادر العتيبي إلى ركوب الموجة ونشر مقالات في صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية و»صنداي تليغراف» البريطانية يدعو فيها إلى تشكيل تحالف مع الدول الغربية لمكافحة التطرف، إلا أن جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي قد رد عليه بتصريح اعتبر فيه التحالف مع السعودية والإمارات مثل تحالف واشنطن مع ستالين في فترة الحرب الباردة، مما شكل صدمة لسعادة السفير الذي كان يعتقد أن دولته سترقى إلى مستوى الصداقة مع واشنطن في يوم ما.



وأكد روس ما جاء في تصريح بايدن عندما صنف دولة الإمارات ضمن «الحكومات الاستبدادية» ملمحاً إلى أن التعاون معها لا يعدو أن يكون حلف مصلحة يوشك أن ينفضّ بمجرد تحقق الغرض منه، ورأى روس ضرورة دعم مصر والإمارات في قصفها للإسلاميين في ليبيا، وذلك بهدف: «التأثير على أفعالهما»، مما يؤكد مفهوم انعدام الثقة لدى الإدارة الأمريكية بهذه الأنظمة التي كانت ولا تزال تعمل على تقويضها.

قد تشعر أبوظبي بالرضا عن الدعم الأمريكي لتوجهاتها الآنية؛ إلا أنه لا بد من تذكير دهاقنتها السياسيين أن الإدارة الأمريكية تعمل على رسم خريطة إثنية طائفية للمنطقة العربية لا يوجد اسم دولتهم عليها، بل تعمد الإدارة الأمريكية إلى توظيف التناقضات المجتمعية

لتحقيق مصلحتها وتعزيز نفوذها في المنطقة، ويؤكد مساعد الخارجية الأمريكية السابق هذه الحقيقة بقوله: «وفي النهاية يشكل خط الصدع في الشرق الأوسط فرصة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية»(!)

الوهابية: من منظور موظف الاستخبارات البريطانية السابق أليستركروك وحسن نصرالله



نشر موظف الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI٦) أليستركروك مقالاً في موقع هفنغتون بوست (٢٨ أغسطس ٢٠١٤) بعنوان: «لا يمكنكم فهم داعش إذا لم تفهموا تاريخ الوهابية في العربية السعودية».

ومن خلال هذا المقال حمل سليل الإمبراطورية البريطانية العظمى عبء الرجل الأبيض مضطلعاً بمهمة التحليل التاريخي لنشأة «داعش» عبرربطها بدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

وفي انتقائية مراوغة أخذ مدير مركز الصراعات والدبلوماسي السابق يقفز عبر المراحل التاريخية ليؤكد الصلة بين: فكرشيخ الإسلام ابن تيمية ودعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب وحركة «إخوان» الملك عبد العزيز، والتيارات السلفية المعاصرة، مستنداً إلى منظومة مصطلحية تتمحور في: (التكفير، الجهاد، السلفية) ليربط أسس المملكة العربية السعودية بفكر «جاكوبين» الراديكالي الذي انتشرفي بريطانيا إبان القرن التاسع عشر، وبالفكر النازي الذي يقوم على شعار: «رايخ واحد، شعب واحد، قائد واحد»، مدعياً أن الوهابية قامت على شعار: «حاكم واحد، سلطة واحدة، مسجد واحد».

وبعد هذا العرض البهلواني استنتج الدبلوماسي المخضرم أن الخطرالقادم على الحضارة البشرية يكمن في: «أصول المشروع السعودي-الوهابي».

لكنه في استنتاجه ذلك لا يأتي بجديد؛ بل يكرر ما قرره أستاذه في التاريخ برنارد لويس عندما شبه أصول الدولة السعودية بحركة «كو كلكس كلان» المسيحية المتطرفة في أمريكا، ويستعير

التصوير التراجيدي للفكر السلفي في تقارير مؤسسة راند (٢٠٠٣) ومركز نكسون (٢٠٠٤) ومعهد كارنيغي (٢٠٠٧)، والذي تجسد في بحث نشرته صحيفة نيويورك تايمز (٢٠ أغسطس ٢٠١٢) تحت عنوان: «لا تخافوا من سائر الإسلاميين، بل خافوا من السلفيين» وتحدثت عن ظهور: «هلال سلفي ينبع من مشيخات الخليج [الفارسي] ممتداً إلى الشام وشمال أفريقيا، ويمثل ظاهرة مقلقة في مرحلة الثورات العربية، حيث يتحرك هؤلاء المتشددون في المجال السياسي الذي كان يهيمن عليه الجهاديون».

وبدلاً من استدعاء التاريخ لتبرير مشاريع إعادة تقسيم المنطقة كان من الأجدر بكروك البريطاني أن يكشف عن السجلات المعاصرة لدى جهاز الاستخبارات (MI٦) حول نشأة تنظيم الدولة في العراق تحت كنف الاحتلال الأمريكي، والدعم الذي تلقاه قادة التنظيم من الحرس الثوري الإيراني عبر استئجار شقق لهم في طهران والتسهيلات التي حصلوا عليها من فيلق القدس، فضلاً عن تسرب مئات المقاتلين من بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية للانضمام إلى صفوف هذا التنظيم دون حسيب أو رقيب.

لكن كروك قفز عن هذه المعلومات الحساسة ولجأ إلى رومانسية التاريخ كي يتملص من المسؤولية التاريخية لبلاده في ظهور فكر التطرف وحركات الغلو تحت كنف التحالفات العسكرية التي صاغها سيده توني بلير مع البيت الأبيض آنذاك.

ومن المثير للاهتمام أن كروك قد توقف فجأة عند ذكر مخاطر السلفية، دون أن يتحفنا بالنسخة الإسلامية البديلة التي ترشحها الدوائر الرسمية البريطانية متمثلة في التحالف الصوفي-الشيعي؛ إذ كان من الممكن لكروك أن يختصر السرد التاريخي ويعرض مادة أكثر معاصرة حول الدعم الرسمي الذي حصل عليه زعماء النقشبندية وأتباع مؤسسة الخوئي في دوائر اتخاذ القرار البريطاني خلال فترة خدمته، لكنه ترك المهمة لحسن نصر الله زعيم ميلشيا حزب الله الإرهابية عندما تحدث في مناسبة إحياء الليلة الثالثة من مراسم عاشوراء، في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، قائلاً: «إننا نحتاج اليوم إلى أن نسمي الأشياء بمسمياتها، فمنذ ٢٠٠ عام نشأ تيار فكري جديد في المنطقة العربية، وقدر له أن تتوفر له قدرات حكومية، ويعمل لتعزيز ونشر أفكاره في كل العالم، أنشأت له مدارس وجامعات في كل أنحاء العالم، وأسست له مراكز دراسات وصحف ودور نشر ووسائل إعلام وصولاً إلى الفضائيات، أنفقت لنشر هذا الفكر مئات مليارات الدولارات من جميع أنحاء العالم... من الواجب أن نقول الحق كما هو، عمق هذا الفكر هو الفكر الوهابي، هؤلاء أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، هذه الوهابية التي عمل على نشرها وتمويلها في العالم، وهنا تكمن

الخطورة، ومن يبحث عن علاج جذري يجب أن يذهب إلى أصل المشكلة».

ولتقصي «أصل المشكلة» يتعين معرفة أسباب خروج زعيم الميلشيا المتطرفة عن النص الذي اختطه أسياده في طهران، حيث تبدأ فصول القصة من بحث نشره معهد واشنطن (٢٠ أبريل ٢٠١٤) يتناول تحول المواقف الغربية تجاه إيران إثر توجه البيت الأبيض لصياغة حلول سياسية للمنطقة عبر تسوية شاملة مع طهران، وقد تحذو حذوها الحكومات الأوروبية المتخوفة من تزايد أعداد الجهاديين الأوربيين في المنطقة العربية.

وظهر تحول الموقف الأمريكي تجاه حزب الله في تصريح وزير الخارجية الأمريكي أن أمريكا لا تمانع من التعامل مع حكومة لبنانية يشارك فيها حزب الله، مضيفاً: «يجب أن تقوم إيران وروسيا وحزب الله بدور لوقف الحرب في سوريا»، وهي أول مرة يتحدث فيها وزير خارجية أمريكي بصراحة عن دور إقليمي للحزب كطرف مستقل لإنهاء الأزمة في سوريا.

وجاء ذلك التصريح بالتزامن مع نشر تقرير غربي حول مفاوضات أجراها جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية مع ممثلين عن حزب الله، الذي عرض خدماته لمحاربة: «قوى التطرف السني»، وتزامن مع نشر هذه التسريبات ظهور تصريحات لحسن نصر الله يؤكد فيها على إمكانية أن يكون لحزبه دور أساسي في محاربة «الجماعات المتطرفة» وحل المشكلة السورية لو رغبت الدول الغربية في التفاوض معه، وأكد المصدر أن أول جلستين من المفاوضات عُقدتا بين ممثلين عن الاستخبارات المركزية الأمريكية وممثلين عن حزب الله في قبرص، وأُسندت إلى السفير الأمريكي في بيروت «ديفيد هيل» مهمة تنسيق الاجتماعات وصياغة نقاط الاتفاق بين الطرفين.

وحرص خامنئي على تعزيز هذه التوجهات من خلال التأكيد على الدور الذي تضطلع به طهران في: «محاربة الجماعات الوهابية والسلفية والدول التي تمولها»، وذلك بالتزامن مع تأكيد دو أوليفانت مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق أن الإدارة الأمريكية ماضية في برنامجها لتمكين الأقليات الإثنية والطائفية في المنطقة حيث تعمل فرق من الجيش الأمريكي مع حزب العمال الكردستاني ومع ميليشيا عصائب الحق التي تحارب تحت قيادة قاسم سليماني قائد فيلق القدس، ويبدو أن حسن نصر الله قد قرر ركوب هذه الموجة عبر تقديم خدماته في محاربة الإرهاب.

وعلى إثر هذا الخطاب العدائي تلقف «خدام السيد» تصريحاته ضد المملكة لوضعها في إطار إستراتيجي حيث علق غسان جواد من بيروت على تصريحات حسن نصر الله بقوله: «إن تنظيف الإسلام يحتاج للتفريق بين إسلام محمد بن عبد الله وإسلام محمد بن عبد الوهاب، فالوهابيين دمروا الإسلام لرفضهم الآخر وأعادوا الإسلام إلى القرون الوسطى عبر فرض فكرهم المتخلف».

والحقيقة هي أن خطاب حسن نصر الله قد حمل في طياته تناقضات كبيرة، تمثلت في: اتهام الوهابية بالإرهاب والتكفير وهو زعيم أكبر مليشيا خارجة عن القانون تكفر رموز الإسلام وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتأكيده أن: «الإسلام لا يبحث عن القتل إنما يبحث عن إنقاذ الناس» في الوقت الذي تعيث فيه ميليشياته الطائفية القتل والفساد في الأراضي السورية، وادعاؤه الدفاع عن الإسلام في مواجهة التكفيريين الذين يقدمون نموذجاً مشوهاً للإسلام، في حين يعمد إلى تشويه سمعة مخالفيه من المسلمين لتوجيه رسالة إلى الغرب مفادها أن معالجة الإرهاب تتم في استهداف أسس المملكة العربية السعودية بالتعاون مع نظام الولي الفقيه.

وبالإضافة إلى هذه المفارقات العجيبة؛ فإنه يجدر التنبيه إلى توقيت ذلك الخطاب الذي جاء بعد يومين من خطبة الشيخ عبد الرحمن السديس بالمسجد الحرام في الدفاع عن أسس المملكة وتبيين حقيقة استخدام مصطلح «الوهابية» للطعن في نهج المملكة وأسسها الفكرية والسياسية.

ويأتي هذا التصريح العدائي ضمن هجمة شرسة تشنها مختلف الجهات المرتبطة بالمشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط؛ ابتداء باتهام أحمد الكبيسي الإمام محمد بن الوهاب أنه صناعة يهودية من دبي، مروراً بالحملة الإعلامية ضد الوهابية والفكر السلفي بالتزامن مع عقد: «منتدى السلم الأهلي» و«مجلس حكماء» أبو ظبي، وتهجم حسن حسن الباحث في أحد مراكز دولة الإمارات على الإمام محمد بن عبد الوهاب والدعوة السلفية رداً على ما كتبه الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز من توضيحات حول الدعوة الوهابية، إضافة إلى الاتهامات التي وردت في مقال أليستر كروك من لندن، واتهام نائب الرئيس الأمريكي المملكة العربية السعودية بدعم الإرهاب، وانتهاء بخطبة حسن نصر الله من بيروت.

وعلى الرغم من الدور الذي تضطلع فيه المملكة العربية السعودية في التصدي لفكر الغلو والتكفير إلا أن هذه الجهات تنكر الدور الأساسي للمملكة في مكافحة التطرف، وتشن حملة عدائية تظهر حجم التعاون الذي وصلت إليه الاستخبارات الغربية مع الإيرانيين، وتعكس حجم التنسيق بين أقطاب مشروع التصوف السياسي ومشروع التوسع الصفوي في المنطقة.

المؤسسة الدينية في السعودية وغياب الدور الإقليمي



قام الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بإحداث متغيرات في المؤسسات الدينية طالت معظم المناصب الكبرى؛ ففي شهر فبراير ٢٠٠٩ أعلن الملك تعيين سبع قضاة في المحكمة الإدارية العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف، ونحو ٥٠ قاضياً جديداً في مختلف المحاكم الشرعية بالمملكة، وتمت إعادة هيكلة وتوسيع مجلس كبار العلماء، وأدخلت عناصر جديدة في الدورة الخامسة لمجلس الشورى ضمت ٨٢ عضواً جديداً من أصل ١٥٠.

وهدفت هذه التغييرات إلى تطبيق المرسوم الملكي الصادر عام ٢٠٠٧ لإصلاح القضاء؛ حيث عين الملك رؤساء جدد لكل الأنظمة القضائية وأطلق محكمتين علويتين جديدتين، ووسع صلاحيات المحاكم الشرعية وأضاف نظاماً جديداً لاستئناف الأحكام ومراجعتها، وأعاد هيكلة هيئة كبار العلماء تحت أمين عام جديد ووسع عضوية الهيئة لتتكون من ٢١ عضواً يمثلون المذاهب الأربعة. بالإضافة إلى تعيين الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع والشيخ عبد الله بن محمد المطلق والشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان مستشارين في الديوان الملكي، وتعيين الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل رئيساً لديوان المظالم، وتعيين الشيخ فهد بن سعد الماجد أميناً عاماً لهيئة كبار العلماء بالمرتبة الممتازة، وتعيين الشيخ محمد بن فهد الدوسري رئيساً للمحكمة العليا بمرتبة وزير.

كما شملت التعديلات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي عزل رئيسها وحلة محله

الشيخ عبدالعزيز بن حمين الحمين رئيساً عاماً برتبة وزير، وبادر الحمين فور تعيينه إلى عقد مؤتمر صحفي تحدث فيه عن مشروع إصلاح شامل في الهيئة.

وكان من أبرز المتأثرين بهذه الحملة الشيخ صالح اللحيدان الذي أُعفي من رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وعمدت بعض الجهات إلى تحميله المسؤولية عن عرقلة الإصلاح في هذه المؤسسة، ثم أوكلت وزارة العدل إلى الدكتور محمد العيسى الذي تبنى مشروع «عدل» لتحديث مؤسسة القضاء تحت إشراف الوزارة، وجلب خبراء غربيين على رأسهم: ماركوس زيمر وفيليب جيمس ووكر وديفيد ستيلمان وبيري ماهوني لتطوير الأنظمة القضائية في المحاكم الشرعية على النمط الغربي.

وبعد مرور خمس سنوات على تلك التغييرات... تبين أن المملكة لا تزال بحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولاً وواقعية واستيعاباً لمتطلبات المرحلة؛ وتعالت الأصوات المنتقدة لأداء المؤسسة الدينية، وانضم الملك الراحل عبد الله نفسه إلى المنتقدين متهماً علماء المملكة بالصمت والكسل في القيام بواجبهم لخدمة الدين.

وبعيداً عن معركة التجاذب بين التيار الإسلامي والليبرالي في المملكة ظهرت كتابات مهمة تناولت أبرز مكامن الضعف في المؤسسات الدينية متمثلة في قطاعات: الإفتاء والعدل والحسبة والشؤون الإسلامية، والتي يهيمن عليها مجموعة من العلماء التقليديين المتحالفين مع السلطة، والذين وجدوا أنفسهم في موقع متأخر عن أداء علماء ودعاة «الصحوة» المستقلين عن مؤسسات الإدارة والحكم، حيث كان أداء المشايخ المستقلين أكثر كفاءة في تعاملهم مع التحولات المجتمعية وتمتعوا بتواصل مباشر مع الشعب في حين فشلت المؤسسة الرسمية في إيجاد منافذ للتواصل المباشر مع أبناء المجتمع.

ومثلت مشكلة الارتباط بالسلطة عائقاً كبيراً أمام المؤسسة التقليدية وخاصة في مجال القضاء والإفتاء، حيث اتهم رؤساء المؤسسات التقليدية برهن قراراهم الديني لصالح السلطة، وذلك بخلاف العلماء المستقلين الذين تمتعوا بقدر أكبر من حرية الحركة وإبداء الرأي.

ولم تمض هذه المفارقة دون لفت انتباه السلطة التي وجدت نفسها في موقع تصادم مباشر مع عدد من العلماء كالشيخ صالح اللحيدان الذي أُعفي من رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، والشيخ سعد الشثري الذي تمت إقالته بسبب رأيه في موضوع الاختلاط، وبادر الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز إثر ذلك بإصدار مرسوم (٢٠١٠/٨/٢) يقضي بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء.

وعلى الصعيد نفسه؛ فإن رموز «الصحوة» كانوا أكثر تجاوباً مع التحولات العميقة التي شهدها العالم العربي في السنوات الثلاث الماضية، فكانت لهم آراء ناضجة في المضمار

الثقافي والسياسي، ونجحوا في تحقيق حضور واسع القنوات الفضائية وأجهزة الإعلام، وتمتعوا بجماهيرية كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع منسوبي المؤسسة الرسمية الذين افتقدوا للكاريزما وفقدوا عنصر المبادرة والقدرة على التأثير في الجماهير.

كانت النقاط المذكورة أعلاه محاولة لاختصار أهم أوجه المقارنة بين تطور المؤسسة الدينية الرسمية ودعاة «الصحوة» في المملكة؛ مع ضرورة الاعتراف بأن الاختصار كان مخلاً إلى حد ما، فقد واجه «شيوخ الصحوة» نقداً لاذعاً من تيار نشأ في كنف السلطة كفريق رديف يسعى إلى رهن الشأن الديني للسلطة بصفة مطلقة، وأسهمت هذه المجموعة في ملء المجال العام بمادة مفرطة في تشويه صورة الدعاة المستقلين، وغصت الساحات الإلكترونية بعشرات الألقاب والمسميات المستحدثة بهدف الانتقاص من أتباع التيارات غير المحسوبة على الدولة.

وفي مقابل هذا التيار؛ أُثريت ساحة الاستقطاب المجتمعي بجدل آخر بين التيار «الإسلامي» والتيار «الليبرالي»، وقد أشار جمال خاشقجي إلى هذه الحالة الانقسامية بقوله: «يجب أن نعترف بأن بلدنا في حالة استقطاب، وهي حالة مزعجة، السعودي التجديدي الذي يوصف بأنه ليبرالي يتهم نظيره المحافظ بأنه من أنصار القاعدة، وفي المقابل، يتهم المحافظ مواطنه التجديدي بأنه عميل لأميركا، وبأنه طابور خامس».

وبعيداً عن الجدليات التي استحدثها منسوبو التيار الليبرالي في نقد المؤسسة الدينية وعلاقاتها بالسلطة؛ تظهر في الآونة الأخيرة فجوات خطيرة جراء التعامل مع الملف الديني على أنه شأن داخلي، ففي ظل انتشار المرجعيات العابرة للحدود بدا واضحاً للعيان أن أعداداً غفيرة من المسلمين حول العالم يرجعون إلى علماء المملكة في شؤونهم العامة، إلا أن رموز السلطة وأقطاب المؤسسة الدينية لا يزالون قاصرين عن فهم أبعاد هذه الميزة ومخاطرها على حد سواء.

فقد بادر مشايخ «الصحوة» إلى استقطاب تيار إسلامي واسع في مختلف أنحاء العالم، وأصبح لديهم جمهور غفير في القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي وفي الندوات والمؤتمرات الحاشدة في مختلف أنحاء العالم، مما أثار حنق السلطة التي رأت أن الدعاة لم يلتزموا بالخط السياسي للمملكة فيما يتعلق بحلفائها وخصومها في معركة الاستقطاب.

أما المؤسسة الدينية التقليدية فإنها تأثرت بحركة التعيينات والعزل غير المنضبطة بنسق محدد حيث ربط عبد العزيز الخميس (في دراسة نشرها موقع «ميدل إيست أونلاين») إقصاء الشيخ صالح اللحيدان عن القضاء بعلاقته الوطيدة مع الأمير الراحل سلطان بن عبد العزيز، ولاحظ آخرون استمرار حالة الارتباك في التعامل مع الشأن الديني؛ فعلى إثر

اللغط الذي أثير حول موضوع الاختلاط في معرض الكتاب بالرياض (٢٠١٠) نقل الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز عن وزير الداخلية توجيهه بإيقاف الاختلاط في المعرض، ثم قامت وزارة الثقافة والإعلام بنفي هذا التوجيه وحجبت الموقع الإلكتروني الذي بث الخبر! وكانت وكالة الأنباء السعودية قد نشرت قرار إقالة الشيخ أحمد الغامدي الذي تحدث عن إباحة الاختلاط في ظروف معينة من منصبه في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم ألغي القرار في غضون ساعات قليلة وسحب الخبر من الوكالة.

ويمكن سرد العديد من الأمثلة على ارتباك جهاز السلطة في تعامله مع الشأن الديني وغياب النسق الناظم لحركة التعيين والعزل، مما أفقد المؤسسة فرصة إبراز عناصر قيادية يمكن أن تملأ الساحة الإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد نفسه فإن المؤسسة الدينية واجهت طعنات نافذة من الإعلام العالمي الذي دأب على تحميل النهج: «السلفي» للمملكة مسؤولية ظهور الحركات التكفيرية معتبراً أن المؤسسة الدينية السعودية هي المحضن الذي أنتج حركات التطرف والإرهاب.

وقد علق الكاتب الصحفي حمد الماجد على هذه الظاهرة بقوله: «فقط السلفية السنية هي العقيدة الوحيدة على وجه الأرض التي تقف خلف إرهاب الماضي والحاضر والمستقبل، وهي العقيدة الوحيدة التي تلام وتتهم على أخطاء أفرادها وأغلاط في أدبياتها، واللافت أن من يُلقي التهمة هو في الغالب من المسلمين، بل ممن رضعها مذ كان في المهد». (الشرق الأوسط ٢ سبتمبر ٢٠١٤).

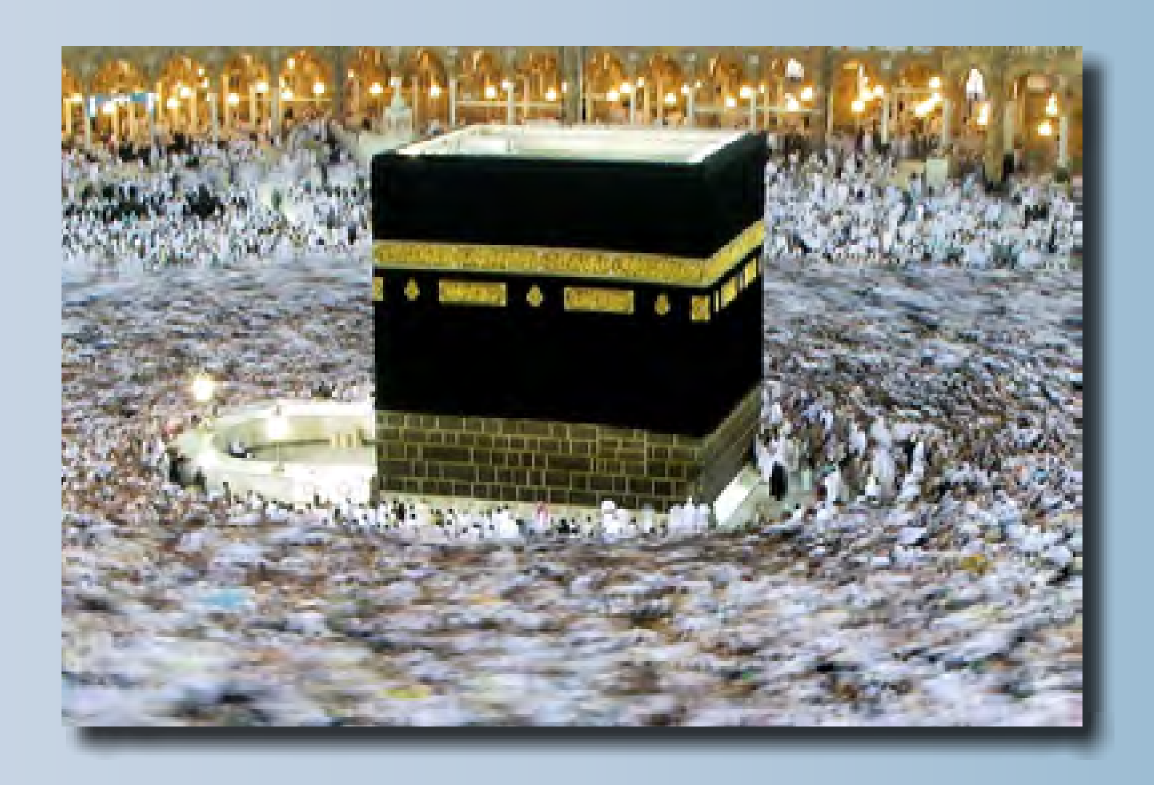
والحقيقة هي أن حمد الماجد قد وضع يده على جرح نازف؛ إذ إن الإعلام السعودي (الرسمي وشبه الرسمي) يشن حملة غير مبررة على مؤسسات الإفتاء والقضاء والحسبة وعلى الدعاة فيما يبدو وكأنه عملية تصفية حساب ليبرالي ضد الإسلاميين، دون أن تدرك هذه المؤسسات الإعلامية أن الهجمة على التيار الديني في المملكة لا يقصد به شخصيات بعينها أو أخطاء محددة بل هي حملة غربية تستهدف أسس المملكة التاريخية والثقافية.

ومع اعترافنا بأن التجارب الإدارية لرموز المؤسسة الدينية هي تجارب بشرية لا تعلو على النقد؛ إلا إنه لا بد من التأكيد على أن معالجة مثل هذه الأمور لا تكون عبر برامج ومقالات تعمد إلى التشهير (والشتم) والانتقاص.

كما أنه لا يسوغ تسليم التغطية الإعلامية للشأن الديني في السعودية إلى متدربين وهواة يقرنون تغطية أخبار الفنانين والمطربين بنقد المؤسسة الدينية ورموزها، ويغفلون دور علماء المملكة في صد الهجمة التكفيرية، ويرسخون فكرة التشدد الديني في المملكة دون إدراك خطورة مثل هذه الادعاءات.

والحقيقة هي أن الإدارة الارتجالية والعشوائية في تغطية للشأن الديني في الإعلام الإقليمي قد عزز الانطباع بأن الدولة قد فقدت سيطرتها على المؤسسة الدينية في مرحلة حاسمة من تاريخها المعاصر، ويبدأ الحل من إدراك مختلف الأطراف بأن الشأن الديني في المملكة لم يعد يقتصر على أشخاص أو دوائر حكومية، بل هو ملف دولي حساس يتضمن مخاطر كبيرة وفرص واعدة، ولا شك في أن سوء إدارته سيكون لها أثر وخيم على أمن المملكة واستقرارها.

صراع المرجعيات وغياب المشروع الوسطي الرشيد



تتبنى بعض المؤسسات الغربية برامج عدائية تجاه المملكة العربية السعودية وتنسب إليها فكر التطرف والإرهاب، وتلقى هذه المؤسسات الدعم من شخصيات أمريكية مرموقة مثل برنارد لويس الذي شبه المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية بجماعة «كوكلكس كلان» المسيحية المتعصبة، ومثل هنري كيسنجر الذي طالما دعا إلى تقسيم المملكة العربية السعودية.

ويمكن سرد أسماء كثيرة من النخب العسكرية والأكاديمية الغربية التي تدعو إلى إسقاط الحكم في المملكة وتقسيمها على أسس إثنية وطائفية، ومن ضمنهم الضابط المتقاعد رالف بيترز الذي نشر مقالاً (يناير ٢٠٠٢) ذكر فيه أن الحرب على الإرهاب ستبقى ناقصة ما لم تتم معالجة: «قضايا الإرهاب الأصولي والتخريب والكراهية الصادرة من السعودية التي لعبت دوراً في تقويض الأنظمة العلمانية ونشر التطرف في العالم الإسلامي وإعادة حقوق الإنسان إلى الوراء».

وكذلك لوران موريس الخبير الإستراتيجي بمؤسسة راند والذي تحدث (يونيو ٢٠٠٢) عن: «دور المملكة العربية السعودية في دعم الإرهاب والتخطيط له وتمويله»، ودعا الإدارة الأمريكية للسيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية إذا لم تتبنى الرياض إصلاحات

جذرية في الحكم.

ومنهم كذلك ماكس سانجر مؤسس معهد «هدسون» للدراسات الإستراتيجية الذي قدم تقريراً لوزارة الدفاع الأمريكية (أغسطس ٢٠٠٢) دعا فيه إلى تقسيم المملكة على أسس طائفية وإنشاء كيان للشيعة الذين يمثلون: «غالبية سكان المنطقة الشرقية، بينما يمثل السنة الوهابيون أقلية صغيرة في هذه المنطقة».

وتتصاعد نبرة مهاجمة المملكة العربية السعودية كلما تصاعدت وتيرة نشاط الجماعات الإرهابية، حيث تعمد مراكز الفكر الغربية إلى ربط التطرف بدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب والأسس «السلفية» للمملكة واعتبارها محضن هذه الجماعات زوراً وبهتاناً، ومن ضمن هذه الجهات مجلة فورين بوليسي التي نشرت مقالاً (٢٢ سبتمبر ٢٠١٢) ينسب السلفية إلى التطرف والغلو، ويربطه بالتمويل الرسمي السعودي الذي يهدف إلى: «إذكاء فكر المواجهة بين الإسلام والغرب»!

كما نشر مركز «ستراتفور» دراسة رديفة (٢ أكتوبر ٢٠١٢) تحذر من انتشار السلفية ونسب فكر التطرف إلى الحركات السلفية التي: «تحصل على الدعم والتمويل من الرياض».

مشروع المرجعية الإسلامية البديلة

وبالتزامن مع الحملات التي تشنها جهات غربية باتت معروفة بتوجهاتها ومآربها في مهاجمة الرياض، تعمل مجموعة من أتباع الطريقة النقشبندية على إنشاء مرجعية صوفية بمباركة أمريكية ورعاية غربية.

وقد تلقت هذه المجموعة دفعة كبيرة عندما تبنتها أبوظبي، وأخذت تسوق لبرامجها دون الالتفات إلى ما يجره ذلك من مخاطر على أمن دول الجوار، ففي اجتماع «منتدى السلم الأهلي» في مارس ٢٠١٤ الذي حضره نحو ٢٥٠ مشارك من مختلف دول العالم اقتصر حضور الوفد السعودي على شخصيات منتقاة على أسس شخصية لا يمكن القول أنها تمثل الخط الفكري للمملكة.

وجاء إعلان تأسيس «مجلس حكماء المسلمين» في أبوظبي (يوليو ٢٠١٤) في ظل حملة يقودها الإعلام الإماراتي المضيفة لتلميع دور الأزهر ومحاولة فرضه كمرجعية دينية للأمة الإسلامية بالتزامن مع حملة غير مبررة ضد الفكر السلفي، ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

ويمكن العثور في الموقع الرسمي لمؤسسة «طابة» على مادة وفيرة حول الفعاليات التي تعقدها للترويج لنفسها على أنها تمثل الامتداد الطبيعي للإسلام، ومن ذلك تصريح علي

الجفري مدير المؤسسة في مؤتمر بالقاهرة أكد فيه أن الأزهر: «يقوم على قواعد ثلاث أصيلة: أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية، والفقه القائم على المذاهب الأربعة مع احترام المذاهب الأخرى، والتصوف وتزكية الأنفس، بحيث لا نجد سنداً واحداً متصلاً لروايات القراءات القرآنية أو كتب الحديث يخلو من صوفي أو أشعري أو ماتريدي في طريقه»، وذلك ضمن حملة يشارك فيها أعضاء المجلس الاستشاري بمؤسسة طابة للتسويق للطرقية الصوفية ذات الاتجاه الأشعري الماتريدي على أنها تمثل الإسلام التقليدي، وهي فكرة يعتبر هشام قباني أول من أسسها ودعا إلى ترسيخها في أروقة البيت الأبيض عام ٢٠٠٣.

المشروع التركي الموازي

والحقيقة هي أن محاولات احتكار المرجعية الدينية في العالم الإسلامي لا تقتصر على مجموعة (طابة-منتدى السلم-مشيخة الأزهر)، بل تواجه هذه المجموعة منافسة مريرة من قبل رئاسة الشؤون الدينية في تركيا للاستحواذ على المرجعية الدينية تحت مظلة صوفية بديلة.

فبالتزامن مع إعلان تأسيس مجلس الحكماء في أبوظبي، نظم رئيس الشؤون الدينية في تركيا محمد غورمز مؤتمراً عالمياً في ١٧ يوليو (أي قبل يومين من إعلان تأسيس مجلس حكماء أبو ظبي) تحت عنوان: «مبادرة علماء العالم الاسلامي إلى تبني السلم والاعتدال»، وأسفر المؤتمر الذي شارك فيه علماء ومفكرون من ٣٢ دولة عن تشكيل وفد يعمل على وقف حالة الصراع الداخلي والقيام بمبادرات استباقية لوقف الحروب في البلاد الإسلامية دون الدخول تحت تأثير الأطراف السياسية.

ويمكن ملاحظة التشابه الكبير بين ما أعلنته مجموعة (طابة-منتدى السلم-مشيخة الأزهر) في الإمارات وبين مشروع المؤتمر العالمي لرئاسة الشؤون الدينية في تركيا ضمن مجموعة يطلق عليها: «مجموعة أوراسيا» وتضم كتلة سنية أكبر من الكتلة التي يمثلها مجلس الحكماء الناشئ، إذ يمارس الأتراك نفوذاً واسعاً على طوائف صوفية في رقعة واسعة تفوق الرقعة الجغرافية التي يصارع شيخ الأزهر وأشياعه على التحكم فيها.

وتحدثت المصادر عن ميل رئيس الشؤون الدينية في تركيا إلى تأسيس تلك المرجعية على مفهوم التقريب بين السنة والشيعة مستفيداً من موقع تركيا الوسط ومكانتها بين دول العالم الإسلامي، ولوحظ في ذلك المؤتمر مشاركة الوفد الإيراني بتمثيل غير مسبوق في ظل غياب ممثلين عن مصر والسعودية، وتم ربط ذلك بمشروع تركي قديم للتقريب بين السنة والشيعة من خلال استقطاب المتصوفة من الفريقين والترويج للنموذج التركي الذي يجمع

بين علمانية الدولة والتدين الشكلي.

جدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة بمؤسسة طابة ومنتدى السلم الأهلي قد واجهت اتهامات مشابهة بتبني برنامج رديف للتقريب بين السنة والشيعة من خلال تلاميذ الشيخ عبد الله بن بيه في الغرب والذين قطعوا شوطاً في استقطاب زعماء اللوبي الإيراني في واشنطن وعلى رأسهم سيد حسن القزويني وفالي نصر ووالده سيد حسين.

وفي ظل التنافس على المرجعية ومشاريع التقريب، تتعرض المملكة العربية السعودية لحملة كراهية غير مسبوقة، في حين تنأى الرياض بنفسها عن الانخراط في أي من هذه المشاريع السياسية التي تتستر بأهداب الدين.

فهل يمكن للمملكة العربية السعودية بحكم موقعها الوسيط أن تقود حراكاً رشيداً لتبنى مشروع جامع يرتكز على الشمولية ويعزز ثقافة الحوار ويعمل على جمع الأمة بدلاً من أن يفرقها؟

ما سر الموقف السعودي المتشنج تجاه الحركات الإسلامية؟



سؤال يتردد في الأروقة العربية والغربية إلى درجة تتعدد معها محاور الإجابة باختلاف وجهات الباحثين وتباين انتماءاتهم.

كان مسار الربيع العربي يتجه بقوة نحو تعزيز سلطة الإسلاميين في تونس وليبيا، وفي المملكة المغربية وفلسطين، وحتى في مصر التي حصل فيها الإخوان على ٤٩,٣٪ في الانتخابات النيابية، وجاء السلفيون بعدهم محققين ٢١,٨٪ بينما لم تتمكن الكتل العلمانية من الحصول على ١٧٪ من أصوات الناخبين.

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية والتصويت على الدستور لتؤكد ترجيح كفة الإسلاميين على غيرهم في العملية السياسية، إلا أن المظاهرات التي قامت ضد الإخوان في مصر وما أعقبها من تحرك عسكري قد غير المسار السياسي وعكس التوقعات.

وما إن تحركت القوى المناوئة لحكم الإخوان في مصر؛ حتى بادرت الرياض إلى دعم هذا الحراك، وتحدثت المصادر عن تولي رئيس الاستخبارات العامة آنذاك الأمير بندر بن سلطان مهمة دعم الجيش في الإطاحة بالإخوان وإقصائهم عن السلطة بشكل نهائي.

وعندما أدى عدلي منصور اليمين الدستورية، بعث له الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز برسالة مشيداً فيها بالجيش المصري، لأنه: «أنقذ البلاد من نفق مظلم»، ثم ألقى العاهل السعودي خطاباً خرج عن إطار الدبلوماسية السعودية الهادئة التي تفضل العمل

وراء الكواليس، قائلاً: «إن شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وقفت ولا تزال تقف اليوم مع إخواننا في مصر ضد الإرهاب والتطرف والفتنة، وضد من يحاول التدخل في شؤون مصر الداخلية».

وسرعان ما دعم الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز كلماته بالمال؛ حيث رصد حزمة مساعدات تقدر بنحو ١٢ مليار دولار جنباً إلى جنب مع دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، والتي تعادل أربعة أضعاف المنح العسكرية والاقتصادية لمصر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعة (١,٥ مليار دولار، و١,٣ مليار دولار على التوالي).

وبعد عودته من لقاء الرئيس الفرنسي؛ تعهد وزير الخارجية سعود الفيصل، بتعويض مصر عن أي خسارة مالية جراء وقف مساعدات الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، وفي هذه الأثناء كان الأمير بندر بن سلطان في موسكو يتفاوض مع الروس حول آليات تقديم الدعم اللوجستي للنظام الجديد في القاهرة.

أمام هذه التطورات؛ تساءل كثير من المحللين: لماذا تضع المملكة، الشهيرة بالحذر على المسرح الدبلوماسي، كل بيضها في سلة النظام الجديد، والذي، بالنظر للتقلب في مصر، لا يزال هشاً ولا يمكن التنبؤ بمستقبله؟

هذا السؤال الملح طرحه الدكتور عبد الله النفيسي (بطريقته المعهودة) عندما تحدث عن قيام الرياض بمحاربة: «وتحطيم كل حركة إسلامية سنية» مذكراً بوقوف السعودية مع العسكريين ضد الإسلاميين في الجزائر، ووقوفهم ضد معظم الحركات الإسلامية السنية في العراق وسوريا وفلسطين، ومعارضتهم للتوجهات الإسلامية التركية بصراحة غير معهودة، مستنتجاً أن: «السعودية تقوم بنفسها بتحطيم كل عنصر يمكن أن يكون ورقة في يدها، وخط دفاع عنها، ونقطة قوة تتقوى بها».

وعلى الرغم من الاشتراك مع النفيسي في طرح التساؤلات؛ إلا إنه من الصعب موافقته فيما ذكر، فهناك عدة فرضيات علمية طرحتها مؤسسات بحث عربية وغربية لتحليل الموقف السعودي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، ومن أبرز هذه الفرضيات:

أولاً: فرضية الخوف من المنافسة على مكانتها الدينية المركزية في العالم العربي

فقد رأت د. مها عزام (زميلة مشاركة في برنامج شمال أفريقيا في معهد «تشاتام هاوس») أن موقف الرياض لم يكن مفاجئاً في ظل تخلي واشنطن عن أقرب حليف إقليمي للمملكة، وهو حسني مبارك، والموافقة على استبداله بجماعة الإخوان المسلمين التي تتحدى ادعاءات المملكة بأنها حامية للإسلام.

وقالت عزام: «كان لديهم معادلة قاتلة: الديمقراطية مع الإسلاميين تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين، كان ذلك ضربة قاصمة لتقويض شرعية المملكة خاصة على المدى الطويل، وهم يعلمون جيداً أنهم لا يريدون الديمقراطية، ولكن وجود مجموعة أخرى تمثل الإسلام، كان أيضاً أمراً لا يطاق».

ولاحظ ديفيد هيرست (صحيفة غارديان ٢٠١٣/٨/٢٢) أن الحكم في الرياض قد شعر بالوجل من تعاطف الشعب السعودي تجاه حكم الإسلاميين في مصر وفي غيرها من دول الربيع العربي، ودلل على ذلك بظهور عبارات التعاطف مع محمد مرسي في وسائل التواصل الاجتماعي بالمملكة، وقيام شخصيات سعودية مرموقة في القضاء والحسبة والإفتاء والسلك التعليمي بوضع شعار: «تحية بأربعة أصابع، والمعروفة باسم علامة رابعة» في مواقعهم على تويتروفيس بوك.

ودلل هيرست على ذلك بتنديد علماء الدين في المملكة بالموقف السعودي تجاه، حيث تعرض الملك للنقد في خطبة جمعة بالمسجد النبوي، وقامت مجموعة من ٥٦ من العلماء بإصدار بيان يصف تنحية مرسي بأنه: «انقلاب عسكري وعمل إجرامي غير قانوني وغير مشروع».

ثانياً: فرضية الخوف من أن يصل الربيع العربي إلى بلاد الحرمين

أما صحيفة «إيكونوميست» (٢٠١٤/٢/٢) فقد عزت الموقف السعودي تجاه الحركات الإسلامية إلى قلق الرياض من امتداد الاحتجاجات إلى الملكيات الخليجية التي بقي أغلبها في منأى عن العواصف التي اجتاحت النظم الجمهورية، مما دفعها لكبح جماح الحركات الإسلامية التي مثلت العامل الأقوى في تأجيج المظاهرات وتحريك الطبقة الوسطى ضد النخب الحاكمة.

وبدا الموقف الغربي تجاه مؤسسات الحكم الخليجية مثيراً للقلق، حيث رأت أغلب هذه الدول أن التيار الإسلامي «المستنير» يمثل البديل الأفضل للنظم الكلاسيكية، ولم تكن رفاهية الوقت متاحة لدى حكام الرياض لإقناع نظرائهم في الغرب بأن المنطقة لا تحتمل المزيد من انتشار حمى الاضطراب والفوضى في ظل ضعف البدائل وعدم قدرتها على إدارة الأمور، فسارعت إلى الزج بقواتها العسكرية في البحرين ودعمت المؤسسة العسكرية في مصر، ولسان حالها يقول: «إذا استخدمنا ما يكفي من القوة فإننا سنرسم خطوط المعركة بصورة واضحة، ويمكننا بعد ذلك أن نتفرغ لتبيين وجهة نظرنا».

والحقيقة هي أن مخرجات «الربيع العربي» في الآونة الأخيرة لا تمثل مصدر إغراء للشعوب أو الدول التي لم تصلها رياح التغيير، حيث تتوغل جماعة الحوثي في صنعاء، وتقف قوات

داعش على تخوم بغداد، في حين تقف أوروبا مذعورة من احتمالات وصول أيدي الإرهابيين إلى عواصمها.

فهل يمكن لوم الرياض على العمل لحماية أمنها الإقليمي؟

ثالثاً: فرضية المخاطر الأمنية الكامنة في تمكين الحركات الإسلامية

يمكن العثور على مادة وفيرة في الإعلام السعودي حول الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الحركات الإسلامية في كل من مصر والجزائر، ومن ذلك عدم قدرة جبهة الإنقاذ على استشعار المخاطر الأمنية لدى تأييدها لصدام حسين في احتلاله للكويت في مطلع التسعينيات، وكذلك الحال بالنسبة لإخوان مصر الذين تبنوا سياسة تقارب مع إيران دون إدراك مخاطر تغيير موازين القوى في المنطقة، مما أثار حفيظة أغلب دول مجلس التعاون ودفعها لدعم العسكر في مصر.

ويمكن تتبع هذا النسق في سلسلة المقالات التي كتبها عبد الله بن بجاد العتيبي حول: «الإخوان والسعودية» والتي تعرض فيها لمحطات مهمة في تاريخ علاقة المملكة العربية السعودية بجماعة الإخوان المسلمين، وتهديد هذه الجماعة لأمن المملكة مدللاً على ذلك بقوله: «في ٢٠١٢ تهجم راشد الغنوشي في كلمة له في «معهد واشنطن» على السعودية ودول الخليج وقال: «الثورات تفرض على الملكيات العربية اتخاذ قرارات صعبة، فإما أن تعترف بأن وقت التغيير قد حان، أو أن الموجة لن تتوقف عند حدودها لمجرد أنها نظم ملكية، الجيل الشاب في السعودية لا يعتقد أنه أقل جدارة بالتغيير من رفاقه في تونس أو سوريا... وقبل الغنوشي وفي ٢٠٠٩ وقفت جماعة الإخوان المسلمين مع جماعة الحوثيين في اليمن عند اعتدائها على الحدود السعودية بالقوة

المسلحة، وأصدرت بياناً ينحاز للحوثي ويتهجم على السعودية وينكر عليها حقها في الدفاع عن حدودها، في شواهد كثيرة ليس الغرض إحصاءها بل الإشارة إلى بعضها». وتساءل: «هل هذا الموقف من الجماعة تجاه السعودية هو موقف جديد ومختلف عما سبقه أم أنه موقف قديم وراسخ ومستمر لدى جماعة الإخوان المسلمين؟»

البعد الرابع

لم يكن الهدف من عرض مختلف الفرضيات هو الترجيح فيما بينها، بل للتأكيد على أن الحقيقة تكمن في جزئيات متناثرة في جميع الفرضيات المذكورة أعلاه.

إذ إن الأخطاء التي ارتكبها الإخوان المسلمون في السلطة كانت فادحة وعادت على الحركات

الإسلامية بكثير من العواقب التي يصعب تقييمها في الوقت الحالي، مع التأكيد على خشية دول مجلس التعاون من مؤثرات عواصف «الربيع العربي» التي حولت الجمهوريات العربية إلى «دول فاشلة»، دون التقليل من المخاطر الأمنية الكامنة في التدخلات الخارجية في شؤون دول المنطقة.

ويمكن إضافة بعد آخر للفرضيات القائمة متمثلاً في سقوط مختلف دول المنطقة في معركة استقطاب إقليمي حاد.

فقد نشر معهد «بروكنغز» دراسة لغريغوري غوس الباحث في شؤون الخليج العربي بعنوان: «الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط» (١١ يوليو ٢٠١٤) أشار فيها إلى وجود حرب باردة «سنية-سنية» في المنطقة تتمثل في معركة استقطاب بين محورين سنيين هما تركيا وقطر من جهة والإمارات والسعودية من جهة أخرى، والكاسب الأكبر منها هو جماعات التطرف الديني التي تشهد نمواً غير مسبوق في المنطقة.

وكان وزير الخارجية العماني قد أشار إلى هذه الحقيقة في اجتماع لدول مجلس التعاون في شهر أغسطس أكد فيه على أن المستفيد الأكبر من معركة الاستقطاب السياسي بين دول مجلس التعاون هم التكفيريون في العراق وسيناء بصورة خاصة.

وبعيداً عن تقييم الموقف العماني تجاه الأزمات الإقليمية في المنطقة؛ يجدر التنبيه إلى أن معركة الاستقطاب الإقليمي لا تقف حدودها عند تأزم العلاقة الدبلوماسية بين النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون، بل تتعداها لتشمل النخب المثقفة ورجال الإعلام وعلماء الدين، حيث تخوض هذه الفئات معارك رديفة على وسائل التواصل الاجتماعي بين مؤيد للحركات الإسلامية ومعارض لها، وتنحدر لغة الخطاب في هذا المجال الحيوي إلى مستويات لا تسمح بها في العادة وسائل الإعلام.

إن المشكلة الكامنة في المشهد الانقسامي الحالي هي غياب التعامل الناضج مع تحديات الهوية الدينية في الدولة الخليجية، ولا شك في أن غياب الرؤية الإستراتيجية للعلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية يفوّت على هذه الدول فرصة صياغة خطاب قومي جامع، ويزيد من حدة الاحتقان والتوتر المجتمعي.

ويظهر المشهد العبثي المروع في ظل تقاذف التهم بين: جهات (غربية) تحمل الرياض مسؤولية دعم حركات التطرف، وأخرى (عربية) تتهم قطر بتمويل جماعات التكفير، وثالثة (مؤدلجة) تعتقد أن السلفية-الوهابية هي الحاضنة لجماعات العنف، ورابعة تعتبر جماعة الإخوان مصدر الشر في

العام كله، دون أن تدرك مختلف الأطراف أن هذا المشهد العبثي بدوره يعرض أمن المنطقة

للخطر، ويهدد منظومات الأمن الدولي مما يزيد من فرص التدخل الخارجي في شؤون المنطقة العربية.

أما على الصعيد المجتمعي فإن معركة الاستقطاب قد أججت خطاب الكراهية وزادت من عمق الهوة بين النخب، وأدى غياب الدبلوماسية الفاعلة بين هذه الدول إلى الدفع بالجماعات المتطرفة العابرة للدول لملء الفراغ الناتج عن غياب روح التعاون والتنسيق فيما بينها.

وبدلاً من تقاذف التهم، يتعين على المملكة العربية السعودية أن تبادر إلى تطوير إستراتيجية ناضجة لإدارة الشأن الديني، ومن ثم بناء خطاب دبلوماسي وإعلامي يتناسب مع تحديات المرحلة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مبادرة إصلاحية يتبعها حوار وطني جامع، دون أي تجن أو إقصاء، ومن ثم تشكيل جبهة موحدة لمواجهة فكر التطرف والإرهاب.

الحوار الوطني في السعودية ومخاطر رهن الملف الديني بالخارج



تظهر معالم الانقسام المجتمعي في المملكة العربية السعودية في القنوات الفضائية وصفحات الجرائد وساحات التواصل الاجتماعي.

قد يبدو للوهلة الأولى أن المواجهة تنحصر بين النخب الليبرالية والإسلامية؛ إلا أن المشهد الانقسامي في حقيقته أكثر تشعباً وتعقيداً من ذلك؛ إذ تخوض النخب الدينية فيما بينها صراع هوية ثلاثي الأبعاد: بين مؤسسات «رسمية» وأخرى «صحوية» وثالثة «ولائية» دأبها الطعن في مناهج «الدعاة الجدد».

ويتكرر المشهد الانقسامي ذاته بين الليبراليين وداخل مؤسسة الحكم، مما دفع بمراكز البحث الغربية لتناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: موقع «بي بي سي» البريطاني الذي رأى أن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز والجناح التابع له في الديوان الملكي والحرس الوطني قد أذكى صراع النخب المجتمعية عبر تقليص نفوذ المؤسسة الدينية وتوسيع صلاحيات التيار الليبرالي في الإعلام والقضاء والتعليم.

وإذا كان أقطاب التيار الديني غير متجانسين في أطروحاتهم؛ فإن أطروحات الليبرالية السعودية تحتوي على مضامين أكثر تناقضاً واختلافاً؛ حيث يتورع أقطاب الليبرالية عن ممارسة السياسة ويتملصون من استحقاقاتها الديمقراطية ويحرضون الدولة ضد

مخالفيهم ويدعون إلى قمع الحريات العامة ورفض أي عملية انتخابية يمكن أن توصل غيرهم إلى مؤسسات الإدارة والحكم.

وتتجلى صورة الانفصام في المفارقة بين المجتمع السعودي المحافظ ومؤسساته الإعلامية المنفلتة في معاييرها الأخلاقية وحملة الكراهية التي تشنها ضد الرموز الدينية عبر التحريض وإطلاق الشتائم على الهواء.

وإزاء تنامي ثقافة الكراهية وشيوع مظاهر المفاصلة المجتمعية والعنف الفكري؛ يتساءل البعض عن دور المؤسسات الوسيطة التي تضطلع بدور التجسير وردم الهوة بين مختلف التيارات، وعلى رأسها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي أخذ على عاتقه مهمة: «تعزيز الحوار بين مختلف أطياف المجتمع السعودي وتقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها»، ودور مديره فيصل بن عبد الرحمن بن معمر الذي يتولى كذلك مهمة إدارة مركز الملك عبد الله للحوار بين الأديان منذ عام ٢٠٠٧، وهو مستشار الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ووزير سابق للتربية والتعليم (٢٠٠٩-٢٠١١).

ويتحدث ابن معمر باعتزاز عن منجزات المركز المتمثلة في عقد ندوات سنوية حول: الوحدة الوطنية والغلو وقضايا المرأة والشباب والتعليم والعمل والتوظيف والخدمات الصحية، وتنظيم ما يزيد عن ثلاثين ألف برنامج تدريبي لتنمية مهارات الحوار والاتصال، وتأسيس أكاديمية للحوار واستطلاع الرأي العام.

وقد تعزز دور ابن معمر في التشكيلة الجديدة لمجلس أمناء المركز (يوليو ٢٠١٤) حيث أصبح نائباً لرئيس مجلس الأمناء إلى جانب عمله أميناً عاماً للمركز منذ تأسيسه عام ٢٠٠٣.

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بين الواقع والمأمول

بعيداً عن الزخم الإعلامي المصاحب لندوات المركز والخطابات المنمقة فيه؛ لا بد من الاعتراف بأن مهمة إطلاق حوار وطني رشيد لا تزال بعيدة المنال؛ فبرامج المركز لا تزال قاصرة دون معالجة عوامل الانقسام المجتمعي وغير قادرة على توظيف الإعلام الوطني لتعزيز ثقافة الحوار وتشكيل جبهة وطنية موحدة لمواجهة فكر التطرف والغلو.

وعلى الرغم من وضوح هذه المهمة والحاجة الملحة إليها؛ إلا أن توجه إدارة المركز نحو مشاريع خارجية لا تتوافق مع المصلحة الوطنية يمثل انحرافاً لا يمكن تجاهله؛ حيث ينخرط مسؤولوه في تعزيز مرجعية «الصوفية-السياسية» والتسويق لشخصيات معروفة بعدائها للرياض.

ويمكن سوق العديد من الأمثلة على توجه إدارة المركز نحو تسويق مشاريع خارجية لا تحقق المصلحة الوطنية، كالمشاركة في منتدى تعزيز السلم الأهلي (مارس ٢٠١٤) والذي وضع المرجعية الدينية السعودية في قفص الاتهام، وتحول الدكتور عبد الله نصيف نائب رئيس اللجنة الرئاسية للمركز إلى زبون دائم في فعاليات مشروع «الصوفية-السياسية» وانضمامه لعضوية «مجلس الحكماء» في يوليو ٢٠١٤، مما أثار موجة انتقادات ضده في المنتديات السعودية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي مقابل العزوف عن مواجهة المشاكل المستعصية على الساحة المحلية؛ أصبح أمين عام المركز ونائب رئيس مجلس أمنائه يتردد على رئيس «مجلس الحكماء» (بالشراكة) عبد الله بن بيه في أبوظبي لنيل «البركة» واستلهام «الفكر التجديدي»، مما أثار تساؤلات ملحة حول وعي إدارة المركز بمخاطر ضلوعها في مشروع تعزيز المرجعية الدينية التي يسوق لها هشام قباني وسيد

حسن نصر وسيد حسن قزويني، وما يكتنفه ذلك من تهديد لأمن السعودية التي تتعرض لهجمة شرسة من أقطاب هذا المشروع.

إنه لمن المعيب أن تبادر المملكة إلى تحقيق أمنية البابا بنديكت في تأسيس مركز للحوار بين الأديان في حين تعجز إدارة المركز نفسها عن تنظيم حوار ناجع على الصعيد المحلي، ومن المؤسف أن تتحمل المملكة تكاليف مركز الحوار بين الأديان اليهودية والمسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية، لكنها تعجز عن كبح جماح «الليبرالية المهجنة» في حملتها ضد الرموز الدينية الوطنية والتعامل معها بخطاب التحريض والكراهية.

ونظراً لكون فيصل بن معمر من المحسوبين على الديوان الملكي ومؤسسة الحرس الوطني فإن توليه إدارة مركزي الحوار الوطني وحوار الأديان يضعه في موقع المسؤولية المباشرة عن تنظيم حوار وطني رشيد قبل استلهام الفكر التجديدي من البابا بنديكت أو من أتباع ناظم حقاني.

ويجب أن يدفعه دوره المركزي في المؤسستين إلى تحمل مسؤولياته في مراعاة المصلحة القومية والدفاع عن المكانة الدينية للمملكة العربية السعودية في ظل الهجمة الشرسة التي تُشن عليها من قبل أقطاب المرجعية «النقشبندية» التي أصبح المركز يعمل بالتعاون معها ويسوق لأقطابها كرموز للوسطية والاعتدال.

خاتمة

ركزت المقالات والأبحاث السابقة على مخاطر المشروع الغربي في توظيف التصوف السياسي لمواجهة الحركات الإسلامية، إلا إنه لا بد من التنبيه إلى ضرورة عدم خلط الأوراق وتجنب التعميم المفضي إلى الظلم والتعدي.

فالتيار الصوفي يضم جماعات وطرق ومدارس متعددة لا تخضع لمرجعية واحدة، ولا يسوغ تعميم الحكم فيها، خاصة وأن الكثير من جماعات هذا التيار تقوم بمراجعات مهمة في المناهج والمنطلقات، بل ترفض غالبيتها مبدأ التواطؤ مع المشاريع الغربية لضرب الإسلام من داخله.

لقد استهدفت سلسلة المقالات السابقة كشف شبكة الطرقية الإماراتية التي امتطت حصان طروادة الأمريكي لتُعمل في أوطانها يد التفتيت والانقسام؛ إلا إنه يتعين التأكيد على الأدوار الإيجابية التي مارستها الصوفية العلمية والصوفية الجهادية والصوفية المتجددة في مختلف أطوارها.

وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى التمييز بين جماعات السلفية: العلمية، والولائية، والصحوية، والحركية، وننبه إلى ضرورة عدم الخلط بينها وبين حركات الغلو والتطرف التي انتسبت زوراً إلى أهل السلف، فإنه لا بد كذلك من رفض خلط الأوراق فيما يتعلق بالتيارات الإسلامية الأخرى.

وفي مقابل دعوة الجماعات إلى العدل والإنصاف؛ يتعين تذكير الأنظمة العربية والإسلامية بأن الإدارة الناضجة للشأن الديني أصبحت حاجة ملحة لتحقيق الأمن الوطني والأمن الإقليمي، ولا يمكن الاستمرار في التعامل مع التيارات الدينية عبر القمع وحملات الشيطنة والتشويه، بل يجب الاعتراف بها كعنصر فاعل في الحياة العامة والعمل على جمع سائر التيارات والقوى المجتمعية في حوارات وطنية رشيدة تهدف إلى تعزيز الهوية وترسيخ التعايش الأهلي وتحقيق السلم المجتمعي.

هناك نماذج راقية من منسوبي الحركات الإسلامية من مختلف التيارات التي ترفض التدخل الخارجي في أوطانها، وترفض قبض الأموال من مؤسسات «دعم الديمقراطية» الأمريكية التي اتخذت من بعض العواصم الخليجية مقراً لها، ولا بد من دعم هذه الشخصيات النظيفة وتعزيز دورها في الإصلاح والتجديد.

وتبدأ المعالجة الشاملة لأزمة صراع الهوية من خلال تقوية العلاقات البينية بين هذه التيارات والارتقاء إلى مستوى التحديات، والسعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وخدمة الصالح العام تحت راية جامعة أساسها العدل وعنوانها:

«كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».